



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع :/2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أثر جائحة COVID19 على إجراءات عملية التدقيق لدى المدقق المالي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

فريد مشري

إعداد الطلبة:

- مصطفى بن عزيزة

- سامي بوقريعة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	عاشوري إبراهيم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشري فريد
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بوطلاعة محمد

السنة الجامعية 2022/2021

كلمة شكر وتقدير

لإتمام هذا العمل المتواضع كما نشكر جزيل الشكر
الأستاذ مشري فريد على المجهودات التي بذلها والنصائح
القيمة التي أرشدانا بها خلال إنجازنا لهذا العمل
جازاه الله عنا خير



الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح
بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وعائلتي بوقريعة واخوتي
إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها...

إلى الأستاذ المشرف "مشري فريد "

إلى الأساتذة الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم والمعرفة...

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.





أهدي عملي وثمره جهدي هذا

إلى نبع الحنان إلى أطيب وارق قلب في الوجود... أُمي الغالية

إلى مثالي الأعلى والقلب الذي رعاني ومن فيضه وحاله سقاني... أبي العزيز

والى رفيقة دربي لينة و إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة بن عزيزة كل باسمه وأصدقائي

من داخل وخارج الجامعة و إخوتي الذي لم تلدهم أُمي

و إلى الأستاذ المشرف مشري فريد، وأساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم والمعرفة

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها ويعمل على تحقيقها، لا يبغى بها إلا وجه الله ومنفعة

الناس.



المقدمة

في أواخر عام 2019 بدأ ظهور فيروس جديد يطلق عليه فيروس كورونا المستجد وبالتحديد في الصين مدينة ووهان وسرعان ما تفشى في بلدان العالم الأخرى، واتضح آثاره بعد شهر مارس 2020 على الأسواق المالية واقتصاديات الدول والتجارة المحلية والدولية، ومع الذعر الذي أحدثه هذا الفيروس، فقدت الكثير من الأسهم قيمتها وانخفضت أسعار الأصول ووسعت البنوك المركزية برامجها لشراء الأصول التوفير السيولة للأسواق، كما أن هذه الجائحة تعد من أخطر الصدمات التي تعرضت لها الاقتصاديات الوطنية، كونها تهدد العنصر البشري، الذي يعد العامل الأساسي في قيام الأعمال والسياسات الاقتصادية ومع المحاولات الحثيثة التي يجريها القائمون بالعمل في شتى الميادين المختلفة للتقليل من احتمالية حدوث الركود العميق، فقد اتجهت مهنة التدقيق أيضا إلى النظر في تحديث آلية عمل المدقق وفقا لمستجدات تأثير فيروس كورونا لدعم القطاعات الاقتصادية من الناحية المهنية، وعلى الصعيد الدولي فقد تابع مجلس المعايير الدولية للتدقيق توجيهات للمدقق أكد فيها على أهمية التطبيق الملئم لمعايير التدقيق، وإصدار التقرير الملئم مع التركيز على الإفصاحات الهادفة وفي الوقت المناسب عن الآثار المحتملة لكوفيد-19 على الوضع المالي والتشغيلي للمنشأة.

واجهت الجزائر شأنها شأن كل دول العالم فيروس كورونا، الذي صنفته منظمة الصحة العالمية "جائحة دولية" من خلال المؤتمر الافتتاحي WHO2020، الأمر الذي دفع كل الدول إلى اخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذه الجائحة، بحكم تأثيره المباشر على أساليب الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر كغيرها من الدول أصدرت من خلال (المرسوم التنفيذي رقم 20-58) تدابير للوقاية من أخطار هذا الفيروس في محاولة للتصدي له من خلال تحديد قواعد ضبط التباعد الاجتماعي للحد بصفة استثنائية من انتشار الفيروس بين المواطنين في أماكن العمل، وتعليق نشاطات النقل الخارجي وما بين الولايات، مع ضمان الحد الأدنى من الخدمات النقل المستخدمين، الذي تم تقليص عددهم وفق المادة 06 نفس المرسوم إلى 50% عبر توجيههم إلى عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، ما عدا المستخدمين الذين لهم دور مهم في سير النشاطات الضرورية للبلاد. هذه الإجراءات والتدابير تم تطبيقها على كل الولايات خاصة تلك التي اعتبرت بؤرة وباء، وأجبرت على الحجر المنزلي الكلي، الأمر الذي دفع الكثير من المؤسسات إلى التوقف عن النشاط، وتوقع انعكاس ذلك على المعلومات الصادرة في قوائمها المالية، فيما يخص احتمالية استمرارية الاستغلال من عدمها توافقا مع الجائحة، ومدى تأثير أحداثها على أعمال السنة المالية المقفلة 2019، محافظ الحسابات وبدوره المسؤول الأول على ضمان مصداقية هذه المعلومات لمستخدمي المعلومات، دفع وزارة المالية ممثلة من خلال المجلس الوطني للمحاسبة الذي يشرف على المهنة بإصدار إرشادات توجيهية، (مذكرة إرشادية رقم 05-12، 2020) تتمثل في اقتراح تطبيق ما جاء في بعض معايير التدقيق الجزائري (NAA) كإجراءات إضافية لتمكين ممارسي المهنة من جمع أكبر قدر

من أدلة الإثبات صورة حول صحة وشرعية إفصاحات القوائم المالية، خلال انتشار فيروس جائحة كورونا COVID 19.

أولاً : إشكالية الدراسة

مما سبق استناداً إلى اقتراح المجلس الوطني للمحاسبة، توصلنا إلى الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير جائحة covid-19 على إجراءات التدقيق المالي؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم التدقيق المالي وما هي أشكاله وكيف تتم هذه العملية ؟
- ما هي مخاطر فيروس كورونا على الاقتصاد وكيف أثر على عمليات التدقيق المالي؟
- ما هي آلية عمل مدقق المالي في البيئة الافتراضية أثناء أزمة كورونا؟
- ما هي السيناريوهات والدروس المستفادة لمهنة التدقيق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميلة ما بعد أزمة كورونا؟

ثانياً : الفرضيات

استناداً إلى الإشكالية والأسئلة الفرعية، يمكن بناء فرضيات الإجابة التالية :

- التدقيق المالي هو التحقق من صحة البيانات المالية وفقاً لمعايير محاسبة دولة والتأكد من صحتها وعدالتها وهناك نوعان تدقيق داخلي وخارجي.
- من أهم المخاطر التي مست الاقتصاد: انخفاض الإيرادات العامة وقف حركة الاستيراد والتصدير
- رغم هذه الجائحة فإن المدقق المالي اتبع عدت استراتيجيات في ظل هذه الأزمة أثناء عمله ومنها: خلق خطط للتواصل عن بعد .
- السيناريوهات المستفاد منها انه يجب العمل عن بعد لتفادي هذه الجائحة وذلك عن طريق الشبكات الرقمية، وتوسيع نطاق الخدمات للمواطن عن بعد .

ثالثاً : أهمية الدراسة

يمكن تحديد أهمية الدراسة في أنها تعتبر محاولة لتوضيح أهم التطورات التي طرأت على مهنة تدقيق الحسابات في ظل الأزمة المفاجئة لفيروس كورونا، التي أثرت على جميع نواحي الحياة لا سيما صحة الإنسان في مقدمتها، ويليهما اقتصاديات العالم بأسره، ولم تكن مهنة التدقيق في الجزائر بعيدة عن هذا

التأثير بل وكانت في مقدمته، كما جاءت هذه الدراسة لتوضيح آلية عمل المدقق ووضع تقرير تبعاً للمستحدثات الوطنية.

رابعاً : أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع للبحث فيه إلى جانب أهميته السابقة الذكر تتمثل فيما يلي:

- البحث على آثار هذه الجائحة على عمل المدقق عامة وعلى عملية التدقيق في البنوك بصفة خاصة.
- التوصل إلى السيناريوهات والدروس المستفادة فيما يخص مهنة التدقيق ما بعد أزمة كورونا.
- الأسباب الذاتية:
- محاولة البحث في موضوع جديد غير المواضيع المتداولة من أجل التحسيس بمدى خطورة هذه الجائحة.
- الميل للبحث في أحد المواضيع المهمة خاصة في هذه الفترة جائحة كورونا وأثارها.
- الميل للكشف والبحث في مجال التخصص ورغبة منا إثراء مكتبة جامعتنا بموضوع جديد.

خامساً : أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تركيز الاهتمام على:

- التعديلات التي طرأت على طرق وأساليب التدقيق خلال جائحة فيروس كورونا.
- إبراز أهمية الإرشادات والتوجيهات الواردة في معايير التدقيق الجزائية، والتي تساعد محافظ الحسابات على أداء مهامه بدرجة عالية من الدقة في ظل بيئة شك وعدم اليقين أسفرت عنها الجائحة.
- تحديد مسؤولية المدقق خلال الجائحة في الحد من مظاهر الغش والاختلالات المعتبرة التي يمكن أن يلجأ إليها المكلفون بالإدارة لتظليل مستخدمي المعلومات المالية.

سادساً : منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي بهدف جمع المعلومات حول البيئة الحالية وتفسير الأعراض التي أحدثتها الجائحة على إعدادات المحاسبة والتدقيق، ووصف الآليات الميدانية المعتمدة من طرف الهيئة المشرفة على المحاسبة والمهن المتعلقة بها في الجزائر مع إجراء طريقة تحليل نوعية للبيانات بعد جمعها لإعداد نموذج تدقيق مساعد على تخطي آثار الجائحة (COVID-19).

سابعاً : مجال الدراسة

يمكن حصر مجال دراستنا في ما يلي:

- **المجال المكاني:** تمت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلا 055، بالإضافة مكتب المدقق المالي على مستوى الولاية.
- **المجال الزمني:** يمكن حصر المجال الزمني للدراسة في سنة 2020/2019.

ثامناً : الدراسات السابقة

سنستعرض فيما يلي، عددا من الدراسات السابقة حول متغيرات دراستنا:

دراسة (سيف عبد الرزاق محمد الوتار ،2020) بعنوان "الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (10) في ظل أزمة فيروس كورونا، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحداثة الجامعة، العراق – دراسة تحليلية": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الناجمة عن فيروس كورونا على الاقتصاد، وإيجاد المعالجات الخاصة بالأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية، توصلت الدراسة إلى أنه يجب الإفصاح عن الآثار التي تركها الفيروس على القوائم المالية مثل انخفاض الأصول وانخفاض أسعار الأسهم وإيقاف الإنتاج، وكذلك التأكد من مدى ملائمة فرص الاستمرارية.

دراسة (ميلود بن خيرة وسعيدة طيب، 2020) بعنوان "أثر جائحة فيروس كورونا (Covid-19) على الاقتصاد العالمي"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة-دراسة تحليلية: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الاقتصاد العالمي على إثر ظهور فيروس كورونا، وخلصت الدراسة إلى أن جائحة كورونا من المخاطر النظامية وغير المتوقعة إذ تسبب في تغيير موازين القوى الاقتصادية العالمية، وأن تعافي الاقتصاد سيما عندما يستطيع مسئولو الصحة التأكيد بأنه تم احتواء الفيروس.

دراسة (Ramadhan ihsan., 2020) بعنوان: **Auditing of State Financial in LocalActivities in Indonesian Extermination COVID-19 "Government, university of North Sumatera ,Medan- indonesia**: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية الناجمة عن القانون الصادر عن الحكومة الاندونيسية بخصوص المساعدات الاجتماعية للمجتمع المحلي ودور المدقق في مراجعة حسابات ومالية الدولة في ظل أزمة كورونا، توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد سوء استخدام للأموال التي وضعت كمساعدات اجتماعية وذلك موضحاً بتقرير المساءلة عن الأموال الصادرة عن جميع الحكومة المحلية للتعامل مع فيروس كورونا المستجد .

دراسة 2020 , Prem lal Joshi, **Covid-19 Pandemic and Financial Reporting"Issues and Challenges , International Journal of Auditing and Accounting Studies**: هدفت هذه الدراسة لمناقشة بعض تحديات التقارير المالية والآثار التي تنشأ بسبب فيروس كورونا لمحترفي المحاسبة والتدقيق، وبينت الدراسة أن تأثيرات هذا الفيروس هي حدث غير قابل للتعديل لعام 2019 بموجب الإبلاغ عن تأثيرات الأحداث وتعديلها في الربع الأول من عام 2020 في إطار التقارير المؤقتة، تواصلت الدراسة إلى التحديات المحتملة في بعض المجالات المحاسبية الرئيسية مثل الاعتراف بالإيراد وانخفاض قيمة الأصول غير المالية والشهرة وتقييم المخزون توجب على المدقق الكثير من الأحكام للتعامل معها.

تاسعا : تقسيم البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة، واختبار صحة الفرضيات، قسمنا دراستنا لـ: 4 فصول، مقدمة وخاتمة. حيث تم في الفصل الأول التطرق إلى الإطار المفاهيمي لعملية التدقيق والمدقق، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحث الأول معنون بـ "مفاهيم عامة حول التدقيق"، أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان "مفاهيم عامة حول المدقق" ليأتي المبحث الثالث بعنوان "معايير التدقيق" حيث تم تقديم مجموعة مفاهيم حول التدقيق المحاسبي ومعايير المدقق.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى إجراءات عملية التدقيق، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول بعنوان "آليات سير عملية التدقيق" إما الثاني فقد جاء تحت عنوان "أدوات عمل المدقق والإثبات في التدقيق" وعن المبحث الثالث "معايير التدقيق المعتمدة" حيث تطرقنا من خلاله إلى عموميات حول آليات سير عملية التدقيق ومن ثم أدوات عمل المدقق والإثبات في التدقيق، وأخيرا أهم معايير التدقيق المعتمدة.

وعن الفصل الثالث تناولنا فيه أثر جائحة كورونا على عملية التدقيق، حيث تم تقسيمه هو أيضا إلى ثلاث مباحث الأول بعنوان "أزمة كورونا والاقتصاد" أما ثانيا تحت عنوان "المدقق وجائحة كورونا" وعن المبحث الثالث الذي جاء بعنوان: "توجيهات التدقيق في ظل أزمة كوفيد 19" حيث تطرقنا من خلاله إلى عموميات حول أزمة كورونا وأثرها على الاقتصاد، ومن ثم أثرها على عمل المدقق، وأخيرا أهم توجيهات التدقيق في ظل هذه الجائحة.

أما الفصل الرابع خصصناه لدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة تم البدء بالتعرض إلى تقديم البنك ومن ثم انتقلنا إلى تقييم اثر جائحة كورونا على التدقيق على مستوى بنك بدر، في الأخير توصلنا إلى أهم النتائج التي تتعلق بهذه الأزمة وعملية التدقيق.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التدقيق والمدقق

تمهيد

تعتبر مهمة التدقيق ضرورية لكل المؤسسات مهما اختلف شكلها أو نوعها أو نوع نشاطها، حيث اتسمت هذه العملية بالتطور المستمر، وظهرت هناك استراتيجيات حديثة للتدقيق تتمحور حول أهداف عديدة ذات أهمية بالغة على المؤسسات، حيث تستند مهمة التدقيق على عدد من الفروض والمتطلبات لإنجاحها، وقد توصل العديد من الباحثين إلى توصيات يمكن تطبيقها على المؤسسات، وفي هذا الإطار سعت الفيدرالية الدولية للمحاسبة إلى تطوير مهنة التدقيق من خلال تطبيق المعايير الدولية الموحدة للمحاسبة، ومن ثم تقديم خدمات ذات جودة عالية، حيث هناك طرق ومناهج معتمدة للتدقيق متعارف عليها من خلال المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق.

إذ يمثل التدقيق المالي الجسر الممتد ما بين معدي البيانات المالية ومستخدميها، بهدف تقليص الفجوة الموجودة بينهما عن طريق إضفاء المصداقية ورفع درجة الثقة في تلك البيانات المالية، ليعتمد عليها في اتخاذ القرارات، لأن المدقق مهنيًا مسؤول عن أعماله ويخضع لاحترام قواعد السلوك المهني من جهة ومعايير التدقيق التي تضبط عمله الفني من جهة أخرى، والمهمة الأساسية للمدقق أنه يضمن تقديم تقرير يبيد فيه رأيه الفني الانتقادي المحايد حول مدى صحة وصدق القوائم المالية التي تنشرها الإدارة مع الواقع الفعلي لنشاط المشروع معبرا عن الوضع المالي، ونتائج الأعمال المحققة خلال فترة زمنية معينة.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل المعنون بإطار المفاهيمي لعملية التدقيق والمدقق لـ :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المدقق

المبحث الثالث: معايير التدقيق المعتمدة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق

إن التدقيق المالي كمهنة يمتنحها فريق متخصص ذو خبرة فنية وكفاءة علمية عالية، يسعى إلى مواكبة كل التطورات المحيطة به خاصة ما يتعلق بمجال المحاسبة والمالية، كما تتطلب لمهنة التدقيق: شيء يدفع، أداة للتدقيق، القائم بعملية التدقيق وتحديد المستفيد من نتائج التدقيق. وفي هذا المبحث سنحاول إبراز أهم المفاهيم العامة حوله، من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: ماهية التدقيق

أولاً: التطور التاريخي للتدقيق

ارتبطت نشأة التدقيق من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مدى مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت الحاجة لذلك أولاً لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانتا تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، والمدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وعليه نجد أن كلمة تدقيق "Auditing" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها يستمع¹.

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمّل وحدات القطاعات الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصاً بعد التطور الذي حدث في مجال المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة "لوقا باشيليو" عام 1494، فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشاره الذي ساعد على تطور المحاسبة والتدقيق، كما زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال التي تقوم على انفصال الملاك عن الإدارة، مما دعا إلى تعيين مدققي حسابات للقيام بمراقبة أعمال الإدارة.

ظهرت أول منظمة مهنية للتدقيق في مدينة فينسيا بإيطاليا عام 1581 بتأسيس كلية Roxonati، قد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669 شرطاً من شروط مزاوله مهنة التدقيق، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة، كانت لبريطانيا فضل السبق في هذا التنظيم المهني، ثم أنشأت بعدها جمعية المحاسبين القانونيين عام 1854 وخاصة بعد مجيء قانون الشركات البريطاني عام 1862 الذي ينص على وجوب عملية التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم .

بعدها لحقتها دول أخرى وانتشرت بشكل واسع فكانت فرنسا عام 1881، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882، ألمانيا عام 1896... الخ، هكذا أصبح لا خلو بلد منها في عالمنا الحاضر، أما في الدول العربية، فكان لمصر السبق في هذا المجال حيث بدأت مزاوله المهنة فيها دون تنظيم، حتى عام 1909 عند صدور

¹ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، عمان، الأردن، 2012، ص 13

قانون ينظم مزاوله مهنة التدقيق، وتلتها الدول العربية الأخرى وكان سبب التأخر راجع إلى كون الدول حديثة الاستقلال آنذاك.

أما في الجزائر فقد تأخرت كثيرا في تنظيم المهنة كونها كانت تحت سيطرة الدولة (حسب النظام الاقتصادي المتبع)، في شكل تنظيم يرعاه المجلس الوطني للمحاسبة CNC، إلى أن ظهر القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27/04/1991 الذي صدر أحكام متعلقة بممارسة المهنة. تزامنا مع إصلاح البيئة المحاسبية في الجزائر بعد تبني معايير المحاسبة الدولية "IAS/IFRS" التي استحدثت منها النظام المحاسبي المالي وفقا للقانون رقم 11-07 المؤرخ في 25/11/2007 المطبق ابتداء من سنة 2010 خلفا للمخطط المحاسبي الوطني PCN، كما تم إجراء عدة تعديلات جوهرية حول تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وفقا للقانون رقم 01-10 المؤرخ في 29/06/2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في 84 مادة قانونية، وتلاها إصدارات تدريجية للمعايير الجزائرية للتدقيق بدء من سنة 2016 ثم خلق دليل عملي كنموذج لممارسة مهنة التدقيق سنة 2019.

ثانيا: تعريف التدقيق

تعددت التعاريف حول مهنة التدقيق حسب وجهات نظر المختصين في المجال، ومن أهمها:

لجنة مفاهيم التدقيق التابعة لجمعية المحاسبين الأمريكيين أصدرت مفهوم التدقيق عام 1972 على أنه: "هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية¹.

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC يعرف التدقيق على أنه: "الهدف من التحقيق هو تعزيز درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية، ومن خلالها يبدي المشفق رأيه حول القوائم المالية المنجزة مدى توافقها مع المعايير المحاسبية المتفق عليها².

المؤلفين ألفين وجيمس في كتابهما المشهور "المراجعة مدخل متكامل" عرفا التدقيق على أنه: " جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل³.

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 13.

² Memento pratique, AUDIT et commissariat aux comptes 2015-2016, Edition FRANCIS LEFEBVRE, France, 2014, p 515,

³ ألفين أرينز، جيمس لويك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، المراجعة مدخل متكامل، دار المريح، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 21

كما عرفه الاقتصادي باري أنه: "عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية بهدف إبداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وزيادة قانديتها ومدى الاعتماد عليها¹."

نستنتج من التعاريف السابقة على أن التدقيق هو: "بحث منهجي يقوم على جمع أدلة الإثبات وتقويمها، من أجل تحديد درجة الثقة في المعلومات المالية المقدمة عن الوحدة الاقتصادية، وتوصيل تلك النتائج إلى الجهات المعنية".

المطلب الثاني: خصائص وأهمية التدقيق

أولاً: خصائص التدقيق

السابقة نجد أن عملية التدقيق تشمل عدة خصائص تذكر من أهمها²:

- الفحص: هو عملية فنية تمكن المدقق من التأكد والاطمئنان، عن صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من جدية المستندات التي تم على أساسها التسجيل.
- التحقيق: يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيبتها بالقيم المسجلة في القوائم المالية، حتى يتمكن المدقق من التأكد على صلاحيتها وعدالتها، لإبداء المدقق رأيه الفني المحايد على الثقة بناء على مجموعة من أدلة الإثبات والقرائن والمعايير المهنية المتعارف عليها.
- التقييم: يعني به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي في ظل الأسس والسياسات، وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها حتى يطمئن المدقق على صحة وسلامة عمليات التقييم.
- التقرير: يلخص نتائج الفحص والتحقيق والتقييم في تقرير يعالج بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدة دقة وعدالة نتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية فترة مالية معينة للمؤسسة محل التدقيق.

¹ رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل، الأردن، 2015، ص 24.

² محمد فضل مسعد، مالك راغب الخطيب، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات، دار كلور المعرفة، الأردن، 2009، ص 18.

ثانياً: أهمية التدقيق

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية التي من الأفضل أن تكون مدققة من طرف هيئة مختصة تعبر عن صحتها وتصويرها للواقع للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، من الفئات المستفيدة نجد منها¹:

- إدارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم تقييمها من قبل المدقق المستقل والمحاييد في رسم السياسات والخطط للمستقبل، ومتابعة تنفيذها لتقييم أداء العاملين عليها، كما أنها تعد وسيلة لإثبات، أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى تجديد الثقة في أعضاء مجلس إدارتها وكذلك زيادة مكافأتهم.

- المستثمرين الحاليين والمحتملين: يتجه اهتمام المستثمرين إلى القوائم المالية وتقرير المدقق على اعتبار أنها تمثل المرآة العاكسة لحقيقة المؤسسة، وذلك للحكم على معدلات الربحية ومدى تحسن المركز المالي من أجل تقدير حدود المساهمة في رأسمالها، وإمكانية اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة في توجيه المدخرات والاستثمار بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن مع الحماية.

- البنوك والمؤسسات المالية: تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، ذلك لضمان القدرة على السداد لتلك القروض مع فوائدها المستحقة في المواعيد المحددة.

- الموردون والدائنون الآخرون: إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات التي تتم بين المؤسسة والموردين أو الدائنين حيث يمكن أن يستعينوا برأي المدقق في صحة القوائم المالية، كما أن درجة السيولة والربحية تعدان ذات أهمية قصوى لهم، كونها تعتبر أساس تقرير سلامة الحالة المالية.

- الإدارة الجبائية: المصادقة على احترام النصوص القانونية والقواعد الضريبية التنظيمية، وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليها تضيف الثقة على الحسابات أمام إدارة الضرائب، والتأكد صحة التصريحات الجبائية.

- الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأمور، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو الإحصاء أو رسم السياسات الاقتصادية والمالية..، لا يمكن للدولة القيام بأعمالها دون معلومات موثقة من طرف جهات محايدة.

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012، ص 15

- نقابات العمال: إن الاتحادات والنقابات المهنية تؤدي دوراً هاماً في الحفاظ على حقوق العمال، خاصة في ظل اقتصاد السوق من خلال آلية التفاوض والمساومات الجماعية بشأن عوائد العمل من أجور وحوافز مادية، والمعلومات المعبرة عن مقدرة المؤسسة على الدفع ترتبط بدورها في صحة القوائم المالية وما تحتويه كمؤشرات الربحية، السيولة، التي تعتبر من الحجج التي تعتمد عليها هذه النقابات.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق

توجد عدة أنواع من عملية التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها يمكن تصنيفها كما يلي:

أولاً: من حيث نطاق عملية التدقيق¹

- التدقيق الكامل: هذا النوع يقوم المدقق بفحص القيود والسجلات لكل وظائف وأنشطة المؤسسة، غالباً ما يحصل في المشاريع الصغيرة، وللمدقق إطاراً غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الجهة المعنية أية قيود على مجال عمله دون المساس بمعايير المهنة للتوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية.

- التدقيق الجزئي: يقتصر عمل المدقق على فحص بعض العمليات أو البنود التي يتعهد إليها المدقق بفحصها في العقد، قد نجد مثلاً يدفع النقدية أو المخزون أو حسابات أخرى، كما تنحصر مسؤولية المدقق في حدود المجال المكلف به وغالباً ما يكون هذا النوع في الشركات الكبرى.

ثانياً: من حيث درجة الإلزام²

- التدقيق القانوني: هو التدقيق الذي ينص عليه قانون الشركات أو حكم قضائي أو قوانين أخرى، بحيث يلزم القانون عدداً من المنشآت بتدقيق حساباتها، وغالباً ما تكون المنشآت من نوع شركات الأموال (المساهمة).

- التدقيق الاختياري: هو النوع الذي يتم دون التزام قانوني، إنما يتم بناءً على اتفاق بين الشركاء للقيام بها بواسطة مدقق خارجي، وهذا النوع من التدقيق يناسب المنشآت الغربية وشركات الأشخاص، إن واجبات المدقق في هذه الحالة محددة في الاتفاق بين المدقق والشركة بحيث يمكن توسيع نطاق الفحص أو تضيقه.

¹ إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات النظري، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 23

² حسين أحمد الخليلج، حسين يوسف الفاسي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الإطار النظري والإجراءات العملية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص 50.

ثالثا: حيث مجال الفحص¹

- التدقيق التفصيلي: يقصد به التدقيق الذي يشمل جميع الأعمال التي تمت خلال السنة المالية، مما يوجب فحص كافة البيانات المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتأكد من عدالة القوائم المالية وتمثيلها لنتائج الأعمال والمركز المالي، إلا أن هذا النوع يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من قبل المدقق ومكلف بالنسبة للمؤسسة المعنية.

- التدقيق الاختباري: يقوم هذا النوع على انتقاء عينة من مجمل العمليات لفحصها، على أن يتوقف حجم هذه العينة حسب مدى متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية الموجود في الشركة، إذا وجد المدقق أخطاء كثيرة وجب عليه توسيع حجم العينة، إلى أن تصل لديه قناعة كافية تعكس رأيه النهائي حول صدق القوائم المالية.

رابعا: من حيث توقيت عملية التدقيق

- التدقيق المستمر: يتم هذا التدقيق على مدار السنة المالية، غالبا ما يتم وفق برنامج زمني محدد مسبقا، بغض النظر عن تدقيق القوائم المالية، كما يتمتع المدقق للوقت الكافي لكشف الأخطاء والتجاوزات، كما يطبق هذا النوع على المنشآت الكبيرة كونها تتمتع بتعدد وتعقد حجم المعاملات².

- التدقيق النهائي: هذا النوع يتم بعد انتهاء السنة المالية أي بعد ترصيد الحسابات وأعداد القوائم المالية، يناسب هذا النوع المنشآت الصغيرة كونها تضم عمليات قليلة على عكس المنشآت الكبيرة التي تتميز بكثرة العمليات، وضيق الوقت بين نهاية السنة المالية وطلب تقديم الحسابات.

خامسا: من حيث القائم بعملية التدقيق³

- التدقيق الخارجي: هو فحص انتقادي للدفاتر المحاسبية والقوائم المالية من قبل شخص مهني مؤهل ومستقل عن المؤسسة يتم تعيينه بواسطة عقد أو تكليف، بقصد إبداء رأي فني محايد ومدعم بالحجج، حول نوعية وموثوقية المعلومات المالية المعروضة من طرف المؤسسة ومدى التزامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المعمول بها.

- التدقيق الداخلي: يعتبر وظيفة تقييم مستقلة يقوم بها المشروع لفحص وتقييم أداء أنشطته الداخلية، والمدقق الداخلي يعتبر موظف بالمشروع يتمتع بقدر من الاستقلال الوظيفي، يوجه تقريره مباشرة إلى الإدارة العليا وأحيانا إلى مجلس الإدارة.

¹، المرجع نفسه، ص 52

² المرجع نفسه، ص 50

³ عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون، أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 42

سادسا: من حيث الغرض (الهدف)

- التدقيق المحاسبي والمالي: ينطوي هذا التدقيق على جمع الأدلة عن البيانات التي تشملها القوائم المالية ذات القبول العام، ويسعى من خلاله المدقق إبداء رأيه ويدلي بشهادته عن مدى صحة وصدق القوائم المالية، ومما لا شك فيه أن تتم من قبل شخص مؤهل ومستقل يتمتع بالكفاءة المهنية تمكنه من إبداء رأيه.
- التدقيق لغرض آخر: قد يكون التدقيق لأغراض أخرى حسب الجهة المستفيدة وطبيعة العمل الخاضع للتدقيق، قد نجده في عدة مجالات كالتدقيق التشغيلي، الجبائي، البنكي، الاجتماعي...

المطلب الرابع: قواعد التدقيق المتعارف عليها

يجب أن يقوم بالتدقيق شخص أو أشخاص حائزون على التدريب الفني الملائم، والكفاءة اللازمة في تدقيق الحسابات.

على مدقق الحسابات أن يلتزم دائما باستقلال تفكيره في جميع الأمور التي تمت إلى المهمة المنوطة به. على مدقق الحسابات أن يبذل العناية المهنية الواجبة في عملية التدقيق ووضع التقرير، وفيما يلي شرح موجز لكل قاعدة من هذه القواعد:

أولا: التدريب والكفاية (التاهيل العلمى والعلمى) (Training and Qualifications):

إن التدريب اللازم لمهمة المدقق الحسابات الخارجي المستقل يشمل منهاجا علميا موسعا تليه دراسة مهنية شاملة في المحاسبة والمواد المرتبطة بها، ويتطلب التدريب المهني الملائم مواصلة الدراسة والمداومة على الاطلاع على المجالات المهنية والنشرات والبيانات التي تصدر عن مختلف الهيئات المهنية والرسمية التي تعنى بالمحاسبة، كما ينطوي التدريب على الإشراف بانتظام في الاجتماعات والندوات التي تعقدها المنظمات المهنية التي تهتم ليس فقط بالمحاسبة وإنما بالعلوم ذات العلاقة بالمحاسبة كإدارة الأعمال والاقتصاد والإحصاء وغيرها، فبالنسبة لمن يزاولون المهنة بصفة فردية ولأصحاب مكاتب التدقيق ينبغي أن يكون مثل هذه المداومة بمثابة واجب يلزمونه.¹

ثانيا: الاستقلال (أو الحياد) Independence:

على مدقق الحسابات أن يلتزم دائما باستقلال تفكيره في جميع الأمور التي تمت إلى المهمة المنوطة به، فعبارة الاستقلال في التفكير لها مغزاها الخاص، وهذا الاستقلال هو الأساس حالة فكرية، فعلى مدقق

¹ كافي مصطفى، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 71.

الحسابات أن يكون رأيه من خلال استقلاله في التفكير والعمل، كما عليه أن يعتبر هذا الاستقلال ضرورة لا غنى عنها من شأنها أن تضيف مزيداً من الثقة على البيانات الحسابية التي يبدي رأيه فيها خصوصاً وأن الدائنين والمستثمرين والدوائر الرسمية وغيرهم يعتمدون على رأي المدقق بصفته خبيراً مستقلاً محايداً، ولا يكفي أن يكون المدقق مستقلاً ظاهرياً.¹

ثالثاً: العناية الواجبة (الحذر المهني المعقول) : Due Audit Care

على المدقق أن يبذل العناية الواجبة في عملية التدقيق ووضع التقرير النهائي وهذه العناية تتطلب مراجعة انتقادية لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم، والأحكام التي يقررها المساعدون، كما تتطلب عناية لازمة بأوراق عمل المدقق وحصوله على أدلة وقرائن الإثبات، وفي هذا الصدد يقول كولي Cooley: كل من عرض خدماته على الغير وقبلت خدماته أخذ على عاتقه واجب استعمال ما لديه من مهارة في العمل المطلوب وذلك بالقدر المعقول من العناية والجهد، وإذا عرض أحد خدماته للقيام بأي من الأعمال التي تتطلب مهارة خاصة كان من المسلم به أنه يلزم نفسه أمام الملاء بأن لديه تلك الدرجة من المهارة التي يملكها عادة غيره ممن يقومون بالأعمال ذاتها، وفي حال عدم صحة ادعاءاته فإنه يكون قد ارتكب نوعاً من الغش بحق كل من استخدمه استناداً إلى ما جاهر به علناً. ولكن ليس من أحد سواء أكان ماهراً أو لم يكن أن يتعهد بأن المهمة التي يتولاها سيتم إنجازها بنجاح ودون أي خطأ، إن ما يتعهد به هو حسن النية والأمانة لا العصمة عن الخطأ، كما وإنه يكون مسؤولاً أمام من يستخدمه عن إهمال وسوء النية وعدم الأمانة لا عن أية خسائر قد تنتج عن مجرد خطأ في التقدير إن مسألة العناية الواجبة تتعلق بما يؤديه المدقق من عمل وبدرجة حسن أدائه له، فبالنسبة لأوراق العمل مثلاً، تتطلب هذه العناية أن تكون محتويات تلك الأوراق كافية لدرجة تدعم رأيه وما يصرح به عن تطبيقه لقواعد التدقيق.

¹المرجع نفسه ص 72

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المدقق

يطلق على الشخص الذي يقوم بعملية التدقيق لفظ "المدقق" إلا أنه اسم متداول في الدول الانجلوساكسونية، أهم في الدول الفرنكوفونية ويطلق عليه محافظ الحسابات، وهم الأشخاص الذين يقومون بمهام مستمرة حول التحقق وتقديم شهادة حول حسابات الشركة لإبداء الرأي وإضفاء درجة الثقة على تلك الحسابات.¹

كون المستعمر الفرنسي ترك خلفية عميقة في تنظيم وسير عمل الإدارة الجزائرية خاصة منها في شقها المالي، كما نضيف أنه توجد تسميات مرادفة أخرى للمدقق كالمراجع، الفاحص، المحاسب القانوني... أصدر المشرع الجزائري قانون المحاسب رقم 01-10 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، كونه المرجع القانوني لتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، وعليه يمكننا الاعتماد عليه في عرض النصوص القانونية المرتبطة بمهنة التدقيق الممارسة من طرف محافظ الحسابات.

المطلب الأول: تعريف المدقق (محافظ الحسابات)

تنص المادة رقم 22 من القانون 01-10 على ما يلي: " بعد محافظ الحسابات (المدقق) كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول بها"².

أما المادة رقم 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري تنص على: " تعين الجمعية العامة للمساهمين مندوبا (محافظ) للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني، وتتمثل مهمتهم الدائمة، باستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة، ومراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها..."³

¹Mohktar BELAIBOUD. *Pratique de l'audit*, Edition BERTI, Alger.2011. p 11.

²القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمدة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42 الصادر بتاريخ 11/07/2010، الجزائر، ص 7.

³القانون التجاري الكتاب الخامس في الشركات التجارية، الفصل الثالث شركات المساهمة، القسم السابع مراقبة شركات المساهمة الجزائر، 2007، ص 188

شروط الالتحاق بالمهنة:

- لممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية:¹
- أن يكون جزائري الجنسية،
 - أن يكون حائزا على شهادة جزائرية لممارسة المهنة من معهد التعليم المختص التابع لوزارة المالية أو شهادة معترف بمعادلتها،
 - أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية،
 - أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة،
 - أن يكون معتمدا من وزير المالية ومسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات،
- بعد الاعتماد وقبل القيام بأي عمل يجب على محافظ الحسابات ان يؤدي اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكتبه.

المطلب الثاني: أنواع مدققي الحسابات

استنادا إلى طبيعة أعمال التدقيق المطلوب القيام بها يصنف المدققين إلى الفئات التالية:²

أولا : المحاسبون المعتمدون العامين Cpas

والمقصود بهم المحاسبون الذين يعملون في مجال المحاسبة العامة للعملاء بدلا من الموظف لدي العملاء ضمن العاملين ،ويكونوا معتمدون من جهة مهنية وعادة ما يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى مكتب المحاسبة أو المحاسب الذي يقوم بدور مدقق الحسابات الخارجي للقوائم المالية وتمارس هذه الفئة من المحاسبين الأنشطة التالية :

- التدقيق المالي لخدمة عملائهم
 - خدمة الاستشارات الضريبية
 - الخدمة الاستشارية لرجال الأعمال
 - المدقق الخارجي (المراجع الخارجي) المستقل
- المراجع الخارجي وهو الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بمهنة التدقيق شريطة أن تتوفر بهم جميع ما تطلبه قواعد التدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المدقق (القواعد العامة للتدقيق) وهي التدريب المهني والكفاءة المهنية – الاستقلال – بذل العناية المهنية المناسبة والكافية.

¹ القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمدة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42 الصادر بتاريخ 11/07/2010، الجزائر، ص 7.

² المرجع نفسه، ص 7.

ثانياً: المدققين الداخليين

ويمارسون أعمال التدقيق الداخلي للجهات التي يعملون فيها، كما يمارس بعض المدققين الداخليين أعمال التدقيق المالي، في حين يمارس البعض الآخر منهم أيضاً أعمال تدقيق الالتزام وأعمال تدقيق الكفاءة، وحيث أن المدققين الداخليين غير مستغلين عن المؤسسة التي يعملون فيها فإنهم لا يستطيعون إصدار تقرير تدقيق مالي على حسابات الشركة التي يعملون فيها.

وكما عرفهم قاموس المصطلحات المحاسبية الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بأنه موظف بالمنشأة وظيفته التأكد من توافق التطبيق مع سياسات المنشأة، ومن تطبيق نظام مراقبة داخلية فعال ومنع واكتشاف الغش وتشجيع التشغيل بكفاءة وهذا يقابل المراجع الخارجي.

ثالثاً: المدققين الحكوميون

تعمل هذه الفئة من المدققين للقطاع العام ومنهم من يعمل في جهاز الرقابة المركزية أو مدققين داخليين في الدوائر والمؤسسات الحكومية يزاوّل بعض أفراد هذه الفئة أعمال تدقيق اكتمال الالتزام بالقوانين والأنظمة ويمارس بعضهم أعمال تدقيق الكفاءة وغيرهم يمارس التدقيق على واردات الدولة.

رابعاً : لجان التدقيق

وهي لجان تشكل من قبل مجلس إدارة الشركة لأغراض القيام بدور الوسيط بين إدارة الشركة والمدققين الخارجيين للشركة، فهي التي ترشح انتخابهم وهي التي توصي بمبالغ أتعابهم من الوقوف على مدى كفاءة ومستوى أعمال التدقيق الخارجي الذي ترغب المؤسسة في تعيينه منفقاً خارجياً لحسابات الشركة. ومن أهم أعمال تلك اللجان ما يلي:

- اختبار مدقق الحسابات الخارجي والاتفاق معه على الأتعاب.
- مراجعة خطة التدقيق للمدقق الخارجي والموافق عليها.
- مراجعة سياسات وإجراءات الشركة ذات العلاقة.
- دراسة كتب ملاحظات المدقق الخارجي ونتائج أعمال التدقيق التي قام بها المدقق الخارجي

المطلب الثالث: المبادئ العامة لمدقق الحسابات

ونقصد بها المبادئ العامة لقواعد السلوك المهني الخاص بمهنة التدقيق حيث تشمل المبادئ العامة لأداب وسلوك مهنة التدقيق عدة مجالات تذكرها بإيجاز فيما يلي¹:

أولاً: الاستقامة والنزاهة

يجب على المدقق المحترف أن يكون صادقاً ومستقيماً في كل علاقاته المهنية لتحسين جودة العمل وإضفاء درجة الثقة المطلوبة، وهذا يتطلب أن لا يرتبط اسمه بأي تقارير أو معلومات أو اتصالات إذا كانت:

- تحتوي بيانات مالية محرفة أو مضللة.
- تحتوي على معلومات أو كشوفات حسابية معدة بإهمال أو تقصير.
- غير مكتملة بسبب الحذف أو زائدة بسبب الإضافة غير المسؤولة أو فيها نوع من الغموض.

ثانياً: الموضوعية

يجب أن يعمل المدقق بدون تحيز لأي طرف، وأن لا يسمح لتضارب المصالح أن تؤثر على عمله، وأن لا يقوم بتحريف الحقائق عن علم أو أن يخضع حكمه المهني لأي تأثيرات، وأن عمله لا يعارض المنطق وقابل للتنفيذ على أرض الواقع أي لا تنتسج من خيال المراجع أو التمسك بأفكار مثالية غير معمول بها.

ثالثاً: الكفاءة والعناية المهنية

أن يحصل المدقق على مستوى من المعرفة المهنية والمهارة المطلوبة ليحافظ عليها في أداء خدماته المهنية بالشكل المناسب، كما يسعى لتطوير تلك المعارف والمهارات بما يتفق مع المعايير المهنية المطلوبة، ويكون مشرقاً ومراقباً على أداء عمل مساعديه.

رابعاً: السرية

أن يحافظ المدقق على سرية المعلومات التي أطلع عليها بحكم عمله وأن لا يستخدمها لتحقيق مصالح شخصية له أو لطرف آخر باستثناء حالات كتقديم أدلة إثبات في النزاع القضائي.

خامساً: المسؤولية

على المدقق أن يتحمل المسؤولية تجاه عدة أطراف تذكرها فيما يلي:

¹ على عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ظل المعايير الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص 111

- تجاه العملاء: تتمثل في المحافظة على سرية البيانات والمعلومات، لا يتم التعاقد على الأتعاب المشروطة بعدم دفع الأتعاب إذا لم يتوصل إلى النتائج المتفق عليها..
 - تجاه الزملاء: تتمثل في عدم قيام المراجع بتقديم خدمات أسندت لزميله حالياً لعدم معرفة بعض الحقائق، أو وجود قوة قاهرة أجبرت تغيير المدقق، أو تخفيض الأتعاب لمنافسة الزملاء.
 - تجاه المجتمع: تتمثل في الأعمال المخلة بالكرامة، أو إعلان الخدمات بطريقة غير أخلاقية أو مضللة، أو كان يدفع رشاوى أو يحصل على عمولات لأي غرض ما ينافي طبيعة عمله.
- تهدف قواعد السلوك المهني إلى تحقيق عدة أغراض أهمها ينحصر فيما يلي¹:
- رفع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق للحفاظ على كرامتها ودعم تقدمها بين مختلف المهن.
 - تنمية روح التعاون المشترك بين المحاسبين والمدققين مع رعاية مصالحهم المادية والمعنوية.
 - تدعيم وتكملة النصوص القانونية والأحكام التي وضعها المشرع لتنظيم المهنة.
 - بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور مستخدمي خدمات المحاسبين والمدققين، كون أعمالهم تلتزم بمعايير فنية ومستويات علمية ومهنية دقيقة ورفيعة المستوى.

¹ الإيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، مرجع سابق، ص 71

المبحث الثالث: معايير التدقيق

ما من مهنة إلا ولها قواعد وأصول ممارستها، مهنة التدقيق كغيرها من المهن الأخرى لها قواعدها وأصول ممارستها التي بقيت إلى وقت قريب في حكم المتعارف عليها بين ممارسيها، التي تسمى بمعايير التدقيق التي تمثل إرشادات (دليل) عامة تساعد المدققين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند مراجعة القوائم المالية، قد أصدر المجمع المحاسبي الأمريكي AIKCPA في عام 1939 تسعة معايير للمراجعة أضاف إليها معياراً عاشراً في عام 1954 تحت اسم معايير المراجعة المقبولة عموماً GAAS¹. إلى أن ظهرت اللجنة الدولية لمهنة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، من أهدافها تحسين جودة ووحدة ممارسة المهنة التي تجسدت فيما بعد إلى إصدار معايير التدقيق الدولية². بدء من عام 2001 بهدف التوحيد والتقارب ما بين الدول في ممارسة مهنة التدقيق، كما تم على مستوى المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS، على المستوى المحلي قامت أغلب الدول بإصدار معايير للتدقيق تتناسب مع طبيعة النمط الاقتصادي المتبع ومتطلبات البيئة المحاسبية في كل دولة، كما جرى في الجزائر تم إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق بشكل تدريجي بدء من عام 2016.

المطلب الأول: معايير التدقيق المتفق عليها

عرفت المعايير بشكل عام أنها " نموذج ومؤشر، تصدره هيئات مهنية وقانونية لتحديد ما يجب أن يكون عليه التطبيق العملي عند التدقيق"³. كما تعتبر معايير التدقيق مستويات للأداء المهني، وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة وتهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد نوعاً من الإطار الذي يعمل فيه المدقق ضمنه⁴.

ويرى البعض أنها مقياس للجودة من حيث أداء المدقق للإجراءات والأهداف التي يعمل على تحقيقها، وهي النموذج أو النمط الذي يستخدم للحكم عن مدى جودة عمل المشقق وغالباً ما تمتاز بالثبات النسبي. أما معايير التدقيق فهي مبوبة في ثلاثة (3) مجموعات متكاملة تلخصها في الشكل التالي:

أولاً: المعايير العامة أو الشخصية:

تتعلق هذه المعايير بالتكوين الشخصي لمزاوли مهنة التدقيق، المقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، توصف هذه المعايير بأنها "معايير

¹ خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص 39.
² الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2010، ص 5
³ وليم توماس، ادرسونهنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1989، ص 52
⁴ على عبد القادر الذنبيات، مرجع سابق، ص 51

عامة" لأنها تمثل مطالب أساسية يحتاج إليها المدقق لمقابلة المعايير الأخرى بصورة ملائمة، وتعتبر "معايير شخصية"، لأنها تنص على الصفات التي يجب أن يتحلى بها المدقق. من ثم يمكن القول، بأنه للحصول على تقرير يتضمن رأي قنيا محايدا له أهميته ومغزاه، يتعين أن يكون المدقق على درجة كبيرة من الكفاءة، ويتمتع بالاستقلال المطلوب، يتبع احترام قواعد السلوك المهني المتعارف عليه، وتنقسم إلى ثلاثة معايير هي¹:

المعيار الأول: التأهيل العلمي والعملية

بالرغم من أي شخص قد تتوفر فيه الكفاءة في مجالات عديدة، قد لا يستطيع تلبية احتياجات عملية التدقيق العديدة والمتجددة، دون تدريب وخبرة في مجال يمكنه من إبداء الرأي الفني، تعتمد عليه عدة أطراف في اتخاذ القرارات. ينص المعيار على ضرورة توافر عاملين أساسيين في المدقق:

- التأهيل العلمي أي على المدقق أن يكون على درجة كبيرة من التعليم في مجالي المحاسبة والتدقيق من خلال الدراسة في المعاهد والكلية المختصة.
- التأهيل العملي يمثل تحقيق الكفاءة المهنية التي تبدأ بما وصل إليه المدقق من تعلم، وهذا بإجراء تدريب يلائم متطلبات المهنة عن طريق إجراء تربص مهني خلال فترة زمنية معينة لدى أحد مزاوولي المهنة لكسب الخبرة الميدانية من مراجع أكثر خبرة.

المعيار الثاني: الاستقلال أو الحياد

يسعى مستخدمي المعلومات المحاسبية للحصول على بيانات ذات ثقة ومصادقية للاعتماد عليها في سن قراراتهم المستقبلية، هذه الثقة والمصادقية تتبع من مدى استقلال وحياد المدقق في إبداء رأي يقوم على النزاهة والموضوعية، فمهما كانت كفاءة المدقق الفنية فإنه لا يجب أن ينقصه الحياد اللازم للاعتماد على ما يرد في تقريره.

من الأهمية اللازمة للمهنة أن يتوفر عنصر الثقة في حياد المدقق الخارجي من قبل الأطراف المستفيدة من التدقيق، لأنه قد تفقد هذه الثقة إذا ظهر دليل على أن الحياد غير متوفر، أو لوجود ظرف يعتقد ذوي المصالح أنها من المحتمل أن تؤثر على الحياد، بل عليه تجنب المواقف التي تؤدي إلى تشكيك الغير في حياده بتوفر شرطين:

- الاستقلال المادي: أي عدم وجود مصالح مادية لشخص المدقق أو لأحد أقاربه أو لأطراف ذات علاقة بالمؤسسة، باستثناء حقه في الاستفادة من أتعابه المتفق عليها حسب الجهد المبذول.

¹ خالد أمين عبد الله على، تدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 56

- الاستقلال الذهني: عدم وجود أية ضغوط أو تدخلات أو تهديدات من جانب العميل أو من سلطة عليا في أداء المهمة المسندة للمدقق أو عند إعداد التقرير.

المعيار الثالث: العناية المهنية اللازمة يعرف كذلك بالحدز المهني المعقول

على المدقق أن يبذل العناية المهنية الواجبة في القيام بعملية الفحص وفي إعداد تقريره، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي للعمل المنجز من طرف المدقق، والإشراف على العمل الذي يقدم من طرف مساعديه، كما يتطلب العناية اللازمة لأوراق العمل المجمعة والحصول على أدلة وقرائن الإثبات.

إن معيار العناية المهنية يوجب على كل شخص يعمل في مكتب المدقق من التخطيط الكافي، وجمع أدلة الإثبات بعناية بهدف إعداد تقرير يشمل رأيه الفني المحايد بدقة. وعليه يكون أمام المدقق احترام نصوص عقد الاتفاق وأن يبذل العناية المهنية الكافية عند أداء مهامه، لأن أي إخفاق سوف يترتب عنه مسؤولية أمام كل الأطراف التي لها مصلحة من عملية التدقيق.

ثانيا: معايير العمل الميداني

تتمثل هذه المعايير في وضع خطة منتظمة لعملية التدقيق، والإشراف على المساعدين الذين يستعين بهم المدقق لتقديم الإرشادات اللازمة، مع جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي يعتمد عليها المدقق الإبداء رأيه الفني المحايد عند تحرير التقرير النهائي لعملية التدقيق.¹

المعيار الأول: التخطيط والإشراف

يفترض أن يكون التخطيط الجيد الخاص بكل جوانب عملية التدقيق، يوفر تنظيم سليم في مكتب المدقق وبين موظفيه ذلك لضمان حسن سير العمل، مما تتطلب عملية التخطيط قيام المدقق بالخطوات الأساسية التالية قبل مباشرة العمل الميداني:

- الاتصال بالمدقق السابق قبل قبوله عملية التدقيق حينما يحدث تغيير في المدقق،
- حصول المدقق على المستوى اللازم من المعلومات الكافية عن طبيعة نشاط المشروع،
- دراسة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية، تتيح للمدقق فهم الطرق الرقابية المستخدمة، ومدى تأثيرها على طبيعة نشاط المنشأة،
- وضع إستراتيجية عملية التدقيق المناسبة للحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة،

¹ على عبد القادر الذنبيات، مرجع سابق، ص 55.

- الاستعانة بأحد الخبراء عندما يصادف المدقق بعض الأمور التي قد تخرج عن نطاق معرفته، مما تتطلب خبرة خاصة، كتقدير قيمة العقارات، احتياطي النقط، تفسيرات قانونية...
- إعداد برنامج يساعد على توجيه ومتابعة عمل المساعدين لتحقيق الأهداف المرجوة من عمله.

المعيار الثاني: الضبط الداخلي

على المدقق القيام بدراسة كافية وشاملة لنظام الرقابة الداخلية المتبع في المؤسسة، بهدف الفحص والتقييم لمعرفة مدى الاعتماد عليه في تحديد حجم العينة الخاضعة لإجراءات التدقيق، كما يعتمد المدقق على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في منع أو كشف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على العمليات والحسابات المتعلقة بمحتوى القوائم المالية، وعليه الضبط الداخلي يتعلق قيام المدقق بالخطوات التالية:

دراسة نظام الرقابة الداخلية لكونه عملية روتينية الزامية، يقوم بها المدقق والغرض منها أساسا الحصول على معلومات عن المنشأة وعن الإجراءات الرقابية الموضوعية، ويتم الحصول على هذه المعلومات عن طريق:

- إجراء مناقشات وحوارات مع الموظفين حسب المستوى المناسب والمطلوب.
- الرجوع إلى اللوائح والتعليمات التي تحدد الخرائط التنظيمية، وصف الوظائف....
- الاعتماد على قائمة الاستبيان المكونة من عدة أسئلة تتعلق بالإجراءات الرقابية كمنع حدوث الأخطاء والغش بالنسبة لكل نوع من العمليات...

اختبار تنفيذ نظام الرقابة الداخلية للتأكد بطريقة معقولة أن الإجراءات تستخدم فعلا كما هي موضوعة، فقد يوجد نظام سليم من الناحية النظرية، ولكن قد يصبح معيبا في التطبيق لأن قواعده وإجراءاته لا يتم احترامها أو الالتزام بها.

تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد مدى درجة الاعتماد عليه، لكشف نقاط الضعف الفعلية التي تؤثر على طبيعة وتوقيت مدى فحص الاختبارات، ويطلب من المدقق اتباع ما يلي:

- تحديد أنواع الغش والأخطاء المحتمل حدوثها.
- تحديد الإجراءات الرقابية التي يجب أن تمنع أو تكشف تلك التجاوزات.
- تحديد ما إذا كانت هذه الإجراءات الرقابية الضرورية منصوص عليها في تعليمات المنشأة وأن يتم تنفيذها بطريقة مرضية.

المعيار الثالث: جمع أدلة الإثبات

يتطلب هذا المعيار من المدقق جمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة، التي تمثل أساسا معقولا ومناسبا لإبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية موضع الفحص، عملية جمع الأدلة والقرائن تمثل جوهر وحجر الأساس لعملية التدقيق، لكون أدلة الإثبات تعد أداة المدقق للحكم على صحة وجدية القوائم المالية المقدمة له حيث لا تهين له مدى القناعة التي تمكنه من إبداء رأيه المحايد.

كما حددت نشرة معايير التدقيق على خصائص التي تتصف بها أدلة الإثبات هي الكفاية من حيث حجم العينة المتاحة لتدعيم وتأكيد الرأي دون إسراف في التكلفة والصلاحية لتلك الأدلة حتى تكون ذات فعالية وموثوق فيها وملائمة للأهداف المسطرة سلفا. أما أساليب جمع أدلة الإثبات فتتمثل في الطرق المتاحة للمدقق في كيفية الجمع والتقييم وغالبا ما تتمثل في الوسائل التالية:¹

- الفحص المادي: هذا ما يطلق عليها بالجرد (المعاينة) المادي للعناصر الملموسة مثل: النقدية، المخزون، التثبيتات..
- الملاحظات: عن طريق توجيه الحواس والذهن إلى ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الحسية، رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصها بهدف التوصل إلى كسب معرفة جديدة،
- الاستفسارات: التي تطرح على شكل أسئلة على الموظفين بالمؤسسة، بالإضافة إلى تتبع الوقائع المشكوك فيها لإثباتها أو نفيها بالدليل المقنع،
- المصادقات: المرسلة إلى الغير من أجل التأكد ما ورد بالنتائج التي أظهرتها الدفاتر وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر أدلة الإثبات صلاحية وقناعة لأنها أنشأت خارج المنشأة.

ثالثا: معايير إعداد التقرير

تعرف معايير إعداد التقرير " مجموعة من المقاييس المتعلقة بإعداد التقرير النهائي وشروط إعداداته لكونه هو المنتج المادي الأساسي لعملية التدقيق، فيمثل المعلومات المبلغة من المدقق لأغلب المستخدمين، الذي يجب أن يكون واضحا ومختصرا بالإضافة إلى كونه متطابقا مع النموذج الذي يتبع عادة مهنة التدقيق". كما تتمثل هذه المعايير الأربعة فيما يلي:²

المعيار الأول: إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها

يتطلب أول معيار لإعداد التقرير ضرورة التعرف على ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعلى المدقق التحقق من ذلك للتأكد من صدق صحة المركز المالي

¹ على عبد القادر الذنبيات، مرجع سابق، ص 56
² وليم توماس، ادرسونهنكي، مرجع سابق، ص 61.

للمشروع ونتائج الأعمال، وعدم الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدل على أن القوائم المالية غير صادقة وبها معلومات مضللة لأنها غير ملتزمة بالقواعد المعمول بها.

المعيار الثاني: ثبات وانتظام تطبيق المبادئ المحاسبية

يتطلب المعيار ضرورة توضيح ما إذا كانت تطبيق المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت ومتسق، يهدف إلى التأكيد على أن المقدرة على المقارنة بين القوائم المالية لفترات متتالية، لا تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في تطبيق المبادئ المحاسبية، أو لو حدث وتأثرت هذه المقدرة على المقارنة بشكل جوهري بمثل هذه التغيرات فإن هذا سيتطلب تعديل ملائم في تقرير التدقيق.

المعيار الثالث: الإفصاح المناسب

ضرورة الإفصاح المناسب بتقرير التدقيق عن أية معلومات مالية وغير مالية تعبر عن مدى صدق وعدالة العرض، ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت أو حذفت من صلب القوائم المالية أو الملاحظات الملحقة من طرف معديها، أو الإفصاح عن معلومات وعمليات لن تخضع للفحص. هذا المعيار يعد من أكثر المعايير تعقيدا لكونه يتضمن ثلاث عبارات هامة: يتضمن التقرير رأي المدقق بالقوائم المالية كوحدة واحدة أو يمتنع كلياً عن إبداء هذا الرأي. من جراء عملية التدقيق.

المعيار الرابع: التعبير عن الرأي

هذا المعيار يعد من أكثر المعايير تعقيدا لكونه يتضمن ثلاث عبارات هامة:

- يتضمن التقرير رأي المدقق بالقوائم المالية كوحدة واحدة أو يمتنع كلياً عن إبداء هذا الرأي.
- في حالة الامتناع عن إبداء الرأي على المدقق توضيح أسباب امتناعه.
- بكل الأحوال تقرير المدقق يجب أن يتضمن خصائص الفحص ودرجة المسؤولية التي يتحملها من جراء عملية التدقيق.

كما يلزم على المدقق أن يكون تقرير المدقق كتابي يتضمن العناصر التالية:

- عنوان يشير بوضوح أن التقرير لمدقق مستقل؛ المرسل إليه.
- فقرة تمهيدية تذكر فيها تعريف الكيان الذي تمت مراجعة كشوفه المالية.
- ملخص أهم الطرق المحاسبية المستعملة من طرف الكيان وكذلك معلومات توضيحية أخرى.
- ثم تاريخ الإقفال أو الفترات التي تغطيها كل من الكشوف المالية التي تمت مراجعتها.
- شرح مسؤولية المسيرين المتعلقة بإعداد الكشوف المالية وفق المرجع المحاسبي المطبق....
- شرح لمسؤولية المدقق المتعلقة بالتعبير عن الرأي حول الكشوف المالية على أساس تدقيقه...

- ملخص عملية التدقيق، تاريخ تقرير المدقق، وعنوان المدقق.

المطلب الثاني: المعايير الدولية للتدقيق ISA

هي معايير صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC الذي يعتبر منظمة دولية تهتم بشؤون مهنة المحاسبة والتدقيق، تأسست عام 1977، هدفها هو خدمة المصلحة العامة وتقديم الأفضل للمجتمع، كما يسعى الاتحاد جاهدة إلى تحقيق ما يلي:¹

- زيادة الالتزام بتقديم معايير مهنية ذات جودة عالية
- تعزيز مهنة المحاسبة والتدقيق على نطاق عالمي
- زيادة التوافق الدولي للمعايير الدولية

لقد أدرك الاتحاد الدولي مدى الحاجة إلى إطار عام متجانس لتلبية الطلب العالمي المتزايد على المهنة، مما قام بتطوير هذا الإطار العام ليشمل مكونات تتعلق بدليل السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية وغيرها من المجالات ذات الصلة مثل محاسبة القطاع العام، المنشآت المتوسطة والصغيرة.. كما تم تشكيل مجلس معايير التدقيق وخدمات التأكيد الأخرى وذات العلاقة ومعايير الرقابة على الجودة.

قام المجلس بصياغة وإصدار المعايير من أجل المساعدة في توفير نوع من الانسجام والتطابق في خدمات التدقيق والخدمات ذات العلاقة في كل أنحاء العالم، مما ألزم الاتحاد الدول الأعضاء بالانصياع لهذه المعايير، خاصة في الأمور المادية ما لم تتعارض مع القوانين والأنظمة المحلية، الهدف المساهمة في تطوير اقتصاديات الدول، من ذلك ضمان القدر الكافي من الانسجام في عملية إعداد البيانات المالية ومراجعتها.

المجموعة الأولى: 100 – 199 قضايا تمهيدية

تتعلق هذه المجموعة بمختلف المفاهيم الأساسية والمصطلحات المستخدمة في معايير التدقيق الدولية، كما تهتم أيضا بشرعية المعايير ومدى أهميتها وأولويتها في عملية التدقيق، وتتضمن ما يلي:

المعيار رقم 100: مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للمراجعة والخدمات ذات العلاقة.

المعيار رقم 110: معاني المصطلحات.

المعيار رقم 120: إطار المعايير الدولية للتدقيق

¹ محمود السيد الناعي " المراجعة – إطار النظرية والممارسة "، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر، مصر، 1992، ص 136

المجموعة الثانية: 200 – 299 المبادئ والمسؤوليات

تحتوي هذه المجموعة على المعايير التي تبين الهدف من المراجعة والمبادئ العامة التي تحكم عملية المراجعة، وشروط الاتفاقيات وجودة العمل المقدم كما تبين متطلبات المراجعة ومسؤوليات المراجع، في حالة وقوعه في عمليات الغش أو المخالفات القانونية. وتتضمن ما يلي:

المعيار رقم 200: أهداف التدقيق والمبادئ العامة.

المعيار رقم 210 شروط الارتباطات بمهمة التدقيق.

المعيار رقم 220: الرقابة على جودة أعمال التدقيق.

المعيار رقم 230: التوثيق (إعداد أوراق عمل التدقيق).

المعيار رقم 240: الغش والخطأ.

المعيار رقم 250 / y القوانين واللوائح.

المجموعة الثالثة: 300 – 399 التخطيط والأهمية النسبية

تتعلق هذه المجموعة بتخطيط عملية تدقيق البيانات المالية، مع بيان كيفية وأهمية فهم منشأة العميل وبيئتها، مع تطرقها للأهمية النسبية لبعض البنود التي لها تأثير على القوائم المالية. تتضمن ما يلي:

المعيار رقم 300: التخطيط.

المعيار رقم 310: معرفة طبيعة عمل المنشأة.

المعيار رقم 320: الأهمية النسبية للتدقيق.

المجموعة الرابعة: 400 – 499 نظام الرقابة الداخلية

تتعلق هذه المجموعة بتقدير المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، خاصة منها التي تستخدم برامج الحاسوب مما يولى لها اهتمام أكبر نظراً لتطور استعمال التكنولوجيا الحديثة، وما يتبعها من مخاطر عديدة تواجه المؤسسة والمدقق على حد سواء. وتتضمن ما يلي:

المعيار رقم 400: تقدير المخاطر والرقابة الداخلية.

المعيار رقم 401: التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب.

المعيار رقم 402: اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت التي تستخدم مؤسسات خدمية.

المجموعة الخامسة: 500 - 599 أدلة الإثبات

يحتاج المدقق لدعم رأيه النهائي جملة من الإجراءات بغرض إثبات صحة ما أدلي به حول القوائم المالية المدققة، التي قد يصل إليها عن طريق وثائق، تحليلات، مصادقات من الغير، ومن خلال المقابلات التي تجرى مع المسيرين أو الإيضاحات المرتبطة بالمؤسسة والأطراف الأخرى ذات الصلة. وتتضمن ما يلي:

المعيار رقم 500: المعيار أدلة الإثبات.

المعيار رقم 510: التكاليف بالتدقيق لأول مرة – الأرصة الافتتاحية.

المعيار رقم 520: الإجراءات التحليلية.

المعيار رقم 530: عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الانتقائية الأخرى.

المعيار رقم 540: تدقيق التقديرات المحاسبية.

المعيار رقم 550: الأطراف ذات العلاقة.

المعيار رقم 560: الأحداث اللاحقة.

المعيار رقم 570: الاستمرارية.

المعيار رقم 580: إقرارات الإدارة.

المجموعة السادسة: 600 – 699

الاستفادة من عمل الآخرين تعالج هذه المجموعة ما يدعم المدقق عمله بأعمال جهات أخرى، قد تزيد من التخصص أو اختصار بعض إجراءات التدقيق، التي قد يلجا إليها بسبب جهله لبعض الأمور التي قد يحتاجها بصفة ه المعيار رقم 600: الاستفادة من عمل مدقق آخر.

استثنائية في عملية التدقيق دون أخرى التي لا تندرج ضمن تكوينه. وتتضمن ما يلي:

المعيار رقم 610: مراعاة عمل التدقيق الداخلي.

المعيار رقم 620: الاستفادة من عمل خبير.

المجموعة السابعة: 19 - 7 نتائج المراجعة وتقاريرها

قد يأخذ محتوى تقرير المدقق عدة اتجاهات بناء على ما يتوصل إليه في نهاية عملية التدقيق، وحتى بناء على اطلاعه على القوائم المالية للسنوات السابقة، التي قد يرى المدقق أن لها تأثيراً على القوائم المالية للفترة الحالية، كما بينت الحالات التي قد يأخذها تقرير المدقق والإجراءات التي قد تتبع حولها. وتتضمن ما يلي:

المعيار رقم 700: تقرير المدقق حول البيانات المالية.

المعيار رقم 710: المقارنات.

المعيار رقم 720: المعلومات الأخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة.

المجموعة الثامنة: 800 – 899 المجالات المتخصصة

تتعلق هذه المجموعة عن مهمات لأغراض خاصة قد يقوم بها المدقق من دون المتعارف عليها، أي الخدمات الأخرى التي يقوم بها المدقق لمجالات متخصصة كالقوائم المالية الخاصة والمعلومات المالية المستقبلية. وتتضمن ما يلي:

المعيار رقم 800: تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة.

المعيار رقم 810: تدقيق المعلومات المالية المستقبلية.

المجموعة التاسعة: 900 – 999 الخدمات ذات العلاقة (التكليف)

تتعلق هذه المجموعة بالمعايير التي لها علاقة بتكليف المدقق حول إجراءات عمله سواء اتخذها بنفسه أو تم الاتفاق عليها مسبقاً مع المؤسسة أو أطراف أخرى، كما نجد إمكانية إعداد المدقق للقوائم المالية من دون القيام بعملية التدقيق. وتتضمن ما يلي:

المعيار رقم 910: التكليف بالمراجعة على البيانات المالية.

المعيار رقم 920: التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية.

المعيار رقم 930: التكليف بإعداد المعلومات المالية.

المطلب الثالث: المعايير الجزائرية للتدقيق NAA

اجتهدت كل دولة فيما بعد بإصدار معايير التدقيق المحلية بما يتلائم مع البيئة المحاسبية والمالية المتواجدة فيها، أما الجزائر كباقي دول العالم قامت بإصدار معايير التدقيق الجزائرية، بشكل تدريجي ابتداءً منذ عام 2016 إلى غاية عام 2019 في أربعة مقررات من طرف المجلس الوطني للمحاسبة كونه المكلف الرسمي من طرف وزارة المالية. والشكل التالي يلخص كل المقررات:

المقرر الأول: المعايير 210، 505، 560، 580

بناء على مقرر وزارة المالية رقم 002 المؤرخ في 04/02/2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية. تلخصها فيما يلي¹:

- المعيار الجزائري للتدقيق 210: اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة والمسؤولين حول أحكام مهمة التدقيق، كما يخص مهام تدقيق الكشوف المالية مع وجود بعض خصائص التدقيقات المتكررة أو تدقيقات الكيانات الصغيرة، وتقديم نماذج رسائل المهمة المقترحة تعتبر أمثلة يجب تكييفها مع المتطلبات والشروط الخاصة بالمهمة. كما يقصد بالمنفق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة.

- المعيار الجزائري للتدقيق 505: التأكيدات الخارجية

يعالج هذا المعيار استعمال المنفق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة، كما نشير أن هدف المدقق الذي يلجأ إلى التأكيد الخارجي هو تصور ووضع حيز التنفيذ للحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصادقية.

- المعيار الجزائري للتدقيق 560: أحداث تقع بعد إقفال الحسابات - الأحداث اللاحقة

يعالج هذا المعيار التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة بعد إقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويتعلق الأمر بالأحداث الواقعة بين تاريخ إعداد الكشوف المالية وتاريخ تقرير المدقق، وبعد تاريخ التقرير إلى غاية تاريخ اعتماد الكشوف المالية من طرف الهيئة المداولة.

- المعيار الجزائري للتدقيق 580: التصريحات الكتابية

يعالج هذا المعيار الزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية، ويقصد به التصريحات الكتابية هي كل المعلومات الضرورية المقدمة للمشقق في إطار مراجعة الكشوف المالية وتعتبر عناصر مقنعة.

المقرر الثاني: المعايير 300 - 500 - 510 - 700

بناء على مقرر وزارة المالية رقم 150 المؤرخ في 11/10/2016 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية، تلخصها فيما يلي¹ :

¹المقرر رقم 002 ، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، المؤرخ في 04/02/2016، ص 3

- المعيار الجزائري للتدقيق 300: تخطيط تدقيق الكشوف المالية
- يعالج المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية ويخص التدقيقات المتكررة، كما يستوجب تخطيط التدقيق إعداد استراتيجية عامة للتدقيق تتكيف مع المهمة، وعرض برنامج عمل يفيد تخطيط ملائم لتدقيق الكشوف المالية.
- المعيار الجزائري للتدقيق 500: العناصر المقنعة
- يوضح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويعالج واحيات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق، قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه.
- المعيار الجزائري للتدقيق 510 مهام التدقيق الأولية - الأرصدة الافتتاحية
- يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية التي تتضمن المبالغ الواردة في بداية فترة الكشوف المالية وعلى أساسها يجب تقديم معلومات مثل: الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة، أو مهمة التدقيق الأولية لم تكن موضوع التدقيق أو تم تدقيقها من طرف المدقق السابق.
- المعيار الجزائري للتدقيق 700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية
- يعالج هذا المعيار التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية، شكل ومضمون تقرير المدقق ويكون قد أدى إلى ضياغة رأي غير معدل حين خلص إلى أن إعداد الكشوف المالية في كل جوانب المهمة قد تم وفق المرجع المحاسبي المطبق.

المقرر الثالث: المعايير 520 - 570 - 610 - 620

بناء على مقرر وزارة المالية رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية. تلخصها فيما يلي²:

- المعيار الجزائري للتدقيق 520: الإجراءات التحليلية
- يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مائية في جوهرها، كما تسمح بالتعرف على الكيان ومحيطه لا اعتبارها إجراءات لتقييم المخاطر، وتعرف على أنها تقنية مراقبة تتمثل

¹المقرر رقم 150 ، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، المؤرخ في 11/10/2016، من 3.
²المقرر رقم 23 ، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، المؤرخ في 15/03/2017، ص 3

في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى ومعلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات. كما نقوم بمقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان أو للكيانات المشابهة باستخدام عدة طرق وتقنيات إحصائية.

- المعيار الجزائري للتدقيق 570 استمرارية الاستغلال

يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشف المالية بتطبيق فرضية استمرارية الاستغلال في نشاط الكيان مستقبلا، باستثناء الحالات التي قد تكون للإدارة نية التصفية أو وقف النشاط أو إذا لم يتاح لها أي حل بديل واقعي آخر.

- المعيار الجزائري للتدقيق 610: استخدام أعمال المدققين الداخليين

يعالج هذا المعيار شروط فرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له أن وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته، كما لا يعالج الحالات التي يقدم فيها الأعضاء الفرديين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقق الخارجي في أداء إجراءات التدقيق، ويوضح العلاقة بين وظيفتي التدقيق الداخلي والخارجي.

- المعيار الجزائري للتدقيق 620: استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق

يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كفاءات الأخذ باستنتاجات الخبير. كما يساعده في جمع العناصر المقنعة الكافية والملائمة.

المقرر الرابع: المعايير 230 - 501 - 530 - 540

بناء على مقرر وزارة المالية رقم 77 المؤرخ في 24/09/2018 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، صدرت أربعة معايير تهدف لتدقيق الكشف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية. تلخصها فيما يلي¹:

- المعيار الجزائري للتدقيق 230: وثائق التدقيق

يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق لإعداد وثائق تدقيق الكشف المالية، ويقصد بمصطلح التوثيق ملفات العمل التي يعدها المدقق أو تلك التي تحصل عليها أو احتفظ بها في إطار أدائه،

¹المقرر رقم 77 24، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، المؤرخ في 24/09/2018، ص 3

قد تكون على شكل ورق أو شريط أو تقرير الكتروني أو أي دعامة أخرى تسمح بالمحافظة على كافة المعطيات القابلة للقراءة وواضحة أثناء المدة القانونية للحفظ

- المعيار الجزائري للتدقيق 501: العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة

يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة، فيما يخص جوانب محددة تمس وجود المخزونات وحالتها، اكتمال إحصاء القضايا والنزاعات التي تلزم الكيان، وتقديم المعلومات القطاعية في إطار تدقيق الكشوف المالية.

- المعيار الجزائري للتدقيق 530: السبر التدقيق

يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر (الاختبار) الإحصائي والغير إحصائي لتحديد واختيار عينة ما، ووضع فحوص الإجراءات الاختيار والمراجعات التفصيلية وتقييم نتائج السبر، كما يهدف المدقق الذي يستعين بالسبر للحصول على قاعدة معقولة يستخرج منها الاستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة.

- المعيار الجزائري للتدقيق 540: تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية

للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها يعالج هذا المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية المتعلقة بها في إطار تدقيق الكشوف المالية، وتتضمن الواجبات المطلوبة التي تخص الإختلالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية وتقدم مؤشرات تحير محتملة أدخلتها الإدارة.

خلاصة الفصل:

يعرف التدقيق بأنه عملية منتظمة الحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر المعايير الموضوعية، حيث أن مهنة التدقيق تتم وفق مجموعة إجراءات يقوم شخص أو مجموعة أشخاص بغرض إبداء رأي مهني محايد بموضوع ما، حيث على المدقق ان تتوفر فيه شروط وقواعد التدقيق القواعد العامة.

فان للمدققين فئات حيث طبيعة عمل التدقيق المطلوب القيام بها المتمثلة في التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وكذا بعد توفر الشروط في المدقق وتعيين الفئة المتضمنة العمل يتم هذا الأخير وفق معايير متعارف عليها، من قبل جميع الممارسين والعاملين في مجال المراجعة والتدقيق، حيث هناك ثلاثة تقسيمات للمعايير (المعايير العامة - معايير العمل الميداني - ومعايير إعداد التقارير) في ظل عمل المدققين هناك مسلك عام لعملية التدقيق يعمل عليه كل من يمتحن هذه الأخيرة، يتم من خلاله الإطلالة الشاملة على المؤسسة محل العمل أن وبعدها يتم تقييم طرق العمل داخل المؤسسة (تقييم نظام الرقابة الداخلية) .

الفصل الثاني: إجراءات عملية التدقيق

تمهيد

بعد عرض الإطار النظري لمهنة التدقيق المالي، أصبحت لنا خلفية نظرية حول كل ما يتعلق بالمدقق ومهنة التدقيق، يتطلب علينا تكملة جانب الإجراءات العملية لمهنة التدقيق المالي، فليقيم المدقق بعمله على أكمل وجه يجب أن تكون لديه رؤية واضحة المعالم في كيفية سير عملية التدقيق، من قبول المهمة إلى تحرير التقرير، أخذنا بعين الاعتبار في عملية التخطيط لعدم عرقلة مهامه في المؤسسة الخاضعة لعملية التدقيق، معتمدا في ذلك على أدوات العمل المطلوبة لكي تساعد في القيام بمهامه وفق أساليب معينة تجتمع فيها الخبرة والكفاءة المهنية العالية.

وعليه نقسم في هذا الفصل الممثل في إجراءات عملية التدقيق على ثلاث عناصر أساسية:

المبحث الأول: آليات سير عملية التدقيق

المبحث الثاني: أدوات عمل المدقق والإثبات في التدقيق

المبحث الثالث: معايير التدقيق المعتمدة

المبحث الأول: آليات سير عملية التدقيق

عند ظهور المؤسسات الاقتصادية في القرن السابع عشر كانت عملية التسيير بسيطة، حيث كانت تقتصر على صاحب المؤسسة نظراً لبساطتها وعدم تعقدها ولكن مع التطورات التي شهدتها المؤسسات خاصة في أوروبا وأمريكا بعد الثورة الصناعية، كثرت نشاطات المؤسسات وعملياتها وبالتالي تعقد عمليات التسيير مما عقد عملية الرقابة، ومع عقم الأدوات العامة المستعملة في عمليات الرقابة أنا ذلك جعل المؤسسة تحاول البحث عن طرق وأساليب جديدة تضمن لها السير الحسن لعملياتها وتمكنها من تقييم نشاطها والكشف عن مدى كفاءة عملياتها ونجاعة عملية التسيير مما أدى إلى استخدام وسائل وتقنيات جديدة تضمن لأصحاب المؤسسات أموالهم المستثمرة والاستغلال الأمثل لمواردهم، والحد من الأخطاء المحاسبية وربما التلاعبات.

المطلب الأول: خطوات عملية التدقيق

تجرى عملية التدقيق بناء على خطوات أساسية تحدد مهام مفصلة وفق معايير التدقيق، وغالبا ما تنحصر في الخطوات التالية¹:

- قبول المهمة
- المهام الأساسية وفق معايير التدقيق: المعرفة الشاملة للأمر بالمهمة 210
- تقييم المخاطر والتخطيط
- المهام الأساسية وفق معايير التدقيق:
- التعرف على المؤسسة ونظام الرقابة الداخلية 31.5
- تقييم المخاطر مع مستوى قبول الأخطاء 320
- خطة العمل المتبعة 300
- إجراءات التنفيذ ذات الصلة بتقييم المخاطر
- المهام الأساسية وفق معايير التدقيق:
- التكيف مع سير عملية التدقيق 330
- تقييم نظام الرقابة الداخلية بعد فحص عينات 500
- الرقابة المادية والإجراءات التحليلية 500 إلى 540
- أعمال نهاية المهمة

¹ Robert OBERT Marie-Pierre Mairesse, **Comptabilité et Audit**, 20 édition. Dunod, Paris, 2009. P435,

- المهام الأساسية وفق معايير التدقيق:

الأحداث اللاحقة 560

رسالة التأكيد 580

مجلة توثيق التدقيق 230 ...

تحرير التقرير

- المهام الأساسية وفق معايير التدقيق:

تقرير شامل، تقرير خاص، تقرير لمجلس الإدارة،

تقرير عن نظام الرقابة الداخلية... (700، 705 و 905)

المطلب الثاني: برامج عملية التدقيق

هي عبارة عن خطة العمل المتبعة في فحص الدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات مهمة، كما ترسم هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها، والخطوات المتبعة في سبيل ذلك مع تحديد التوقيت المناسب لكل خطوة والشخص المسؤول عن تنفيذها، ونشير أنه يوجد نوعين من البرامج¹:

برامج تدقيق ثابتة (مرسوم مسبقا)

هي عبارة عن برامج نموذجية ثابتة تحتوي على خطوات العمل التي يطلبها المدقق من مساعديه للتقيد بها، ولهذا النوع مزايا عديدة نذكر من أهمها:

- تعتبر تعليمات صريحة وواضحة لخطوات العمل الواجب إتباعها.
- ضرورة في المشاريع الكبيرة المتشعبة للتحكم في خطة العمل.
- تساعد على تقسيم العمل بين المدقق ومساعديه حسب خبرته وكفاءته وتخصصه.
- تطمئن المدقق على عدم التكرار أو السهو عند اتخاذ بعض الإجراءات أو الخطوات .
- تسهل العمل على المساعدين دون عناء أو ضياع الوقت في حالة غياب مساعد آخر.
- يعتمد عليها كدليل في حل النزاعات، كما يستخدم كأداة مراقبة عمل المساعدين.
- برامج مراجعة متدرجة (تنجز أثناء التنفيذ)

يحتوي هذا النوع أولا على تحديد الخطوط العريضة لعملية التدقيق، أما التفاصيل وحجم الاختبارات وما شابهها يتم برمجتها أثناء تنفيذ عملية التدقيق حسب الظروف الملائمة، من مزايا هذا النوع من البرامج انه

¹خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 153

يترك للمدقق ومساعديه مجال واسع لاستخدام خبراتهم ومهاراتهم الفنية، في أتباع ما يروونه أفضل ومناسب لعملهم من الخطوات والإجراءات العملية.

المطلب الثالث: منهجية التدقيق

لدينا نهج قائم على المخاطر، ويركز على المسؤولين عن عملك، والمخاطر المرتبطة بها، والآثار المحتملة على الحسابات القوائم المالية. ويشدد على أهمية فهم عملك، بما في ذلك تخصصية الأعمال الهامة. ونحن نتفهم المتطلبات التي قد تؤثر على فريقك وتم تصميم نهجنا وفقا لذلك. وقد قمنا بتصميم نهج مراجعة فريد من نوعها وتميزنا عن المكاتب الأخرى ونهج المراجعة مصمم خصيصا للتركيز على المناطق ذات المخاطر الرئيسية الخاصة بالعمل.

منهجية التدقيق لدينا هو نهج قائم على المخاطر، ويركز على المسؤولين عن عملك، والمخاطر المرتبطة بها، والآثار المحتملة على حسابات القوائم المالية، وتركز على أهمية فهم عملك، بما في ذلك متطلبات الأعمال الهامة، ونحن نفهم المتطلبات التي لها أثر على فريقك لذلك صممنا نهجا لكي نتفهم تلك المتطلبات.

نحن نستطيع أن نجمع بين منهجية التدقيق والمراجعة المصممة طبقا للمعايير المحاسبية المصرية والدولية مع الوسائل المتطورة الحديثة في الأعمال لتقديم خدمة ذو مستوى عالي تفوق كل توقعات العميل المسبقة.¹

منهجية التدقيق والمراجعة العالمية:

HAL مكتب TIAG الدولية: هي شركة رائدة أثبتت في المعرفة والتقنية بين مراجعة حسابات والمؤسسات الاستشارية، نحن نستفيد من قيادتنا في المعرفة والتكنولوجيا بالإضافة إلى معرفتنا ونهجنا المكتسب من خبرة طويلة من السوق المصري والعالمي المتوفر بسهولة ويعتبر نهجا محترف يحتذى به لأداء التدقيق المضبوط، في تخطيط وأداء تدقيقنا نحن، نجرى استعراض شامل للمخاطر الملازمة للعمل باستخدام الخبرات الواسعة، ونحن نناقش النتائج مع إدارة التنمية خلال التنمية المشتركة من توقعات العميل منهجية التدقيق TIAG الدولية تعتبر منهجية التدقيق للمكتب HAL - وتعتبر أيضا أدلة ومعايير قياسية لأعمال التدقيق التي قمنا بها في تنفيذ عمليات التدقيق البيانات المالية مع العملاء الحاليين للمكتب.

¹ن.عبد الصمد، منهجية التدقيق، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.دفعه 2013/2014، ص 8

المبحث الثاني: أدوات عمل المدقق والإثبات في التدقيق

ويعرف التدقيق المالي بالتحقق الاقتصادي المنتظم لأدلة وقرائن الإثبات لما تحويه دفاتر وسجلات المنشأة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدماً بهدف إبداء الرأي الفني المحايد في صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير .

المطلب الأول: أدوات عمل المدقق

يملك المدقق أدوات عمل يحرص على استعمالها بشكل سليم مع مساعديه، لتحقيق الأهداف المرسومة مسبقاً وفق برامج عمل معينة تتلاءم مع كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق.

أولاً: أوراق التدقيق

عند جمع أدلة الإثبات المؤيدة لرأي المدقق يجب عليه أن يحتفظ بها في ملفات العمل بهدف الرجوع إليها عند الحاجة وهما نوعين:

- الملف الدائم: يحتوي على البيانات الثابتة عن المشروع محل التدقيق لها صفة الاستمرارية، ولا تقتصر فائدتها على سنة مالية واحدة تتضمن ما يلي:
- اسم العميل وعناوين مكاتبه المسجلة، مصانعه وفروعه ووكلاته...
- الطبيعة القانونية للشركة، طبيعة النشاط، الهيكل التنظيمي، القانون الداخلي، العقد التأسيسي، السجل التجاري.
- الأنظمة المحاسبية المستغلة، السجلات والدفاتر، القوائم المالية للسنوات السابقة.
- قرارات مجلس الإدارة، محاضر الجمعية العامة للمساهمين، العقود والصفقات.
- الملف الجاري: يحتوي على البيانات الجارية المتعلقة بعملية التدقيق تتعلق بالسنة المالية محل الفحص، تتضمن ما يلي:
- مراسلات المدقق، برامج العمل، نسخ من الوثائق الخاضعة للفحص، الاستفسارات والحوارات مع المسؤولين والعمال، والمصادقات المرسلة للغير، محاضر الجرد، القوائم المالية للسنة محل الفحص.

ثانياً: علامات التدقيق

على المدقق أن يستخدم علامات ورموز خاصة أثناء قيامه بعملية التدقيق، فعندما ينتهي من تدقيق خطوة ما، يؤشر عليها برمز خاص يفيد تدقيقها وعليه أن يحتفظ مع مساعديه بسرية هذه الرموز، كما تشير أنه لا توجد علامات معينة متفق عليها بين جمهور المدققين وإلا أنتقت عنها صفة السرية، بل نجد كل مدقق

أو مكتب تدقيق له رموز خاصة موضوعة في قائمة موضح بها الرمز ودلالته ليظل مساعدوه يسبقون بنظام رمزي موحد يسهل معه على المدقق متابعة أعمالهم، ومن أمثلة علامات التدقيق نجد: $0 + = -$

ثالثاً: مذكرات التدقيق

كثيراً ما تعترض المدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق أمور تحتاج إلى استفسارات وإيضاحات فيقوم بتدوينها في سجل خاص إلى غاية الفصل فيها، دون تركها مبهمة أو بدون حل مما يبحث عنها في مذكراته العديدة مثل: تقارير سابقة مشابهة الحالة، الدليل التوجيهي، اللجوء إلى القوانين والتفسيرات، أو الاتصال بالزملاء أو الخبراء المختصين في مجال معين.

رابعاً: البطاقات الفنية للتدقيق

يستخدم المدقق عادة بطاقات فنية موزعة حسب مجالات العمل وكل بطاقة تتضمن خطوات عملية التدقيق والنتائج المتوصل إليها مع كتابة رقم مرجع أدلة للإثبات المحتفظ بها في أوراق التدقيق، كما نجد أنها مقسمة إلى نوعان: بطاقات ملخصة وبطاقات مفصلة.

المطلب الثاني: الإثبات في التدقيق

يمكن تعريف الدليل على أنها المعلومات والحقائق التي يسند إليها الفرد لتكوين رأي حول موضوع أو نقطة معينة. فقد عرفت القرينة بأنها جميع الحقائق التي تقدم العقل الإنسان لتمكينه من اتخاذ قرار معين في موضوع جدل، كذلك تعرف الأدلة (القرائن) بأنها كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المدقق فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية.

وقد عرفت المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة أدلة الإثبات بأنها المعلومات التي يحصل عليها المدقق للتوصل إلى استنتاجات يبني على أساسها رأيه المهني، نلاحظ أن المعيار الدولي للتدقيق 500 أدلة الإثبات ينص على أنه يجب على مدقق الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة، لتكن الأساس الذي يبني عليها رأيه المهني، مما سبق نلاحظ أن المعيار ينص على أن أدلة الإثبات يجب أن تتصف بصفتين¹:

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006، ص 176

أولاً: الكفاية

أن تكون الأدلة التي يحصل عليها مدقق الحسابات بالقدر الكافي والضروري لدعم رأيه الفني عن عدالة القوائم المالية المقدمة وبما أن مدقق الحسابات يلجأ إلى استخدام الاختبارات الإحصائية في عملية التدقيق واستخدام العينات فإنه يتطلب منه معرفة ما هو حجم العينة الملائم لدعم رأيه .

بمعنى الكفاية تعتبر قياس لكمية الأدلة الإثبات وتعتمد على التقدير الشخصي لمدقق الحسابات وفقاً لظروف المنشأة التي يقوم بتدقيق أعمالها، الاعتبار التالية¹:

- طبيعة العنصر محل الفحص
 - الأهمية النسبية للأخطاء المتوقعة حدوثها فيما يخص العنصر محل الفحص
 - أنواع الأدلة المتوفرة (المتاحة) للمدقق ومدى ارتباطها وملائمتها للعنصر محل الفحص
 - تكلفة الحصول على الدليل وأثره على تكوين المدقق لرأيه
- بالرغم من أن معايير التدقيق لم تحت على استخدام الأساليب الإحصائية في تحديد حجم العينات والاختبارات، وإنما من خلال المعرفة الإحصائية للمدقق يقوم بتحديد كمية هذه العينات، ويجب عليه أن يأخذ درجة الثقة ومستوى الدقة وحجم المجتمع الذي تؤخذ منه العينة في الاعتبار.

ثانياً: الملائمة

يقصد بملائمة أدلة الإثبات قياس نوعية أدلة الإثبات مدى صلتها بتوكيد خاص وموثوقيتها. نجد أنه يجب أن ينظر إلى ملائمة الدليل من حيث علاقته بهدف التدقيق لتكوين الرأي الفني حول عدالة القوائم المالية وإعداد التقرير فمثلاً للتحقيق من عنصر المدينين يجب أن يستخدم المدقق نظام المصادقات مع العملاء، حيث أنها تعتبر دليلاً قوياً وملائمة، في حيث أنه عندما يرغب المدقق في التحقق من قيمة عنصر المدينين فإنه يقوم بعملية الحسابات للحصول على دليل ملائم وفعال عن مدى صحة قيمة عنصر المدينين، ولكي يتحقق المدقق من ملكية المنشأة لأصل ثابت للمنشأة يمكن أن يحصل على شهادات من الغير تؤكد ملكية المنشأة لذلك الأصل الشهر العقاري للأراضي والمباني (كذلك للتحقيق من ملكية المنشأة للآلات فإن المدقق يقوم بالحصول على فواتير البائع والأوراق والمستندات التي تؤيد شراء و ملكية المنشأة الآلات بالإضافة إلى كفاية أدلة².

¹، المرجع نفسه، ص 180

² المرجع نفسه، ص 181

ثالثا: طبيعة أدلة الإثبات

أدلة الإثبات هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية، ولا تختلف كثيرا النظر في هذه الأدلة بين منطلق وجهة نظر المراجع الداخلي ووجهة نظر المراجع الخارجي، فإن علي لمراجع الخارجي أن يتحقق ويستوفي ما جاء بمعايير العمل الميداني والذي يتطلب ((جمع أدلة الإثبات التي تمثل أساسا معقولا ومناسبا لتكوين الرأي بخصوص القوائم المالية موضع الفحص))

رابعا: أنواع أدلة الإثبات

الفحص الفعلي أو الوجود الفعلي:¹

وهو قيام المراجع بفحص أو جرد الأصول الملموسة مثل المخزون والآلات والنقدية، فوجود مثل هذه الأصول داخل المنشأة لا يعني ملكية هذه الأصول كما يجب على المراجع التحقق من كميات ومواصفات هذه الأصول وكذلك تقييم حالة أو جودة هذه الأصول.

كما يجب التمييز بين الفحص الفعلي للأصول والفحص الفعلي للمستندات، فالصكوك قبل توقيعها تعتبر مستندات وبعد التوقيع تعتبر أصولا وعند إلغائها تعتبر مستندات مرة أخرى والفحص الفعلي من أكثر أنواع أدلة الإثبات استخداما، ومع العلم بأن الفحص الفعلي لا ينفع أو لا يصلح للأصول غير الملموسة فهي تحتاج إلى نوع آخر من الفحص مثل الفحص المستندي.

خامسا: المصادقات

تعتبر المصادقات من أقوى أدلة الإثبات، لان هذه المصادقات يتم إعدادها خارج المنشأة والمصادقة هي عبارة عن رد كتابي أو شفوي يصدر عن جهة من خارج المنشأة، ويتوقف استخدام المصادقات او عدم استخدامها على مدى توافق بدائل أخرى، وهناك ثلاثة أنواع من المصادقات كما حددها المعيار البريطاني وهي:

- (المصادقات الايجابية) المصادقات الايجابية مع طلب معلومات من المصادق:

في هذه الحالة يطلب من الشخص الذي تسلم المصادقة بان يقوم بإرسالها إلى المراجع بعد الرد عليها في كافة الأحوال، كما أظهرت دراسة أن الاستجابة لهذا النوع قليل، لأنها تتطلب من مستلم المصادقة أن ببذل

¹ el Tanashi. (2014)، أدلة الثبات في المراجعة: الموقع الالكتروني: تاريخ الاطلاع 2022/01/15 الساعة 14.30
<https://infotechaccountants.com/topic>

جهداً لإتمام هذه المصادقة، كما أشار المعيار الدولي إلى أنه: في حالة عدم استلام إجابة لمصادقة إيجابية، يجب تطبيق إجراءات بديلة أو معاملة البند كخطأ.

- (المصادقات العمياء) المصادقات الايجابية مع تضمينها معلومات يجب المصادقة عليها: وفي هذه الحالة يمكن المستلم المصادقة أن يوقع عليها ويعيدها دون أن يهتم بفحص البيانات والمعلومات الواردة بهذه المصادقات
- (المصادقات السلبية) وفي هذه الحالة يطلب من المستلم ان يرد فقط في حالة عدم صحة المعلومات فقد أشار المعيار الدولي إلى أنه : في حالة طلب الإدارة من المراجع الحصول على مصادقة أرصدة معينة لحسابات معينة تحت التحصيل، يقوم المراجع بدراسة فيما إذا كانت هنالك أسباب صحيحة لمثل هذا الطلب، كما أشار في بند آخر بأنه قبل الموافقة على عدالة الرفض على المراجع اختبار ايه ادلة متوفرة لدعم تفسيرات الإدارة. وعلى المراجع ان يراقب هذا النوع من الأدلة منذ الأعداد وحتى استلام الإجابات على هذه المصادقات، فإذا تخلى المراجع عن مراقبة المصادقات فلا يمكن الاعتماد عليها كدليل إثبات الإقرارات المكتوبة من أشخاص خارج المشروع، وتسمى بشهادات الطرف الثالث، ويضم تلك الإقرارات التي يحصل عليها المدقق من العملاء بشأن مصادقات الحسابات وكشوفاتها، مما لا يستطيع المدقق الحصول عليه من إدارة المشروع، الإقرارات المكتوبة من إدارة المشروع، ويستعمل هذا الدليل إذا ما صادف المدقق أموراً ومسائل لا يستطيع الحكم عليها بنفسه بل يحتاج إلى إقرار من الإدارة حول ذلك التأكيد ما هو وارد بالسجلات من بيانات، ومن الأمثلة عليها شهادة الصول الثابتة وشهادة جرد بعض الموجودات وشهادة بالمسؤوليات العرضية التي قد يلتزم بها المشروع مستقبلاً لكفالات مثلاً.
- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: يعتبر وجود نظام سليم ومحكم للرقابة الداخلية في المشروع قريبة على انتظام الدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية وخلوها من الأخطاء أو الغش أو التلاعب إن قوة القرينة أو الدليل تتناسب طردياً مع قوة النظام الداخلي للرقابة حيث أن متانة الخير دلالة واضحة على انتظام الدفاتر والسجلات، وما تحتويه من بيانات، وليس المقصود بالوجود هنا مجرد كون النظام مكتوباً في لوائح وتعليمات بل يجب أن يكون منفذ وموضوعية في حيز التطبيق العملي، وإن اعتبار متانة نظام الرقابة الداخلية دليلاً من أدلة الإثبات يجيء بسبب أن ذلك يستعمل في تحديد نطاق الاختبارات والعينات التي يقوم المدقق بإجرائها حيث نقل نسبة الاختبارات.¹

¹مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، دار الرواد، عمان، الأردن، 2014، ص 47

المطلب الثالث: التوثيق في التدقيق

تقر معايير التدقيق أن التوثيق هو السجل الرئيسي لإجراءات التدقيق التي تم تنفيذها، والأدلة التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات التي توصل إليها المدقق. وينبغي أن يشمل التوثيق كل المعلومات التي يعتبرها المدقق مهمة لإكمال عملية التدقيق، وتقديم الرأي النهائي.

تناول معيار التدقيق الدولي 230 (وثائق التدقيق) مسؤولية المدقق في إعداد أوراق العمل لعمليات التدقيق والتي تختلف من منشأة إلى أخرى حسب الضرورة التي تقتضيها الظروف عند تطبيقها على عمليات التدقيق.

وعرف المعيار توثيق أعمال التدقيق على أنها " سجل لإجراءات التدقيق التي تمت تأديتها، وأدلة التدقيق ذات العلاقة التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات التي توصل إليها المدقق". والتي قد تسمى في بعض الأحيان أوراق العمل في التدقيق.

أولاً: أهداف عملية التوثيق

يتلخص هدف المدقق في عملية التوثيق (إعداد أوراق العمل):¹

- إعداد ملف كافٍ ومناسب وفي الوقت المحدد كأساس يعتمد عليه المدقق في تقريره. إذ يساعد إعداد وثائق تدقيق كافية ومناسبة في الوقت المحدد على تعزيز جودة عملية التدقيق ويسهل عملية تقييم أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها قبل صياغة تقرير المدقق بصورته النهائية.
- توفر أدلة على التخطيط وأداء عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وأشار معيار التدقيق الدولي 230 (وثائق التدقيق) إلى مجموعة من الأهداف الأخرى الخاصة بعملية التوثيق وهي :

- مساعدة فريق العملية في تخطيط وأداء عملية التدقيق.
- مساعدة أعضاء الفريق العملية المسؤولين عن الإشراف في التوجيه والإشراف على عمل التدقيق، وإخلاء مسؤوليتهم المتعلقة بالتدقيق.
- تحديد مسؤولية فريق العملية عن أعمالهم.
- الاحتفاظ بسجل للمسائل ذات الأهمية المستمرة في عمليات التدقيق المستقبلية.

¹ المرجع نفسه، ص 48

- المساعدة من إجراء اختبار رقابة الجودة على مكاتب وشركات التدقيق.
- إمكانية إجراء فحوصات خارجية وفقا للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمتطلبات الأخرى المعمول بها.

ثانيا: طبيعة وتوقيت توثيق¹

- عند توثيق طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي تم أدائها، يتعين على المدقق توثيق ما يلي:
- الخصائص المحددة لبنود او مسائل محددة تم اختبارها.
 - الشخص الذي قام بعمل التدقيق وتاريخ استكمال هذا العمل.
 - الشخص الذي قام بمراجعة عمل التدقيق الذي تم أدائه وتاريخ ونطاق هذه المراجعة.
 - النقاشات التي تدور حول المسائل الهامة مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة وغيرهم، بما في ذلك طبيعة هذه المسائل التي تمت مناقشتها، ووقت حدوث هذه النقاشات، والجهات التي تمت مناقشتها.
- يعتمد شكل ومحتوى ونطاق وثائق التدقيق على مجموعة من العوامل منها:
- حجم ومدى تعقيد المنشأة.
 - طبيعة إجراءات التدقيق التي سيتم أدائها.
 - المخاطر المحددة للأخطاء الجوهرية.
 - أهمية أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها.
 - طبيعة ونطاق استثناءات محددة.
 - الحكم المهني المستعمل في تأدية العمل وتقييم النتائج. اذ يعمل توثيق الاحكام المهنية الصادرة عن الأمور والمسائل المهمة على تفسير استنتاجات المدقق وتعزيز جودة الحكم.

¹ المرجع نفسه، ص 48

المبحث الثالث: الخطأ والغش في التدقيق

إن الغرض من تدقيق البيانات المالية للمكلف هو تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد حول صدق وعدالة عرض البيانات المالية من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار الإبلاغ المالي المعمول به وفقاً للوائح ذات الصلة، ولتحقيق هذا الغرض يجب على المدقق وأثناء تنفيذ إجراءات التدقيق أن يبحث عن الأخطاء والمخالفات التي يكون لها تأثير كبير على صدق وعدالة الكشوفات ويمكن أن تظهر أخطاء البيانات المالية إما نتيجة لاحتياال أو الخطأ. والعامل الذي يميز المالية. إذ بين الاحتياال والخطأ هو ما إذا كان الإجراء الذي أدى إلى تسويه البيانات المالية مقصوداً أو غير مقصود.¹

المطلب الأول: الخطأ

يشير مصطلح الخطأ إلى خطأ غير مقصود أو غير متعمد حدث في البيانات المالية، مثل أخطاء في السجلات المحاسبية والبيانات ذات الصلة نتيجة السهو أو سوء تفسير الحقائق أو سوء في تطبيق السياسات المحاسبية، وقد تم تعريف الخطأ أيضاً بأنه الأخطاء الغير متعمدة التي تحدث بشكل عفوي نتيجة الجهل وعدم الدراية والفهم عند تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.²

وقد حدد الممارسون في مجال مهنة التدقيق المالي عدداً من الأخطاء منها:

- أخطاء حسابية في السجلات.
 - أخطاء كتابية في السجلات.
 - تسجيل التكاليف / الإيرادات من الخدمات المقدمة في سنة مالية مختلفة عن تلك التي تم تقديم الخدمة بها.
 - تسجيل شراء / تسليم سلعة في سنة مالية مختلفة عن تلك التي حدث الحدث المالي.
 - إعادة تقييم الذمم المدينة والدائنة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية.
 - التطبيق السيئ للمبادئ والفروض المحاسبية.
 - السهو في تثبيت المعاملات المالية.
 - إساءة فهم الأحداث المالية أثناء فترة تسجيلها في السجلات المحاسبية
- ويشير اصطلاح الأخطاء إلى الأخطاء غير المقصودة في القوائم المالية مثل :
- أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات والقوائم المالية.

¹المرجع نفسه، ص 49

²المرجع نفسه، ص 49

- إغفال أو سوء تفسير الحقائق.
- سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

أولاً: أنواع الأخطاء المحاسبية

- أخطاء الحذف:

وهي الأخطاء التي تنشأ نتيجة عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد أطرافها في سجل اليومية أو اليوميات المساعدة أو بسبب عدم ترحيل طرفي القيد (مدين دائن) أو أحدهما إلى الحسابات المختصة. وإذا كان الحذف كلياً أي عدم إثبات عملية بأكملها أو عدم ترحيلها إلى السجلات فإن اكتشافها يكون صعباً إلا عن طريق التدقيق المستندي الشقيق، أما إذا كان جزئياً كان يسهو المحاسب ترحيل أحد أطراف القيد إلى السجلات المختصة فمن السهل اكتشافها لما يترتب عليه من عدم التوازن الحسابي.

ومن أمثلتها عدم إثبات المحاسب عملية قبض نقدي واختلاس قيمتها (متعمد) أو السهو عن ترحيل قائمة شراء بسجل الأستاذ بعد إثباتها باليومية (غير متعمد)¹.

- أخطاء ارتكابه :

وهي الأخطاء في العمليات الحسابية من (جمع - ضرب - طرح - قسمة) أو خطأ في الترحيل أو ترصيد الحسابات، ويمكن أن تكون هذه الأخطاء متعمدة (إضافة أسماء وهمية إلى قوائم أجور العاملين) أو غير متعمدة (الخطأ الحسابي في جمع إحدى اليوميات الفرعية)².

- أخطاء في المبادئ والأصول المحاسبية (الأخطاء الفنية)

وهي الأخطاء التي تنشأ نتيجة جهل أو عدم دراية من قبل المحاسب بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في تسجيل وتبويب وعرض البيانات المحاسبية.

وقد تكون هذه الأخطاء متعمدة بقصد التأثير على نتيجة النشاط مثلاً (عدم التمييز بين المصروفات الإرادية والرأسمالية)³

¹ كافي مصطفى، مرجع سابق، ص 51

² المرجع نفسه، ص 51

³ المرجع نفسه، ص 52

- الأخطاء المتكافئة:

وهي الأخطاء التي يعوض بعضها البعض (الأخطاء المعوضة) فهي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة لذلك من الصعوبة اكتشافها إلا عن طريق التدقيق الكامل لجميع العمليات المحاسبية (التسجيل والترحيل)

- أخطاء تكشف عن نفسها:

وهي الأخطاء التي تظهر تلقائياً نتيجة لإتباع القيد المزدوج في إثبات العمليات المحاسبية والذي يترتب عليه توازن ميزان المراجعة في جميع المراحل فعدم التوازن دليل على وجود خطأ في أي مرحلة من مراحل العمل المحاسبي.

ثانياً: أنواع الأخطاء المحاسبية من حيث تعمد وقوعها

- أخطاء عمدية:

وهي تلك الأخطاء التي ترتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من المحاسبين أو الإداريين في المشروع بقصد التضليل أو بقصد التأثير على نتيجة الأعمال أو المركز المالي. ومن أمثلتها (الرغبة في اختلاس بعض الموجودات، تغطية اختلاس سابق، التهرب من الضرائب....الخ)

- أخطاء غير عمدية:

وهي الأخطاء التي لا ترتكب عن قصد أو عمد وتدبير سابق بل تحدث نتيجة جهل المحاسبين بالآصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو تقصيرهم في عملهم.¹

المطلب الثاني: الغش

أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) إلى أن الغش يعني فعلاً مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية.²

وعرف الغش على أنه هو "الخطأ الذي يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية.

¹سعد الزبيدي، الأخطاء و الغش، تاريخ الاطلاع 2022/01/05 التوقيت 17.15

<https://www.dorar.-aliraq.net/threads/51408>

²الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 203

كما يشير اصطلاح الغش إلى فعل مقصود من شخص واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة ينتج عنه عرض غير صحيح للقوائم المالية، وقد ينطوي الغش على ما يلي¹:

- التلاعب بالسجلات والمستندات أو تزويرها أو تغييرها.
- سوء توزيع الأصول.
- حذف أو إلغاء آثار العمليات من السجلات أو المستندات.
- تسجيل عمليات وهمية.
- سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

أنواع الغش:

- غش واحتيال العاملين

ويتضمن ذلك النوع بصفة عامة سرقة موارد المنشأة التي يملكها أصحابها أخطاء معتمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه السرقات، وتعتمد المنشأة بالطبع على نظام الرقابة الداخلية بها لتخفيض احتمال حدوث مثل تلك الاحتيال والغش، ولذا فإن المراجع عليه تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ثم يحدد نقاط الضعف بها، ويرفع كل هذا للإدارة، أكثر من ذلك فإنه من المتوقع أن يكشف المراجع مثل هذه الاحتيالات والغش اعتماداً على خبرته ومهارته المهنية، وهذا لا شك يتطلب وعي وإدراك المراجع بالطرق التي يمكن بها ارتكابها فضلاً عن الحفاظ على نزعة الشك المهنية Skiptism عند أداء مهمته كمراجع .

- غش واحتيال الإدارة

يتضمن هذا النوع غش الإدارة بصفة هامة عن طريق ارتكاب الأخطاء المعتمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الإدارة العليا. وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية، وخطورة ذلك النوع من الغش والاحتيال يفصح من كونه يمكن أن يحدث حتى في ظل وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، والسبب في ذلك أن الإدارة يمكن أن تتغلب أو بالأحرى تقهر الإجراءات الرقابية، ومن ثم فإن مثل هذا النوع من الغش يكون من الصعب اكتشافه , وعلى الرغم من كونه ذو تأثير كبير على صدق وعدالة عرض القوائم المالية.

- الغش الناتج من تحريفات مرتبطة بأعداد قوائم مالية احتيالية أو مضللة

تنتج تلك التحريفات من عمليات متعمدة تهدف إلى خداع مستخدمي القوائم المالية عن طريق ما يلي:

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص150-151

معالجة أو تزيف أو تعديل السجلات المحاسبية أو المستندات التي أعدت في ضوءها القوائم - العرض الخاطئ أو الحذف عن عمد لأحداث وعمليات معينة في القوائم المالية.

التطبيق الخاطئ عن عمد للمبادئ والمعايير المحاسبية فيما يتعلق بمبالغ أو تصنيف أو طريقة عرض معينة أو إفصاح بطريقة معينة ه الغش الناتج من تحريفات مرتبطة بسوء استخدام الأصول المالية.

وتتضمن تلك التحريفات سوء استخدام الأصول وسرقتها واختلاسها ويشمل ذلك:

- اختلاس المتحصلات النقدية أو سرقة المخزون.
- تواطؤ موظفو الشركة مع طرف آخر في سبيل اختلاس احد الأصول.

المطلب الثالث: الفرق بين الأخطاء والغش والتلاعب

فرق معيار المراجعة الأمريكي رقم 53 بين الأخطاء والتلاعب حيث يشير الخطأ " إلى تحريف أو استبعاد غير متعمد لمبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية " وهي غالبا ما ترتكب نتيجة جهل كتبة وموظفي إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبالتصنيف المحاسبي السليم وترتكب أيضاً نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية ومن أمثلة الأخطاء:

أخطاء العمليات الحسابية كما في حالة الجمع والنقل والترصيد الخاطئ لبعض الحسابات وهذا غالبا في الأنظمة المحاسبية اليدوية وليس الآلية. عدم الدقة في إعداد التقديرات المحاسبية بسبب المبالغة في التقدير أو تخفيضه مثل المبالغة في تقدير نسبة الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية الفترة، وكذلك فشل الإدارة في التعرف على بعض أنواع المخزون التي يصعب بيعها وتصريفها وبالتالي يحدث تقدير غير سليم لمخصص تقادم المخزون. عدم التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية وذلك كما في حالة الخلط بين المصروف الإيرادي والمصروف الرأسمالي.

أما التلاعب (الغش) فهو عبارة " عن ذلك التحريف أو الاستبعاد المتعمد لمبالغ أو إفصاحات معينة في القوائم المالية وهي غالبا ما ترتكب لرغبة مرتكبيها في إخفاء جهلهم أو عدم كفاءتهم أو لرغبتهم في تغطية سرقات واختلاسات كبيرة في النقدية أو البضاعة أو تقديم تقارير مالية غير حقيقية " ومن أمثلة الغش ما يلي¹:

¹خالد طاهر الخبازي، الغش والمراجع - دبي، تاريخ الاطلاع 2022/02/20 ، التوقيت 18.05
<https://www.almohasb1.com/2009/10/fraud-and-auditor.html>

- التزوير المتعمد في السجلات والدفاتر المحاسبية أو المستندات المؤيدة والتي تعد على أساسها القوائم المالية مثل إعداد فواتير بيع وهمية يترتب عليها حسابات مدينين وهمية وبالتالي تضخيم رصيد المدينين عمدا.
 - تبديد موارد الشركة عن عمد.
 - إخفاء معاملات أو مبادلات عمدا أو السهو المتعمد في الإفصاح عن بعض الأحداث والمعلومات الهامة مثل إهمال الإفصاح عن الآثار المحتملة لقضية مرفوعة ضد الشركة يترتب عليها التزامات على الشركة.
 - تعمد التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية بشأن قياس أحداث معينة أو الإفصاح عنها.
- ويمكن القول بأن الغش غالباً ما يقترن بمحاولة مرتكبة إخفاءه وبالتالي فإن الغش يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من التحريفات المتعمدة يصعب اكتشافها بصورة تلقائية من خلال الإجراءات المحاسبية.

المطلب الرابع: مسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش

إن عملية التدقيق الداخلي تتم بواسطة جهاز داخل المشروع والعاملون فيه موظفون تابعون ينفذون أوامرهم ويمارسون عملية التدقيق أساساً للإدارة لخدمتها وذلك بهدف رفع كفاية الأداء وتجنب الخطأ والغش والحد من الإسراف ومنعه، ومما تجدر الإشارة إليه وجود اتجاه في الوقت الحاضر يهدف إلى ضم التدقيق الداخلي إلى منظمات مهنية على غرار المدققين الخارجيين لتوفير الاستقلال لهم والعمل على تحديد أجورهم وعزلهم وكذلك العمل على تنمية مهاراتهم المهنية وخلق كيان سيني مستقل لهم وذلك عم طريق تعيين مستويات مهنية متعارف عليها في هذا المجال. ه لو تفحصنا عملية التدقيق الداخلي والتي تتمثل بالتأكد من مدى سلامة وقوة أنظمة الرقابة الداخلية وصحة البيانات في السجلات والدفاتر فالمدقق الداخلي يعتمد على أسلوب الفحص الحسابي لتحقيق هدفه المتمثل بالتأكد من تنفيذ السياسات الإدارية بالمنشأة وبيان أي انحراف فيها.

إن المدقق الداخلي يمارس عمله في نطاق تدقيق تفصيلي لجميع المعاملات المالية وبناء على هذا بالإمكان القول أن المدقق الداخلي مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش، إما الاختلاس فنجد أن الجانب المأساوي لعمل المدقق الداخلي هو الفحص المتطلب في حالات الاختلاس أو الاشتباه في الاختلاس وفي ظل المهام المعقدة للمشروعات البد أن يكون كل من يعمل فيه موضع ثقة العكس أي من الممكن أن تتعرض النفس البشرية في بعض الأحيان لمواقف يظهر فيه ضعفها تجاه مواقف فيها مغريات، ومواطن الضعف وهذه ما يجب إن يبحث عنها المدقق الداخلي إذا عليه أن يتأكد من انه ليس هناك ظروف تتيح التلاعب لغرض الاختلاس وعلى المدقق الداخلي بفحصه المتعمد لكل النظم والوسائل إن يتأكد من إن مديري المشروع قد

اتخذوا كافة الاحتياطات لمنع التلاعب وإلا فإن عليه أن يتقدم بتقارير عاجلة لإظهار مواطن الضعف في النظم الموجودة¹.

وهذا الذي يعني إن المدقق الداخلي يتمتع بالاستقلال والحرية التي تمكنه من القيام بذلك إذ بالإمكان أن تتبع إدارة التدقيق الداخلي الإدارة العليا بصورة مباشرة حتى تتمتع بقدر كاف من الاستقلال.

أما المدقق الخارجي فإن مسؤوليته محددة بالغش والأخطاء التي يظهرها الفحص الاعتيادي للسجلات والدفاتر في حالة كون كمية الاختيارات التي اختارها ومستواه المهني للفحص والتدقيق الذي قام به قد وصل إلى المستوى العالي المتعارف عليه والمفروض على أعضاء المهنة أدائه.

السؤال الذي يطرح هو كيف يتم اكتشاف الأخطاء أو الغش إذا كان ميزان المراجعة غير متساوي يستطيع المدقق إتباع الخطوات التالية لاكتشاف الأخطاء أو الغش²:

- التحقق من جمع الجانب المدين والجانب الدائن في ميزان المراجعة.
- مقارنة أسماء الحسابات في ميزان المراجعة مع أسماء الحسابات في دفتر الأستاذ حيث أنه من المحتمل أنه لم يتم ترحيل رصيد احد الحسابات إلى ميزان المراجعة.
- جمع أرصدة الأمم المدينة والذمم الدائنة من دفتر الأستاذ ومقارنتها مع الأرصدة الموجودة في ميزان المراجعة
- مقارنة عناصر ميزان المراجعة الحالي مع عناصر ميزان المراجعة للسنة السابقة المعرفة إذا كان هناك عناصر غير واردة في ميزان المراجعة الحالي
- مهما كان الفرق في ميزان المراجعة يتم قسمة هذا الفرق على الرقم (2) وترى إذا كان هناك أي عنصر يحمل نفس القيمة، يتم إتباع هذه الطريقة للحيلولة دون وضع رصيد مدين في الجانب الدائن أو العكس.

¹ احمد مقصد محمد العوادي، مسؤولية المدقق عن الاخطاء والغش، محاضرة رقم 04 ، قسم العلوم المالية و المصرفية، جامعة بابل، العراق، 2019، ص 44

² غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 180

خلاصة الفصل:

في جانب الإجراءات العملية لمهنة التدقيق المالي، فعلى المدقق للقيام بعمله على أكمل وجه أن تكون لديه رؤية واضحة المعالم في كيفية سير عملية التدقيق، من قبول المهمة إلى تحرير التقرير، أخذا بعين الاعتبار في عملية التخطيط لعدم عرقلة مهامه في المؤسسة الخاضعة لعملية التدقيق، معتمدا في ذلك على أدوات العمل المطلوبة لكي تساعد في القيام بمهامه وفق أساليب معينة تجتمع فيها الخبرة والكفاءة المهنية العالية.

يعتبر التوثيق في المراجعة أولى الإجراءات العملية للتدقيق حيث تتم من خلال أوراق وملفات العمل التي توفر الأدلة القاطعة أنه تم الحصول على معلومات كافية من قبل مدقق الحسابات لدعم رأيه بشأن البيانات المالية الأساسية وكذلك توفير دليل أنه تم التخطيط للأشراف عليه بشكل صحيح.

حيث يتم إعداد أوراق عمل المراجع من قبل موظفي المراجعة ومشرفي الفريق ويتم مراجعتها من قبل كبار المديرين والشركاء.

وأوراق العمل هي أساس الإثبات لدى المراجع، وتضم هذه الملفات (الأوراق، المستندات، والبيانات الدائمة والجارية لعملية التدقيق) وتقسم لنوعين: الملف الدائم والملف الجاري، حيث يركز الإثبات في التدقيق على أدلة وقرائن الإثبات وهي المعلومات والحقائق التي يسند إليها الفرد لتكوين رأي حول موضوع أو نقطة معينة، وتتصف أدلة الإثبات بصفيتين، الكتابة (القدر الكافي من المعلومات لدعم رأيه)، والملائمة (قياس أدلة الإثبات مدى صلتها بتأكيد الخاص وموثوقيتها)، حيث تكمن أهمية أدلة الإثبات في أنها الأساس الذي يبنى عليه المراجع عملية المراجعة.

في حين يتمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد حول صدق وعدالة عرض البيانات المالية من جميع النواحي الجوهرية، حيث يبحث فيه عن الأخطاء والمخالفات التي يكون لها تأثير كبير على صدق وعدالة الكشوفات ويميز بين الخطأ والاحتيال (الغش) من خلال التعرف على ما إذا كان تشويه البيانات المالية مقصود أو غير مقصود، يمكن لإجراءات عملية التدقيق أن تتأثر بعدة عوامل حيث يكون هناك تغييرات طارئة على معايير التدقيق حسب سيرورة العامل المؤثر فمثلا في عام 2019 اثر فيروس كورونا 19 covid.

الفصل الثالث: أثر جائحة كورونا على عملية التدقيق

تمهيد :

واجهت الجزائر والعالم ككل فيروس كورونا (COVID19) الذي صنفته منظمة الصحة العالمية "جائحة دولية" من خلال المؤتمر الافتتاحي¹ (WHO, 2020b)، الأمر الذي دفع كل الدول إلى اخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذه الجائحة، بحكم تأثيره المباشر على أساليب الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، الجزائر كغيرها من الدول أصدرت من خلال (المرسوم التنفيذي رقم 20-58، 2020)² تدابير للوقاية من أخطار هذا الفيروس ومحاولة التصدي له من خلال تحديد قواعد ضبط التباعد الاجتماعي للحد بصفة استثنائية من انتشار الفيروس بين المواطنين في أماكن العمل، وتعليق نشاطات النقل الخارجي وما بين الولايات، مع ضمان الحد الأدنى من الخدمات لنقل المستخدمين، الذي تم تقليص عددهم وفق المادة 06) نفس المرسوم إلى 50% عبر توجيههم إلى عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، ما عدا المستخدمين الذين لهم دور مهم في سير النشاطات الضرورية للبلاد هذه الإجراءات والتدابير تم تطبيقها على كل الولايات خاصة تلك التي اعتبرت بؤرة وباء وفق (المرسوم التنفيذي رقم 20-70، 2020)³، وأجبرت على الحجر المنزلي الكلي، الأمر الذي دفع الكثير من المؤسسات إلى التوقف عن النشاط، وتوقع انعكاس ذلك على المعلومات الصادرة في قوائمها المالية، فيما يخص احتمالية استمرارية الاستغلال من عدمها توافقا مع الجائحة، ومدى تأثير أحد لها على أعمال السنة المالية المقفلة 2019، محافظ الحسابات وبدوره المسؤول الأول على ضمان مصداقية هذه المعلومات لمستخدمي المعلومات، دفع وزارة المالية ممثلة من خلال المجلس الوطني للمحاسبة الذي يشرف على المهنة بإصدار إرشادات توجيهية، (مذكرة إرشادية ردم 05-12، 2020)⁴ تتمثل في اقتراح تطبيق ما جاء في بعض معايير التدقيق الجزائرية (NAA) كإجراءات إضافية لتمكين ممارسي المهنة من جمع أكبر قدر من أدلة الإثبات لبلورة الرأي حول صحة وشرعية إفصاحات القوائم المالية، خلال انتشار فيروس جائحة كورونا (COVID-19) وعليه نقسم في هذا الباب الممثل في أثر جائحة كورونا على عملية التدقيق على ثلاث عناصر أساسية:

المبحث الأول: أزمة كورونا والاقتصاد

المبحث الثاني: المدقق وجائحة كورونا

المبحث الثالث: توجيهات التدقيق في ظل أزمة كوفيد 19

¹ WHO. WHO Director-General 'sopeningre marksat the media briefing on COVID-19-11 March 2020. WHO Website, Retrieved 19-01-2022, web site <https://www.who.int/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19>

² المرسوم التنفيذي رقم 20-58، "يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته" في الجريدة الرسمية رقم 15، مؤرخ يوم 21 مارس سنة 2020.

³ المرسوم التنفيذي رقم 20-70، "يتعلق بالتدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته" في الجريدة الرسمية رقم 16، مؤرخ يوم 24 مارس سنة 2020.

⁴ مذكرة إرشادية رقم 05-12، أحداث وباء فايروس كورونا (COVID-19) بشأن إعداد وعرض القوائم المالية لدورة سنة 2019" في موقع المجلس الوطني للمحاسبة مؤرخة يوم 12 ماي 2020، ص 05 http://www.cnc.de/fichier_regle_6331.pdf

المبحث الأول: أزمة كورونا والاقتصاد

واجه العالم تحديات وأزمات صحية واقتصادية جراء تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19) ويزداد قلق الدول والمنظمات الدولية من الآثار والتداعيات الاقتصادية المترتبة على الإجراءات الاحترازية التي اتخذت مؤخرا للوقاية وإبطاء معدلات تفشي العدوى في كافة بلدان العالم، أهمها إغلاق الاقتصادي الكبير، الذي اتخذته كل الدول وفي هذا السياق، تستمر الجهود الدولية في اعتماد سياسات اقتصادية طارئة تهدف إلى تخفيف عبء الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، وقد كان لأثر هذا الفيروس كورونا المستجد (COVID-19)، شبل الاقتصادي العالمي انهار كلي لأسعار المحروقات من جهة أخرى، ومن أهم التحديات التي تعترض الجزائر الجديدة بعد جائحة كورونا هو تشخيص كلي للواقع الاقتصادي، وذلك لتحديد الأولويات لبناء نموذج اقتصادي واضح الأهداف وفق تدرج زمني يهدف إلى نظام اقتصادي شامل ومستدام مبني على الشفافية.

المطلب الأول: تداعيات أزمة كورونا¹

في ظل تأكيد المنظمة العالمية للصحة أن وباء كورونا لازال يمتد إلى أجل غير مسمى مما نجم عنه تدهور اقتصادي عالمي مما يعني انه يؤثر على الجزائر كدولة من هذا العالم هذا يدعي إلى انه يجب عليها إعداد خطة عمل تتوفر على الأمن الغذائي والاقتصادي حيث يمكن التطرق إلى بعض الإجراءات التالية:

- تشجيع الجمعيات الخيرية للمساهمة في الحفاظ على الاستقرار ومحاربة الوباء
- توفير الإمكانات المادية والمالية لمحاربة تفشي المرض بين الأشخاص
- تدخل الدولة عن طريق تقديم الدعم الفلاحي من اجل التقليل من الواردات (تشجيع الإنتاج المحلي) وضمان الأمن الغذائي والذي يقصد به توفير الكميات الأزمة التي تحقق الاكتفاء في حين ما إذا كان هناك علق اقتصادي شامل.
- تحريك العمل الدبلوماسي من أجل توفير المستلزمات الصحية والغذائية في حالة ما إذا كان هناك غلق اقتصادي كلي.

¹ Ministère de la samit de la Population et de la Reforme Hospitalière, activités du MSPRH ,Alger, 2020

تسببت أزمة كورونا بضرر اقتصادي كبير يتجاوز التداعيات الصحية المباشرة للفيروس، برصد ويحل هذا التقرير أبرز المستجدات الاقتصادية، مع الإشارة إلى أن التداعيات التفصيلية المتعلقة بأسواق النفط، والاستنتاجات الرئيسية هي كالتالي:

- سيتضرر الاقتصاد العالمي من فيروس كورونا بشكل كبير، من ناحية معدل النمو، وأيضاً من ناحية مستوى المعيشة؛ وسيكون لبعض التداعيات، ومنها التغييرات الجذرية في نظام التجارة العالمي، أثر مستدام.

- في الوقت الراهن، ونظراً لتعقد الأزمة، وانعدام اليقين حول انتشار الفيروس والسياسات التي ستتبنها الحكومات، تتراجع دقة النماذج الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتقييم الأثر المتوقع للأزمة. ومع ذلك، أدق توقعات حالياً تشير إلى تراجع ملحوظ (2.6%) في معدلات النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

- توجد شريحة واسعة من السياسات النقدية monetary والمالية fiscal تساعد في التصدي للأزمة. تعد السياسات المالية أعلى كفاءة من السياسات النقدية، ولكن تنفيذها أصعب وأبطأ؛ إلا أن جميع هذه السياسات تأتي بمخاطر اقتصادية ملحوظة على المدى الطويل.

المطلب الثاني: تأثير جائحة فيروس كورونا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

مرض كوفيد-19 هو مرض معد يهاجم الجهاز التنفسي يسببه أحدث فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، والذي لم يكن معروفاً قبل ظهوره ويده تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، ليتحول بعدها إلى جائحة تؤثر على كل بلدان العالم، ومن أجل الحد من الانتشار السريع للفيروس واحتواء الوضع، أصدرت منظمة الصحة العالمية والعديد من الدول مجموعة من الإجراءات التي تضمنت الإغلاق المؤقت ووقف كل الأنشطة الخارجية غير الضرورية، وتعطيل المدارس والجامعات وأماكن العبادة، ما أثر على مظاهر الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. الجزائر التي سجلت أول حالة لها يوم 25 فيفري 2020، وأخذت الإصابات تتضاعف لتبلغ ذروتها في شهر جويلية أين تجاوز إجمالي الإصابات 300 ألف حالة¹، أصدرت في البداية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-58 تدابير للوقاية من أخطار هذا الفيروس ومحاولة التصدي له من خلال تحديد قواعد ضبط التباعد الاجتماعي بين المواطنين في أماكن العمل، وتعليق نشاطات النقل الخارجي وما بين الولايات، مع ضمان الحد الأدنى من الخدمات لنقل المستخدمين، الذي تم تقليص عددهم إلى 50% عبر توجيههم إلى عطلة استثنائية مدفوعة

¹Op.cit, activités du MSPRH pour l'année 2020

الأجر، ما عدا المستخدمين الذين لهم دور مهم في سير النشاطات الضرورية للبلاد المرسوم التنفيذي رقم 20-5، هذه الإجراءات والتدابير التي تم تعديلها وتجديدها بعضها حسب تطور الوضعية الوبائية، دفعت بالكثير من المؤسسات إلى إيقاف أنشطتها سواء بسبب الإغلاق القسري تطبيقاً لإجراءات الحجر الصحي، أو لتوقف الطلب على الخدمات كما هو الحال بالنسبة لوكالات السفر والمتعاملين الناشطين في القطاع السياحي.

إجراءات العلق والتباعد الاجتماعي لم تؤثر فقط على القطاع السياحي، فالأضرار التي تسببت بها الأزمة الاقتصادية ألقت بظلمتها على مختلف القطاعات، وحسب ما عرض خلال لقاء الوزير الأول بممثلي الشركاء الاجتماعيين والمتعاملين الاقتصاديين في 18 جويلية 2020، فإن الخسائر المسجلة والتي تراوحت بين خسائر في رقم الأعمال ناتجة عن توقف النتائج وتراجع الزبائن، خسائر استمرار بعض الخدمات الضرورية وضمان الحد الأدنى من الخدمة المفروض في بعض القطاعات، والأعباء الاستثنائية المتعلقة بتغطية وسائل الوقاية حسب القطاع، بلغت في مجموعها ما يقارب 120 مليار دينار جزائري¹.

باستثناء الأنشطة الاقتصادية التي لها صلة بالمجال الطبي والوقائي والغذائي، فإن مختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تضررت بشكل كبير نتيجة إجراءات الحجر الصحي، حيث توقفت أنشطة المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة منها سواء إجبارياً أو طوعياً، فأغلقت المقاهي والمطاعم وشركات النقل ومحلات الملابس، الأجهزة الإلكترونية ومواد البناء وغيرها، كما توقفت شركات الطيران والسكك الحديدية وحولت الفنادق إلى دور حجر صحي، أمام هذا الوضع توقفت التدفقات النقدية الداخلة في معظم المؤسسات الاقتصادية، مما أوجد صعوبة في تغطية نفقاتها وخاصة الثابتة منها، فلجأ معظمها إلى تسريح العمال وإتلاف المخزون نتيجة نقص الطلب.

هذه الوضعية تفرض على صانعي القرار والباحثين على حد سواء التفكير في حلول غير تقليدية من أجل تجاوز الأزمة تأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف الأطراف، فالخطر الذي يهدد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل جائحة كوفيد 19 يؤثر دون شك على استمراريتها، حيث يشير على سبيل المثال² إلى أن الأزمة المالية 2007-2018 أدت إلى تركيز متزايد على استدامة المؤسسات، أين قامت الفدرالية الأوروبية للمحاسبة بإعلان أن فرنسية استمرارية الاستغلال هي أهم مبدأ محاسبي، ويقترح الباحثان أن

¹ المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، هذه هي خسائر أهم القطاعات الاقتصادية المتضررة من وباء كورونا، الموقع الرسمي للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، تاريخ الاطلاع: 2022/01/12

<https://www.ent.dz/>

² Zeman, Z., & Lentner, C. The changing role of going concern assumption supporting management decision after financial crisis, Polish Journal of Management Studies, Budapest. 2018. p 432

إفلاس المؤسسات الاقتصادية يعود دائما إلى واحد من السببين الرئيسيين فشل المشروع أو الضائقة المالية وذلك كما يلي :

ينتج فشل المشروع عن عيوب هامة في نموذج عمل المنظمة، يمنعها من تحقيق المستوى المطلوب من الربح لتبرير استثمار رأس المال، على العكس من ذلك، تسح الضائقة المالية من عيوب هامة في تمويل المؤسسة، أو في بلدية رأس المال، وتؤدي الضائقة المالية المستمرة إما إلى العسر المالي الفني (مجموع الأصول أكبر من مجموع الخصوم، لكن المنشأة سير قادرة على تلبية التزاماتها الحالية) أو الإفلاس (مجموع الخصوم أكبر من مجموع الأصول، ولدى المنشأة قيمة صافية معدومة).

وعليه، يمكن للمؤسسات التي تواجه فشل المشروع أن تتجنب الإفلاس مادام بإمكانها الحصول على التمويل، إلا أن المؤسسات التي تشهد فشلا ماليا ستقلس بغض النظر عن قوة نموذج أعمالها، هذا المنظور يوضح لنا المخاطر التي تشكلها ضغوط آثار جائحة كوفيد 19 على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والتي تهدد استمراريتها في ظل خطر الإفلاس المحدق بها.

المطلب الثالث: انعكاسات أزمة كورونا على المحاسبة والتدقيق

أزمة (COVID-19) كان لها تأثيرات ذات دلالة على إعدادات الحياة الاقتصادية، ومنذ إعلان منظمة الصحة الدولية حالة الطوارئ، كان لهذه التغيرات أثر على الدورة العادية للأعمال المحاسبية.

هذا التغيير الجذري كان لديه أثر مباشر على المحاسبة وعمليات تحضير القوائم المالية المتعلقة بها، خاصة التدقيق حيث أن المؤسسات في أغلب الحالات ستروع نوعا من الشك وعدم اليقين في قوائمها المالية في ظل انتشار هذا الفيروس¹ بحكم أن أصحاب المصالح يحتاجون إثباتات إضافية، زيادة على الحد الأدنى من التصريحات المطلوب حول الوضعية التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية حقا، الأمر الذي يحمل محافظ الحسابات درجة عالية من المسؤولية في عمله للحصول على أكبر قدر من الدلائل الممكنة والحقائق التي يستند عليها أثناء إعداد التقارير Accountancy Europe 2020، تشكل الجائحة إذن تحديا لمحافظي الحسابات في تطوير آليات جديدة تتماشى مع المتطلبات الحالية في هذا الإطار، فإن مسك المحاسبة في الجزائر يتم وفق النظام المالي المحاسبي (SCF) الذي فعل بموجب (قانون رقم 07 11، 2007)².

¹Farrukh, R., &Sohail, M.. Preparation of Financial Statementsunder the COVID-19 Circumstances, Journal of The Institute of Chartered Accountants of Pakistan, April, 2020,p 58.

²قانون رقم 11-07، "يتضمن النظام المحاسبي المالي في الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 47 مؤرخ يوم 25 نوفمبر 2007

واستنادا إلى (المرسوم التنفيذي رقم 08-156، 2008)¹ الذي حدد قواعد التقييم، مسك المحاسبة ومحتوى القوائم المالية بالتفصيل مع أرقام الحسابات وطريقة عملها استنادا إلى المبادئ التي يجب تطبيقها. واستجابة لجائحة كورونا، يجب على كل المؤسسات الاقتصادية زيادة التركيز على مبادئ أساسيين، يمكن تجسيدهما فيما يلي:

أولاً: إطار استمرارية الاستغلال

يقصد به أن المؤسسة الاقتصادية تعد قوائمها المالية على أساس مواصلة النشاط ولا توجد لها أي نية أو حاجة في التوقف عن القيام بأعمالها، وبحكم الظروف التي تفرضها الجائحة، فهي تواجه مشكل في قضايا الاستمرارية، بحيث تحتاج إلى إجراء العديد من الاختبارات المحتملة، وجمع كل المعلومات المتعلقة بمستقبل المؤسسة الاقتصادية لتحديد ما إذا يتواجد شك أو عدم يقين بشأن قدرتها على الاستمرار في النشاط، التي قد تدفعها إلى تقديم أدلة إضافية على الحد الأدنى المطلوب في القانون رقم 07-11، 2007 والتي أنت بها مذكرة إرشادية رقم 05-12، 2020، حيث يجب أن يدخل تقييم استمرارية النشاط ضمن إعدادات بلورة دلائل تقرير التسيير وملحق القوائم المالية، والذي دعم محتواه بالعناصر التالية:

- تقرير التسيير: اختيار المؤسسة الاقتصادية الاستمرارية الاستقلال يجب أن يتضمن إدراج ذرائع مقنعة في تقرير التسيير، على أنه يوجد تأثير مخفض على المؤسسة نتيجة لهذه الجائحة، وإن كانت تمتلك القدرة لتخطي آثاره، مع وجود الاحتمالية والأهلية للحصول على إعانات من الدولة، كما يجب على المؤسسة الاقتصادية إدراج تفاصيل الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والمالية لتأثيرات الجائحة على نشاطاتها، من خلال التعديل على تقديرات المصاريف، برنامج العمل في ظل هذه الظروف، وإثبات خطة للحد من آثار الأزمة ومواصلة النشاط مع الصعوبات المتعلقة بالتدفقات النقدية.²
- ملحق القوائم المالية الذي يجب أن يحتوي على التصحيحات التي قامت بها المؤسسة الاقتصادية وفق المبادئ المحاسبية المعترف بها في (قانون رقم 07-11، 2007)³ في ظل الجائحة، مع تحديد المناهج المستخدمة التي توضح آثارها على الأحداث التي تقع بعد الإقفال.

وفي حالة العكس يجب على المؤسسة وفق (مذكرة إرشادية رقم 05-12، 2020) أن توفر عناصر مقنعة ومدة لحالة التصفية في المستقبل القريب والتي يمكن أن تكون :

¹المرسوم التنفيذي رقم 01-155، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 بخصوص قواعد مسك الحسابات والتقييم" في الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 27 مؤرخ يوم 26 ماي 2008

²Pascal, F , **Advocating for transparency in corporate financial reporting responses to coronavirus** Word Bank Blogs, consulte le : 22-02-2022

<https://blogs.worldbank.org/governance/advocating-transparency-corporate-financial-reporting-responses-coronavirus>

³قانون رقم 07-11، "يتضمن النظام المحاسبي المالي في الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 47 مؤرخ يوم 25 نوفمبر 2007

- إعلان تراكم ما عليها والتوقف عن سداد الديون
- تقرير مفصل من مجلس الإدارة بضرورة التوقف؛
- إبلاغ أصحاب المصلحة وملاك المؤسسة الاقتصادية بلية التوقف؛
- قرار حل المؤسسة، سواء من خلال بيعها مع توضيح الأسباب، أو عرض تصفية الأصول والخصوم وأثره على قدرة المؤسسة الاقتصادية على سداد حقوق جميع المستخدمين

ثانياً: تأثير الأحداث التي تقع بعد أفصال السنة المالية

من أهم المبادئ التي نصت عليها المادة 06 من (قانون رقم 11-07, 2007) الحامل للنظام المالية المحاسبي (SCF) هو مبدأ استقلالية الدورات، بحيث يجب على البيئة الإدارية المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الفصل بين تكاليف وإيرادات سنوات النشاط لا يمكن للأحداث التي تقع في سنة 2020 بسبب فيروس كورونا أن يكون لها تأثير على السنة المالية المقفلة 2019، لكن في بعض الحالات يمكن أن تقع أحداث في السنة الحالية من شأنها إدخال تغييرات، وفي تلك الأحداث التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدارها، والتي يجب إدراجها عند إعداد حسابات السنة 2019، إذا كانت ضرورية لمستخدمي المعلومات المالية في مرحلة اتخاذ القرار، حيث تضاف في ملحق القوائم المالية (مذكرة إرشادية رقم 12-05, 2020).

تطبيقاً لهذه المبادئ، القوائم المالية المقبلة من طرف المؤسسات الاقتصادية بتاريخ 31 12-2019 لن تتأثر مباشرة بأحداث جائحة فيروس كورونا، لأنها حدثت بعد إقفال السنة المالية¹، باستثناء تلك الأحداث التي من شأنها التعبير في قيمة المؤسسة المدرجة في القوائم المالية، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قرارات مستخدمي المعلومات المالية.

¹ ISCA , Accounting implications arising from COVID-19 for entities with 31 December 2019 financial reporting date Journal of Institute Of Singapore Chartered Accountants, December 2019, p4.

المبحث الثاني: المدقق وجائحة كورونا

أثرت جائحة كورونا على العديد من المهن، والتي من ضمنها مهنة التدقيق وذلك بشكل أساسي وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: آلية عمل مدقق الحسابات في البيئة الافتراضية أثناء أزمة كورونا

أثرت جائحة كورونا على العديد من المهن، والتي من ضمنها مهنة التدقيق وذلك بشكل أساسي في عدة مراحل من خطة العمل التي يضعها مدقق الحسابات، وتتمثل نقطة الصف الأساسية في مهنتنا في مرحلة واحدة وهي مرحلة الفحص المستندي (Vouching Procedures)، والتي تتطلب من فرق العمل لدى مكاتب التدقيق أن يقوموا بزيارات ميدانية إلى العميل، وفي ظل بيئة العمل الحالية التي تتطلب التباعد الجماعي والعمل عن بعد فإن عمل مدقق الحسابات لن توقف، ويجب أن يستمر لدعم القطاعات الاقتصادية من الناحية المهنية، خاصة في هذه الظروف الاستثنائية التي تحتاج فيها الأعمال التجارية لكل دعم ممكن.

وقد جمع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) سبع خطوات أساسية للتخطيط لإدارة الأزمة لمنظمات المحاسبة والتدقيق المهنية والتي ينبغي لمدقق الحسابات العمل ما أثناء أزمة كورونا، نوجزها فيما يلي¹:

- خلق خطة لإدارة الأزمة: وتشمل تكوين فريق ملتزم ومتكامل ومتنوع المعرفة، ويجب أن يدير المجموعة الرئيسية عادة المدير التنفيذي، والذي يقود ويحدد الأولويات، وينسق الجهود وينشئ خطة لإدارة الأزمة.
- خلق خطط عمل تعمل على التواصل الافتراضي: بالرغم من أن المنظمات المهنية قد استعملت التواصل الافتراضي خلال اجتماعاتها، إلا أن الوضع يختلف في حلق سنة كاملة للتواصل الافتراضي، وفي هذه الحالة هناك حاجة إلى الاهتمام بجعل عملية التواصل الافتراضي أكثر فعالية ممكنة
- خلق إستراتيجية للتواصل: خلال أي أزمة، يزداد الشك وأحرف لا محالة، ولهذا السبب فإن التواصل المتكرر وتبادل المعلومات الهامة سوف تخفف من الخوف وعدم اليقين، مما يخلق حالة من الراحة
- تزويد الأعضاء لديك بالموارد العالم الافتراضي يقدم مجموعة من الموارد التي يمكن أن تساعد الأعضاء أثناء أي أزمة، وعلى موظفي المحاسبة والتدقيق المهني توجيه احتياجات كل القطاعات

¹ IFAC, Seven essential crisis management planning steps for PAOS. Retrieved consulte le 25-02-2022

<http://www.ifac.org/knowledge-gateway>

Mercia&Podcast, COVID-19 and audit report implications. Mercia Incorporating Swat.web site Retrieved 25-02-2022 , www.mercia-group.com

الخاصة بالأعضاء لنحو المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمحاسبين في قطاع الأعمال وغيرها، ويحتاج أعضاء المهنة أن يكونوا مؤهلين لتقديم الدعم للأعضاء المتضررين من الأزمة.

- القيام بالتخطيط للطوارئ لعدة سيناريوهات خاصة تلك التي تركز على ديمومة العمل، ومن الضروري استشراف المستقبل مع التفكير في عدة فرضيات، ومع إن فيروس كورونا مخيف ومهدد للصحة، فإنه في نفس الوقت لديه إمكانية تأثير خطير ومدمر على الاقتصاد، وعلى كل المؤسسات والهيئات المهنية للمحاسبة والتدقيق.

- زيادة إمكانية التواصل: إن مهنة التدقيق سواء المحلية أو الدولية هي شبكة تواصل رائعة، ويمكن أن تعمل في أي أزمة، وعلى منظمات المحاسبة المهنية محاولة التواصل المستمر مع المستثمرين الأساسيين والدين من ضمنهم الدولي والمنظمات المانحة والمنظمات الدولية والوطنية والمؤسسات المالية، إذ أن هذا التواصل يعطي فرصة للمشاركة بالمعلومات ومعرفة توفر فرص التعاون في عمال المبادرات.

وفي عالمنا المعاصر وجب علينا عدم تجاهل حقيقة أن بيئة الأعمال المتطورة تركز على دور التكنولوجيا، إذ تلعب دورا حاسما في مساعدة المهنيين على تنفيذ استراتيجيات التباعد الجسدي والعمل عن بعد من خلال دعم البنية التحتية للعمل خدمة انترنت عالية السرعة، والاحتفاظ بالمستندات في صورة الكترونية، كما تساعد التكنولوجيا مدققي الحسابات في البيئة الافتراضية أثناء أزمة كورونا بالاعتماد على منصات تبادل الملفات، وإدارة أجهزة الحاسوب عن بعد.

ولقد سلط الوباء الضوء على كيفية استخدام المهنة للتكنولوجيا، فقد بدأت شركات التدقيق بالعمل بها بالفعل منذ مدة لا بأس بها من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وقد تكيف المدقق مع هذه البيئة الافتراضية بسرعة كبيرة دول المساس الجودة التدقيق، ومكنت التكنولوجيا الشركات من التكيف مع الصعوبات التي واجهتها نتيجة الفيروس كورونا COVID19 بالاعتماد على الهواتف الذكية التي تدعم نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لإجراء ملاحظات المخزون السلعي عبر مشاركة قديم وبيانات الموقع الخاصة بمراقبة المخزون. والأمر الذي يدعو التمتع ها آلية تكيف المدققين مع هذا الأمر إذ أنه من جهة فالمدقق شخص مبدع ومتشكك بطبعته ويستطيع بذلك تقييم وتحليل الفيديوهات التي يتوصل إليها بدقة، ومن جهة أخرى قد يبدو الأمر غير هذه المواقع مختلف عنه في الحقيقة وأكدت بعض الدراسات الحديثة على أن التكنولوجيا تساعد من زيادة جودة التدقيق من خلال الامتثال العام للمعاينة الدولية والمحلية، وإجراء التعديلات في حملة التدقيق والإجراءات الإضافية المطلوبة لمواجهة الخالية والاستجابة لمخاطر التحريف الجوهري من خلال التركيز على المعايير الدولية للمحاسبة 240 و315 والمتعلقة بتحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقديرها من خلال بيئة عمل المنشأة.

الشكل رقم (01) نصائح للمدققين



المصدر: شبكة المحاسبين العرب، 2020 <http://www.accdarab.com>

إضافة إلى ما طرحه الشكل السابق من المصالح المقدمة المدقق الحسابات، سيبقى العنصر البشري هو رأس المال والملكية الفكرية في النمو والتطور، ويستطيع من تطوير نفسه من خلال خلق نظام بيئي فعال للعمل ضمنه، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي العالمي لن يعود إلى مستويات ما قبل الجائحة، لكن هذا الوباء علمنا أن تعمل أكثر من أي وقت مضى.¹ وفي ضوء الانتشار العالمي لفيروس كورونا توجب على شركات التدقيق في العالم تغيير نموذج أعمالها في المستقبل .

وفي هذا الصدد قدم مجلس المعاني الدولية للتدقيق توجيهات للمدخل يؤكد فيها أهمية التطبيق الملائم لمعايير التدقيق وسلط الضوء على بعض المحالات الأكثر أهمية عند تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على أدلة كافية، وإصدار التقرير تبعاً لذلك وتضمنت التوجيهات المواضيع الآتية²:

- تحديد مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها معيار التدقيق رقم 315 :
- الأثر على منهج التدقيق المخطط له بسبب المخاطر الجديدة أو المتغيرة التي نشأت بسبب فيروس

كوفيد-19

¹ -Rizaev, N. K., Temirxanova, M. J., & Li, S, **Improving the intangible AssetsAccounting: In a PandemicPeriod.** Psychology and Education, Uzbekistan ,2021, p 40.

²الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد -19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها، SOCPA، المملكة العربية السعودية، 2020 ، ص ص 29 -30

- إمكانية إعادة النظر في تقييمات المخاطر التي تمت بالفعل
 - أثر التغيرات في فهم المدقق النظام الرقابة الخاص بالمنشأة بما في ذلك بيئة الرقابة والتغييرات في الاعتماد المخطط له على أدوات الرقابة
 - الاستجابة للمخاطر المقيمة معيار التدقيق رقم 330
 - التغييرات اللازمة في الاستجابة المخطط لها نتيجة الأثر التطورات البيئية مثل القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة
 - التركيز بدرجة أكبر على عملية إقفال القوائم المالية، تقويم المدقق العرض القوائم المالية واستنتاج المنفق بشأن ما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة
- مراجعة التقديرات المحاسبية معيار التدقيق رقم 540
- التركيز بدرجة أكبر على التغيرات في العوامل التنظيمية التي قد تؤثر على التقديرات المحاسبية، مدى مناسبة الافتراضات في ظل الظروف القائمة (توقعات التدفقات النقدية، ومعدلات الخصم)، وما إذا كانت البيانات التي تستخدمها المنشأة ملائمة ويمكن الاعتماد عليها وأثر عوامل الخطر الملازم ولا سيما عدم التأكد
 - مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالأحداث اللاحقة معيار التدقيق رقم 560
 - اعتبار أن تغير المواعيد النهائية لإعداد التقارير يطيل الفترة (وبالتالي يزيد من المخاطر ذات العملة) للأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المدقق
 - تحديد أي أحداث جوهرية لاحقة تتعلق بفيروس كوفيد 19، وما إذا كانت قد تم تناولها أو الإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية
 - مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالاستمرارية معيار التدقيق رقم 570
 - أثر فيروس كوفيد- 19 (أي ما إذا كان قد أثر بشكل جوهري أو من المتوقع أن يؤثر بشكل جوهري) على تقييم المدقق التقييم الاستمرارية الذي أجرته الإدارة .
 - إعادة النظر في مناسبة استخدام أساس الاستمرارية لإعداد القوائم المالية، أو التعديل الذي تتبعه الظروف الراهنة في تقرير المدقق، حسب الحاجة.
- تدقيق المجموعات معيار التدقيق رقم 600
- عند الاقتضاء، إعادة تقييم الإجراءات التي خطط مدقق المجموعة لتنفيذها فيما يتعلق بعمل مدققي المكونات، مثل قدرة المدقق على استعراض الأعمال التي تقدمها مدققو المكونات (أو المشاركة فيها بشكل مناسب، أي ما إذا كان يلزم النظر في تعيد إجراءات بديلة، والأثر على كفاية ومناسبة أدلة التدقيق التي يستند إليها رأي تدقيق المجموعة.

يتضح لنا مما سبق أن المدقق يرجع في عمله إلى أساسيات المعايير التي تعتبر مرشداً عاماً له فيمكن النظر إلى الظروف المصاحبة لانتشار الفيروس على أنها مثال واقعي لاعتبار حضور الحرد الفعلي لبعض عناصر الميزانية غير ممكن عملياً، وعليه فإن تطبيق إجراءات التدقيق البديلة قد يوفر ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة كاستخدام تقنيات مرئية عن بعد، وقد وضع معيار التدقيق رقم (500) متطلبات واضحة للتعامل مع الحقائق التي تظهر بعد صدور القوائم المالية، ويجب على المدقق أن يناقش مع الإدارة خططها للتعامل مع الفيروس، كما يجب النظر في تنفيذ أنشطة بديلة لاستعراض عمل تدقيق المجموعات، كالملفات الإلكترونية ومنح المدقق إمكانية الوصول إليها، وتذكر هنا أن على المدقق ممارسة الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وفي ظل ظروف فيروس كوفيد - 19 من المتوقع أن يعطي مستخدمو التقارير المالية اهتماماً أكبر بتقرير المدقق الخارجي الذي يضيف مزيداً من الثقة على معلومات القوائم المالية.

المطلب الثاني: تقرير مدقق الحسابات وجائحة كورونا

أثار موضوع تأثير جائحة فيروس كورونا كوفيد -19 على تقرير المدقق، الرأي العام للمنظمات المهنية لتدقيق الحسابات في الوقت الحاضر، وبالتحديد على الأحداث اللاحقة والطارئة التي حدثت بين نهاية السنة المالية 2019 وبداية السنة المالية 2020، وبموجب المعالم تم تصنيف الفيروس على أنه حدث طارئ تشأ بعد نهاية فترة التقرير، وهذا يعني للمحامين والمدققين أن تعديل البيانات المالية لسنة 2019 غير مطلوب، ويجب على المدقق الإفصاح عن نتائج أعمال الشركة المحتمل حدوثها بالمستقبل سواء إيجابية أو سلبية. وتعتبر المعايير المحاسبية ذات الصلة بالأزمة سواء المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS أو المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS كلها واجبة التطبيق، لكن هناك خمسة معايير الأكثر صلة ويمكن للمدققين مراجعتها وهي¹:

- المعيار المحاسبي رقم 1 (عرض البيانات المالية): كلما زاد عدد المتغيرات والافتراضات المتعلقة بالمستقبل، كلما زاد جموع الاجتهادات التقدير الشخصي وأصبحت الأمور أكثر تعقيداً، وقد يتطلب الأمر إجراء تعديل على قيم الأصول والالتزامات ومزيداً من الإفصاحات.
- المعيار المحاسبي رقم 8 السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية): نتيجة حالات عدم التأكد، فإن العديد من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط.
- المعيار المحاسبي رقم 10 الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية): أكد على الشركة تقديم إفصاح ووصف للحدث وأثره المالي، ومن أمثلة الإفصاحات: إخفاق الشركة في سداد التزاماتها، وقف بعض

¹صوان، محمد عبد الله ، تقرير مدقق الحسابات والأثر المحاسبي الجائحة كورونا، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ISACA، الأردن، 2020، ص 74.

أنشطتها، قرار بإعادة هيكلتها، تغييرات كبيرة بأسعار الأصول، وغيرها، وقد تجاوزت بعض الدول للتعامل مع الأحداث اللاحقة مثلاً في إبريل الماضي صدر تعميم بالأردن واعت، كوفيد- 19 بشكل عام حدث لأجل في معدل القوائم المالية.

- المعيار المحاسبي رقم 34 (التقارير المالية المرحلية): ويطلب هذا المعيار أن تفصح القوائم المالية عن شرح حول الأحداث والمعاملات الهامة واللازمة لفهم التغييرات التي حدثت في المركز المالي، منذ تاريخ غاية القوائم المالية 2019 أي في حالة كورونا مطلوب تقدم معلومات إضافية، تعكس التأثير والإجراءات التي تم القيام بها لاحتواء الفيروس.

- المعيار الدولي للتقارير المالية : (IFRS9) بالنظر إلى مستوى الحكم المتضمن في التطبيق المعيار الدولي IFRS9 في الظروف الحالية، سيكون الإفصاح أمراً بالغ الأهمية، إذ من المتوقع أن الفرضين سيطلبون مزيداً من المعلومات حول أوضاع المنشأة والتي يجب عليها توفير المرونة القانونية والتنظيمية لذلك.

وعليه وجب على المدقق في تقريره إضافة أحد الفقرات التوضيحية التالية والتي تعتمد عليها جميع مكاتب التدقيق عن وصف الأحداث اللاحقة :

- نص فقرة (1): تعتقد الشركة أن هذا الحدث الطارئ بعتم من الأحداث الواقعة بعد فترة صدور الميزانية وغير مطلوب إجراء تعديلات بالقوائم المالية حسب تقدير الإدارة.

- نص فقرة (2): وفي هذه المرحلة المبكرة من الحديث، قامت الشركة بتكوين فريق عمل لتقييم الآثار المتوقعة على أعمال الشركة، وقامت بإجراء دراسة أولية معرض مراجعة وتقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة ببعض الأمور.

- نص فقرة (3): في حال حدوث أي تغييرات جوهرية في الظروف الحالية، سيتم تقديم إفصاحات إضافية، أو إقرار تعديلات في القوائم المالية.

وقد يؤدي فيروس كورونا إلى مواقف يرى فيها المدقق تضمين فقرة تأكيدية على هذه المسألة، ومع ذلك حتى في الظروف غير المسبوقة التي نتجت من Covid19، لا يتوقع أن يكون التضمين في تقارير المدققين على نطاق واسع، وإنما عندما يكون الأمر أساسياً وجوهرياً، ويمكننا أن نستنتج بأن فقرة التأكيد لا تعدل من رأي التدقيق، وهي ليست بديلاً عن إبداء الرأي خاصة إذا كان هذا الرأي متحفظاً أو سلبي أو امتناعاً عن إبداء الرأي وإذا نظرنا إلى حالة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في الوضع الراعي وحدنا أنه اقتصاد غير صحي بسبب الاحتلال والغلاف الجمركي المسيطر عليه، وهنا تساعد أهمية عمل مدقق

الحسابات في تقييم أعمال المنشآت قيد التدقيق، خاصة وأن القوة الشرائية هبطت لأدنى مستوياتها، ومن الممكن أن يحتاج المدقق أيضا لمقيم أو خبير خارجي.

ويكون التقييم الخارجي (External Valuation) في حال قيام أخصائي أو خبير خارجي بتضمين بند "عدم التأكد من التقييم المادي" في تقرير التقييم الذي يوضح أنه يجب إرفاق قدر أقل من اليقين، ودرجة أعلى من الحذر بتقييم الممتلكات أو الأصول الأخرى في الميزانية العمومية للشركة، هنا وجب على المدقق إدراج فقرة تأكيدية توضح الأمر، كما أن هناك أسس أخرى غير الاستمرارية وتكون عند التأكد بأن أساس الاستمرارية غير مناسب وكانت المنشأة مطالبة بإعداد بياناتها المالية على أساس غير أساس استمرارية المنشأة، فقد يرى المدقق أنه من المناسب أو الضروري تضمين فقرة التأكيد على الأمر في تقرير المدقق، إضافة إلى الأحداث اللاحقة (Subsequent Events)، والتي تتضمن الملاحظات على البيانات المالية إفصاحات حول الأحداث اللاحقة أي أحداث ما بعد البرانية لأن تأثير فيروس كورونا 19-Covid بالنسبة للعديد من الشركات بدأ في الظهور بعد غاية فتراتهم المالية، وبالتالي سيحتاج المدقق إلى تقييم ما إذا كانت الإفصاحات التي قامت بها الشركة خصوص الأحداث اللاحقة، وما إذا كانت يقوم بتعديل الأحداث أو عدم تعديلها، وقد يستنتج المدقق أنه من الضروري تضمين الفقرة تأكيدية ذات صلة في تقريره، أما عدم اليقين نتيجة التقاضي (Litigation out comeuncer tainty) فيتضح عندما تجمع الشركة للتقاضي نتيجة لحرق شروط العقد أثناء أزمة كورونا، فهناك عدم تأكد فيما يتعلق بنتيجة التقاضي، ومستوى عال من الأحكام المتسمة في تقرير ما إذا كان هناك التزام أو التزام طارئ أو عدم وجود التزام يجب الاعتراف به.

أما بالنسبة لإدارة الشركة يتعمل عليها القيام بما يلي¹:

تحديد جميع الأحداث اللاحقة والنظر فيها حتى تاريخ التصريح بإصدار البيانات المالية وتحديد ما إذا كانت هذه الأحداث معدلة أي أنها تقدم أدلة على الظروف التي كانت موجودة في تاريخ التقرير أو تشير إلى أن افتراض الاستمرارية غير مناسب.

الإفصاح عن الطبيعة والآثار المالية للأحداث التي تعتبر جوهرية، حتى لو كانت غير قابلة للتعديل، وقد أكدت العديد من المنظمات المهنية في المحاسبة والتدقيق على أهمية إعداد التقارير المالية عالية الجودة

¹ساكر، مريم ودرحمون هلال، دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في معالجة المشاكل المحاسبية المستجدة إثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19، المجلد 12، العدد 04، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، 2020، ص 160-167.

في ضوء الآثار الهامة لفيروس كورونا، كما أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA منشورا يوضح قضايا التدقيق وتقارير المدقق المتعلقة بكوفيد-19 وقد تضمن الإصدار المجالات التالية¹:

- المخاطر وعدم التأكد
- الأحداث اللاحقة
- استمرارية الوحدة
- الاحتيال
- الوصول إلى الدفاتر والسجلات
- الرقابة الداخلية واستخدام التأكيدات الخارجية

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة إبقاء العميل على اطلاع عندما يفكر المدقق في إصدار تقرير معدل أو متحفظ ومن غير اللائق أن يقدم له مفاجأة عند الانتهاء من عملية التدقيق، إذ أن ذلك يضر بالعلاقة بين المدقق والعميل، فمن الممكن أن يتجنب التحفظ في إبداء رأيه إذا تمت مناقشة إمكانية إجراء أي تعديلات لازمة قبل إصدار رأيه في مرحله مبكرة.

وغالبا ما يكون تأثير فيروس كورونا COVID-19 على الشركات أحد أهم القضايا التي تؤثر على هج عملية التدليل، وفي هذه الحالة ينبغي النظر في الإبلاغ عن هذا التأثير باعتباره أمر هام، ومن المهم التأكد من أن صياغة التقرير المستخدمة مصممة خصيصا لتعكس الظروف المهمة والتحديات التي واجهتها الشركة وكيف تم حلها وعند القيام بذلك قد يؤدي إلى عدم الحاجة لاستخدام المدقق فقرة تأكيدية أو فقرة تحديد نطاق موسعة لتسليط الضوء على قضية أساسية كقضية فيروس كوره نا لفهم البيانات المالية.

المطلب الثالث: سيناريوهات ما بعد الكورونا

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت قطاعات الاقتصاد الجزائري والعالمي نتيجة جائحة كورونا، إلا أنها حملت في الوقت نفسه عدد من الفرص التي يمكن أن تساعد على التقليل من حدة الخسائر الحالية، والتي تتمثل في إعادة ترتيب الأولويات الخاصة بدعم بعض القطاعات، حيث تأتي في مقدمتها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الذي يقوم بدور محوري في العديد من القطاعات في صل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، والذي أتيت أهميته الجوهرية خاصة مع نقشي فيروس كورونا².

¹ عبد الله، على مال الله ومحمد، عبد الواحد غازي. موقف المنظمات المهنية المحاسبية من تأثيرات جائحة كورونا covid-19، "الآثار المحملة جائحة كورونا على الموازنة العامة للدولة ومهنة المحاسبة والتدقيق"، العدد 02، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2020، ص ص 7-1

² الفقي سنية، تأثيرات حائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية: الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2020، ص ص 26-31.

من المهم التنويه إلى أن التنبؤ باحتمال انتهاء هذه الجائحة، يبقى رهن التوصل إلى علاج ناجح جنباً إلى جنب مع قدرات الاختيار والتشبع، فضلاً عن حاج جهود تطوير المقام الواقعي، علماً بأن هناك سياقاً بين الجهات العلمية والبحثية حول العالم لتطوير أنواع مختلفة للقاح، ولكن عملية الإتاحة التطعيم في مسارها المتعارف عليه ربما تستغرق 18 شهراً وفقاً لبعض التقديرات.¹

ويمكن استخلاص الدروس التي فتحت أعين العالم عليها بعد كورونا :

- البعد والتخفيف من العولمة في الأعمال: ما قبل كورونا، وانتشار تطبيقات إجراءات الحماية لدى كثير من الدول المتقدمة، كان العالم يعتمد على فتح الأسواق والشركات متعددة الجنسيات، لكن بعد انتشار فيروس كورونا وحدث خلل في اقتصاد " ثاني أكبر اقتصاد بالعالم الصين"، إذ قررت إغلاق مصانعها التي تعتمد عليها أغلب شركات العالم، مما أدى إلى رفع درجة القلق حول الاعتمادية على العولمة.
- التركيز على المرونة أكثر من الكفاءة في مثل ظروف كورونا أنشأت التجربة أن الشركات التي تملك نموذج عمل يتصف بالمرونة أفضل حالاً من الشركات الأخرى، حيث أن الفاعلية لا أهمية لها في مثل هذه الظروف لهذا التوقع أن يتم البحث عن تعديل نموذج عمل الشركات كي يكون أكثر مرونة للتغيير في مواجهة الظروف الاستثنائية.
- التطوير والاهتمام بتقنيات التعليم والعمل عن بعد: ظهر جلياً عدم الاستعداد المناسب لدى كثير من دول العالم التطبيق التعليم عن بعد وضعف البنية التحتية لها رغم أن مؤشرات أهميتها تزايدت خلال آخر عشرة أعوام وكان من الواضح أنها في المستقبل إلا أن الاستثمار في الدول العربية بالذات كان ضعيفاً، حيث الاتجاه إلى التعليم التقليدي هو المسيطر وعدم التبني الجيد التقنيات التعليم عن بعد، ولهذا فالآن فرصة لكثير من المستثمرين والمطورين ليعملوا على تطوير برامج متطورة في هذا المجال.
- اعتماد التجارة الإلكترونية كبديل آمن لمختلف العمليات التجارية: وقد ساعد كل من الدفع الإلكتروني وخدمات التوصيل على تفعيل هذا النوع من التجارة.²

وبما أن حجم وسرعة تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني كانا غير مسبوقين، فمن المتوقع أن تستمر البيئة الاقتصادية والأسواق والتقارير المالية في مواجهة تحديات ومخاطر كبيرة في المستقبل

¹ محي الدين، محمود، أزمات مترامنة- الانعكاسات الاقتصادية الجائحة كورونا، الملف السري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2020، ص ص 5-12.

² نافع، زيب وشعباني، معبد، الحكومة الإلكترونية: السبل الأمثل في زمن جائحة كورونا المستجد، المجلد 07، العدد 03، مجلة المالية والأسواق، مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020، ص ص 184-199

المنظور، ومن المتوقع أن يعالج محترفو إدارات شركات المحاسبة والتدقيق الآثار المالية لتقشي كوفيد-19 في إعداد البيانات المالية لفقرات التقارير السنوية أو المؤقتة المنتهية عام 2020.

وتعد الإفصاحات الهادفة وفي الوقت المناسب عن الآثار المحتملة لكوفيد-19 دليلاً على الوضع المالي والأداء التشغيلي للشركة، ويعتقد بعض الخبراء أن الإبلاغ عن التأثير لهذا الفيروس لا تقتصر فقط على البيانات المالية المؤقتة والسنوية، ولكنها تحتاج أيضاً إلى التحديث في إفصاحات إدارة المخاطر وكذلك في مناقشات الإدارة وتحليلاتها لتعزيز جودة المعلومات المالية وغير المالية للمستخدمين، وعلى المدققين ممارسة الشك المهني أثناء تدقيق أرقام البيانات المالية.¹

وقد ساعدت ثورة الاتصالات وسرعة الانترنت وانتشار الأجهزة الذكية والمنصات والمواقع الإعلامية بشكل كبير جداً في سهولة وصول المعلومة إلى المواطن دون عناء البحث عنها، بالإضافة إلى أن أخبار انتشار الفيروس وتطورات الحالة الوبائية داخل مجتمعنا وكلت إلى وزارة الصحة لمنع تضارب الأخبار وانتشار الشائعات وقد استفاد العديد من المهنيين من معرفة تطورات الأوضاع الصحية وواصلوا عملهم رغم الصعوبات الحديثة التي واجهتهم.

نتيجة للتباعد الاجتماعي الذي تفرضه أساسيات العمل في ظل جائحة كورونا، ينتظر من منظمي مهنة التدقيق تطبيق عدة استراتيجيات كاستراتيجية العمل من المنزل ضمن البرامج الرقمية والذكاء الاصطناعي² وتحسين استخدام برامج التدقيق خلاف Microsoft Excel مثل: Audit Coriand Language و ERP, Top CAAT's والبرامج الأخرى، والاستثمار في مزيد من البرمجيات التي تضمن أمن الشبكات بالإضافة إلى تطوير وظائف البيانات وتعزيز الفعالية والمرونة للتواصل بين المدققين وعملاءهم.

¹ -Joshi, P. L.. Covid-19 and Financial Reporting Issues and Challenges. International Journal of Auditing and Accounting Studies, India ,2020. P 8

²Albitar, K., Gerged, A. M., Kikhia, H., & Hussainey, K. . Auditing in times of social distancing: The effect of COVID-19 on auditing quality. International Journal of Accounting and Information Management, 2020,p 430.

الشكل رقم (02): مقترحات مهنية ما بعد أزمة فيروس كورونا المستجد مدقق الحسابات

تحديث خطة التدقيق عن بعد لمواجهة مخلفات خطر فيروس كورونا

فحص الأحداث اللاحقة وبالأخص عدم اليقين والاستمرارية

تخفيض زيارات العملاء وتطوير وظائف إدارة البيانات

تعزيز مهارات التواصل بين المدققين

تطوير الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والبرامج الرقمية وأمن الشبكات

المصدر: شبكة المحاسبين العرب، 2020 <http://www.accdarab.com>

المبحث الثالث: توجيهات التدقيق في ظل أزمة كوفيد 19

في ظل أزمة كورونا ورغم الظروف التي واجهة العالم من حيث أزمات ومشاكل اقتصادية إلى أن المدقق عمل على توفير جميع مجهوداته عن طريق توجيهات سنتطرق لها في هذا المبحث .

المطلب الأول: المسار التنظيمي لمهمة التدقيق في الجزائر) خطوات التدقيق المرجعية الوطنية)

يشرف وزير المالية الجزائري على المحاسبة والمهام المتعلقة بها حسب ماورد في (مرسوم تنفيذي رقم 95 54, 1995) وكذا القانون (قانون 01-10، 2010)، الذي نص في المادة 13 على إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة وزير المالية، يتولى مهام الاعتماد والقياس وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، وتؤكد ذلك في المادة 02 من (مرسوم تنفيذي رقم 11-24، 2011)¹ الذي يحدد تشكيلة المجلس، وأنه يوضع تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية الذي يترأسه شخصيا أو يعين ممثلا له وقد تغير الإشراف على المهنة ومنع الاعتماد من هيئة واحدة، وهي "المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين"، التي كانت تمارس مهامها بموجب أحكام (القانون 08-91، 1991)²، إلى مصف وطني للخبراء المحاسبين، غرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يعمل كل منهم بالتنسيق مع الوزير المكلف بالمالية الذي يعين له كل مجلس ممثلا عنه يحدد وتبته وصلاحياته. تم ضبط وتنظيم هذه المجالس بموجب المراسيم التالية؛ (المرسوم التنفيذي رقم 11-25، 2011)³ يحدد تشكيلة المجلس الوطني للصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيرد (المرسوم التنفيذي رقم 11-26، 2011) يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، و(المرسوم التنفيذي رقم 11-27، 2011) يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره.

وطبقا للتنظيمات والقوانين السارية المفعول، يقوم محافظ الحسابات بإجراءات وخطوات خلال مهمة التدقيق، حتى يتوصل إلى رأي في محايد حول صحة القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة الاقتصادية وبعد تقرير بشأن ذلك، حيث ينبع المرجعية القانونية التي يحددها القانون الجزائري، والتي تتشكل من أربعة مراحل أساسية يمكن تجسيدها فيما يلي :

¹المرسوم التنفيذي رقم 11-24. يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره" في الجريدة الرسمية الجزائرية ، رقم 7 مؤرخ يوم 27 يناير 2011

²القانون 08-91، ينظم هيئة الخبير المحاسب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 20 مؤرخ يوم 27 أبريل 1991

³المرسوم التنفيذي رقم 11-25. "يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره في الجريدة الرسمية الجزائرية ، رقم 117 مؤرخ يوم 27 يناير 2011

المرحلة الأولى: قبول واخذ المهمة

- تعيين محافظ الحسابات

خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهددة محافظ، يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير إعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة، التي تتكفل باختيار محافظ الحسابات المناسب (المرسوم التنفيذي 11-32، 2011)

- رسالة قبول العهددة

يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهددة للجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعنية خلال أجل أقصاه 08 أيام بعد تاريخ وصل استلام تبليغ تعيينه، تنص هذه الرسالة على أن محافظ الحسابات سيقوم بعملية التدقيق الخارجي للمؤسسة الاقتصادية لمدة 3 سنوات متتالية (عهددة)، قابلة للتجديد مرة واحدة وفق التوصية الأولى من (القرار الوزاري رقم 94/SPM/103، 1994)¹

المرحلة الثانية: التخطيط للمهمة وتحديد وتقييم الأخطار

- الاجتهادات الخاصة بملف العمل

ملف العمل هو سجل محافظ الحسابات للإجراءات التي تم تطبيقها الفحوصات التي تمت، والمعلومات التي تم الحصول عليها²، يتشكل هذا الملف من مستندين أساسيين، دائم يمك فيه كل ما يتعلق بالمؤسسة خلال عهده، وملف سنوي دوري للسنة الحالية محل التدقيق.

- تقييم نظام الرقابة الداخلي

إن إمكانيات محافظ الحسابات محدودة ماديا نظرا لعدد الأحداث التي من الواجب أن يتضمن شرعيتها ومصداقيتها، لذا فهو بحاجة إلى الاعتماد على المعلومات الصادرة عن نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي فإن تقييم هذه الأخيرة يعتبر الخطة المدنية في عملية التدقيق، لأن المراحل القادمة تعتمد على هذه المرحلة من حيث نطاق الاختبارات، وتتم هذه المرحلة من خلال دراسة وتقييم مكونات النظام المتمثلة في طريقة التنظيم، نظام المعلومات والتوثيق، أدلة الإثبات، الوسائل المادية للحماية المستخدمين ونظام الإشراف على الرقابة الموضوعة

- فحص الحسابات

¹القرار الوزاري رقم 103/SPM معايير الأداء المهني والعمل الميداني لينة محافظ الحسابات"، في اصدار المصف الوطني للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، الجزائر، الصادر يوم 02 فيفري 1994

²Messekdji, C. Cours d'audit financier la mission du CAC. EDITION HOUMA, Alger. 2019.p 20

يقوم محافظ الحسابات بفحص الحسابات لجمع عناصر مقلعة كافية لإبداء رأي حول الحسابات السنوية¹، ويستعمل في ذلك برنامج مراقبة حسابات يكون مخفف أو مركز حسب درجة الثقة التي يضعها محافظ الحسابات في جهاز المحاسبة وفي الأنظمة والإجراءات الموضوعية وفق مخرجات ونتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المرحلة الثالثة: الإجابة على تقييم المخاطر وجمع العناصر المقتنة

- أدلة الإثبات حول حسابات القوائم المالية

يقوم محافظ الحسابات في هذه المرحلة بجمع أدلة إثبات حول عناصر ومحتوى القوائم المالية، حيث يقوم بتقييم عناصرها من خلال عينات إحصائية أو غير إحصائية ويجمع محافظ الحسابات أدلة الإثبات على أن الحسابات منظمة، صحيحة، ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، كما أنه يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة الاقتصادية التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات والهيئات التي يكون للقائمين بالإدارة أو المسيرين للمؤسسة الاقتصادية المعنية فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة (قانون 10-01-2011)

المرحلة الرابعة: تأسيس وتكوين الرأي

- التعبير عن الرأي

يضع محافظ الحسابات تقريرا يبلغ فيه الجمعية العامة بتنفيذ المهام التي وكلت إليه

- تقرير المصادقة عن الحسابات

بعد محافظ الحسابات تقرير المصادقة بتحفظ أو من دون تحفظ مع إمكانية الامتناع عن إبداء الرأي المعلل، وقد حدد (المرسوم التنفيذي رقم 11-202، 2011) معايير تقارير محافظ الحسابات، أشكال وأجال إرسالها إلى الجمعية العامة، وأضافت المادة الأولى منه 7 معايير تقارير تضاف إلى اجمالي ما جاء من معايير المادة 25 من (قانون 10-01-2010)، يجب على محافظ الحسابات الاهتمام بها كلها.

¹Messekdji 2019, p55

المطلب الثاني: توجهات المرجعية الوطنية للتدقيق باستعمال المعايير الجزائرية خلال انتشار الجائحة

يتولى المجلس الوطني للمحاسبة طبقاً للمادة 14 من (قانون 10-01, 2010)، مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية التي وردت تفصيلياً في (مرسوم تنفيذي رقم 11-24, 2011)، وفي هذا السياق أصدر المجلس المذكرة إرشادية رقم 12-05, 2020 ورد في محتواها الاعتبارات الخاصة التي يجب على محافظ الحسابات الاستعانة بها خلال تفشي أزمة كورونا (COVID19)، لأن احتمال الشك وعدم اليقين لم يكن أثناء التخطيط المهمة التدقيق بالدرجة التي هو عليها خلال انتشار الجائحة، بحكم | كل المؤسسات الاقتصادية تتأثر مع البيئة المتغيرة المتعلقة بأعمالها وعملياتها، لهذا يتعين على محافظ الحسابات تعزيز الإجراءات ومعايير الأداء المهني وسط هذه التحديات من خلال استعمال محتوى المعايير الجزائرية للتدقيق رقم "560 NAA" الأحداث اللاحقة والمعياري رقم "570 NAA" استمرارية الاستغلال، من أجل اكتشاف الأخطاء الجوهرية وجمع أكبر دلائل لإبداء الرأي حول صحة ومصادقية القوائم المالية المقدمة من طرف المكلفين والقائمين على الإدارة.¹

واستناداً إلى المسار التنظيمي لتنفيذ مهمة التدقيق في الجزائر، يمكن لمحافظ الحسابات استعمال هذه المعايير في المرحلة الثانية، حيث تسمح هذه التحضيرات لمحافظ الحسابات بالدخول إلى المرحلة الثالثة مرفقاً بآليات مكيفة ومضبوطة بهدف الإجابة على المخاطر المحددة من قبل، ومواقع الشك وعدم اليقين التي وجدها لجمع أكبر قدر من العناصر المقنعة والدلائل باستعمال الأدوات الواردة في المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA)، حيث حفزت الهيئة المشرفة على استعمال معيار "NA 560" الأحداث اللاحقة في بيئة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) لأنه يحتوي على إرشادات وتوجهات لجمع العناصر المقنعة بشأن الأحداث التي يمكن أن تقع بين تاريخ إغلاق الحسابات لدورة سنة 2019، وتاريخ عرض وتقديم تقرير التدقيق.

نصت المذكرة كذلك على استعمال معيار "570 NAA" استمرارية الاستغلال لأنه يمكن لمحافظ الحسابات من تقدير اتجاهات المؤسسة الاقتصادية خلال هاته الفترة، عبر الاطلاع على الأهداف المتوقعة تحقيقها، أو عدم افتراض استمرارية الاستغلال في هذه الظروف أثناء إعداد القوائم المالية، مع مراعاة حقائق الأحداث اللاحقة ومدى تأثيرها على قرار الاستمرارية بعد تاريخ قفل الحسابات، إذا ما أدخل تغييرات على وثيقة حمية في قيمة المؤسسة التي تعكسها القوائم المالية في الميزانية، إضافة إلى هذه المعايير.

¹AAS8, Auditor Reporting in the Current Evolving Environment-Audit Considérations for the impact of COVID-19. IFAC GUIDANCE FOR AUDITORS DURING THE CORONAVIRUS PANDEMIC, May, 1-12-2020

يمكن لمحافظ الحسابات الاستعانة في هذه المرحلة ببنود معايير التدقيق الجزائرية التي أصدرتها في شكل مقررات صادرة عن وزارة المالية، كل إصدار يحتوي على أربعة معايير، تبنت الجزائر هذه المعايير من معايير التدقيق الدولية (ISA)، وبالتالي فهي تمثل معايير تدقيق وطنية خاصة بالجزائر، ولحد الآن لا يوجد تعريف رسمي لها من قبل المشرع الجزائري:

- (المقرر رقم 02، 2016): يحتوي على المعيار رقم 210: الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق، المعيار رقم 505: التأكيدات الخارجية، المعيار رقم 560: أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة، والمعيار رقم 580 التصريحات الكتابية؛
- (المقرر رقم 150، 2016) الذي يضم المعيار رقم 300 تخطيط تدقيق القوائم المالية، المعيار رقم 500 العناصر المقنعة المعيار رقم 510 مهام التدقيق الأولية والأرصدة الافتتاحية، والمعيار رقم 700: تأسيس الرأي وتقرير تدقيق القوائم المالية
- (المقرر رقم 23، 2017) تضمن: المعيار رقم 520: الإجراءات التحليلية، المعيار رقم 570: استمرارية الاستغلال، المعيار رقم 610: استعمال أعمال المدققين الداخليين، والمعيار رقم 620: استعمال أعمال خبير معين من طرف المدقق.
- (المقرر رقم 77، 2018). جاء بالمعايير التالية: المعيار رقم 230، وثائق التدقيق، المعيار رقم 501 العناصر المقنعة، اعتبارات خاصة، المعيار رقم 530 السير في التدقيق، والمعيار رقم 540؛ تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية.

المطلب الثالث: الأحداث اللاحقة واعتبارات ومسؤوليات محافظ الحسابات حولها

- من بين الأحداث أو الشروط التي يمكن أن تتأثر بفيروس كورونا، ويجب على محافظ الحسابات أخذها بعين الاعتبار¹:
- الالتزامات الجديدة، المتعلقة بالقروض أو الضمانات التي تم إنشاؤها نتيجة لظروف الجائحة؛ عمليات الشراء أو البيع المتعلقة بالأصول نتيجة للجائحة، الزيادة في رأس المال، أو إصدار أدوات دين في السوق المالي.
- اتفاقيات دمج أو تصفية تمت أو يتم التخطيط لها بصفة مستعجلة؛ الاستفادة من إعانات الدولة أو فروض بشروط متفق عليها.
- تطورات بخصوص الأحداث الطارئة

¹ OP CIT

- أي تعديلات محاسبية غير عادية تم إجراؤها أو التفكير في تعديلها، والتي تتعلق بعمليات غلق الحسابات الإضافية
- التغييرات التي تمس قواعد التقييم والطرق المحاسبية التي تبعث الشك في البيانات المالية
- الإحداث ذات الصلة بعدم القدرة على استرجاع الأصول أو تلك المتعلقة بتعديل بنود العقود القائمة، مثل تخفيف أو زيادة أجل الدفع، عدم القدرة على استرجاع الضريبة
- قرارات التقليل من اليد العاملة نتيجة لأخلاق فرح أو إعادة تنظيم حدثت بعد تاريخ التقرير اعتبارات ومسؤوليات محافظ الحسابات حول هذه الأحداث.
- اعتبارات ومسؤوليات محافظ الحسابات حول هذه الأحداث

يتحمل محافظ الحسابات مسؤولية الحصول على العناصر المقنعة الكافية والملائمة التي تدل على أن الأحداث التي وقعت بين تاريخ الإقفال وتاريخ تقريره، والتي تتطلب تعديلات على القوائم المالية، تمت معالجتها وإدراجها وفق المنهج المحاسبي المطبق وأنه أخذها بعين الاعتبار أثناء تحديد المخاطر، ووضع نطاق إجراءات إضافية للتدقيق، التي يمكن أن تتضمن الآتي حسب المعيار 500 من (المقرر رقم 02، 2016):

- الاطلاع على كافة إجراءات الإدارة لتحديد الأحداث اللاحقة
- الاطلاع على كل المحاضر أو طلبات الاستعلام المنجزة خلال نفس الفترة "يمكنه أن يطلبها من القائمين على الحكم في المؤسسة " لمعرفة ما إذا كان للأحداث اللاحقة عند إقفال الحسابات تأثير على القوائم المالية الواقعة العلم بآخر القوائم المالية المرحلية الملزمة أو غير الملزمة قانونيا بعد الإقفال، في حالة وجودها؛
- في حالة عدم توفر القوائم المالية المرحلية، فإن عملية التدقيق تكون على الدفاتر والوثائق المحاسبية المتوفرة، وفي حالة وجوب إحداث تعديلات، فلا بد من تحديد انعكاسها الصحيح في القوائم المالية حسب المرجع المحاسبي المعمول به.

كما يحق لمحافظ الحسابات بعد معالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية طلب تصريح كتابي من الإدارة تطبيقا لإرشادات المعيار رقم 580 "التصريحات الكتابية"، يؤكد من خلاله أن كل هذه الأحداث استوجبت تعديل أو تقديم معلومة وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها قد تمت معالجتها، وفي حالة كان الفيروس عاملا مساهما في تأخير الموافقة على تعديلات القوائم المالية أو تعطيلها، يبقى على محافظ الحسابات أن يعطي التصريحات المكتوبة للفترة الإضافية حتى تاريخ تقريره أو أقرب تاريخ ممكن.

خلاصة الفصل:

يمكن لإجراءات عملية التدقيق أن تتأثر بعدة عوامل حيث يكون هناك تغييرات طارئة على معايير التدقيق حسب سيرورة العامل المؤثر فمثلا: في عام 2019 اثر فيروس كورونا covid 19 (جائحة العصر) على الاقتصاد العالمي وبالطبع هناك تأثيرات على المعايير المعمول بها، حيث ظهرت هناك تداعيات اقتصادية لهذه الأزمة تتمثل في اعتبارات رئيسية خاصة بالمراجعين وتتمثل في مخاطر عدم التأكد واعتبارات مخاطر الغش التي يكون سببها المعلومات المختلفة بما في ذلك تجاوز الإدارة للأدوات الرقابة وكذلك من المتوقعة أن تنخفض مستويات الإنتاج في ظل هذه الأزمة مما يستدعي المؤسسات إلى تخصيص نفقات الإنتاج الإضافية الثابتة التي يعمل عليها المراجعون من خلال معيار المخزون وفي مثل هذه الظروف تلجئ هيئة المحاسبين القانونيين إلى تطبيق وفرض المعايير في ظل هذه الأزمة إلى انه ينص المعيار الدولي المحاسبة رقم (1) على أنه يجب على الإدارة عند إعداد القوائم المالية ان تجري تقييمات القدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ومن هنا جاء مبدأ الاستمرارية.

**الفصل الرابع: دراسة حالة
بنك الفلاحة والتنمية
الريفية- وكالة ميلا 055**

المبحث الأول: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بدر مؤسسة مالية وطنية ينتمي إلى القطاع العمومي الجزائري. أنشئ في 13 مارس 1982 على شكل شركة مساهمة، وتمثل مهامه في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتعزيز العالم الريفي ودعم النشاطات الصناعية.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا الملك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي شنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982¹، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي، الصناعي، الري والصيد البحري والحرف التقليدية في الأرياف².

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد سنة 1988 في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيهما، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة، وحتى يتسنى لهذا البنك القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية و 140 وكالة، وفي جانفي من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و 173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يتربع على حوالي 293 وكالة و 39 مديرية مؤطرة حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف³ موزعين عبر التراب الوطني.

كما يعتبر الشريك الوحيد للقطاع الريفي والصيد البحري، ومع بنك الفلاحة والتنمية الريفية قطاعات نشاطاته وأصبح بنك شامل يهتم أكثر بتمويل التنمية الاقتصادية، وكذلك يعتبر أكبر بنك تجاري في البلاد، بالإضافة إلى تربيعة على أكبر شبكة من المراسلين الأجانب، كما شرع البنك منذ سنة 2000 في مخطط

¹مرسوم رقم 82-106، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، المؤرخ في 13 مارس 1982
²Guide des banques et des établissements financiers en Algérie. 2012 KPMG Algérie SPA, membre algérien du réseau KPMG constitué de cabinets indépendants adhérents de KPMG International Coopérative, une entité de droit suisse. Tous droits réservés. Imprimé en Algérie, édition 2012, P: 14.
³à 22:0022http://www.usebanking.com/en/banque-de-lagriculture-et-du-developpement-rural/ Vue le 25/02/2022

إعادة التأهيل ليتكيف مع المقاييس العالمية وبفضل نظام الإعلام الآلي المتطور لديه، كما كان يمتلك سنة 2004 أكبر عدد من خطوط القرض الدولية بالجزائر، سواء كانت متعددة الأطراف أو ثنائية الأطراف أو متنازل عليها، والتي تعتبر من أهم سياسات تدعيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية للاستثمار.

كما بادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تقديم الخدمات الالكترونية عبر الانترنت واستخدام البطاقات البنكية عبر الصرافات الآلية، وكان أول من قدم خدمة "البنك الإلكتروني"، هذا ما مكن المتعاملين من الاطلاع على أرصدهم وممارسة خدمات الدفع البنكي من تسديد للفواتير وطلب دفاتر الشيكات.¹

حسب الكثير من المتخصصين والمهتمين بالجهاز البنكي الجزائري فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل البنكي الجزائري، ليس فقط لأنه الأكثر انتشارا عبر التراب الوطني، بل لأنه البنك الذي يحظى بسمعة كبيرة سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي، ولقد اعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفقا لدراسة قامت بها هيئة Barken Almanach في سنة 2001 على أنه:

- أول بنك في الجزائر حسب كل المعايير.
 - يعتبر ثاني بنك على المستوى المغربي.
 - يحتل المرتبة 13 على المستوى الإفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف.
 - يحتل المرتبة 14 عربيا من بين 255 بنك عملها التصنيف.
 - وعلى المستوى العالمي يحتل المرتبة 688 عالميا من بين 4100 بنك مصنفة من قبل هذه الهيئة.
- وعلى حسب عملة "eco-finance" احتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المرتبة الثانية وطنيا بعد البنك الجزائري الخارجي وفي المرتبة الثالثة عشر إفريقيا من بين مالتى بنك إفريقيا مصنف بناء على معيار إجمالي الميزانية، وكان ذلك عام 2003.
- و قد مر البنك بعدة مراحل هي:

المرحلة الأولى 1982-1990: خلال السنوات الأولى كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي يفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الفلاحية، كما اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوح في إطار الاقتصاد المخطط حيث كان بنك عمومي يختص في احدي القطاعات الحيوية العامة .

¹شيروف فضيلة، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية "دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر"، مذكرة ماجستير في التسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص، 164

المرحلة الثانية 1991-1999: بموجب صدور قانون 90/10 الذي أبي برهاء فترة تخصص البنوك وضع البنك الفلاحة والتنمية الريفية أفاقه المجالات أخرى من النشاط الاقتصادي، هذه المرحلة كانت بداية بإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي سنة 1991، تطبيق نظام SWIFT التطبيق عمليات التجارة الخارجية.

المرحلة الثالث 1992-2002 :

- في سنة 1992: وضع برمجيات (CYBE LOGICIEL) مع فروع المختلفة للقيام بالعمليات البنكية المختلفة
 - في سنة 1993: ثم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
 - في سنة 1994: تشغيل الطاقة السحب والتسديد
 - في سنة 1996: إدخال عملية الفحص السلبي TELETRAITEMENT، فحص وإجراء العمليات البنكية عن بعد.
 - في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.
 - من سنة 2000 إلى 2002: تميزت هذه المرحلة بضرورة تدخل البنوك الحكومية في إنعاش المستثمرات المنتجة والرفع من مستواها إلى ما هو موجود في السوق العالمي في ميدان التدخل في تمويل الاقتصاد قامت بنت الفلاحة والتنمية الريفية يرفع من حجم القروض المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص وأيضا الرفع من المساعدات للقطاع الفلاحي.
- المرحلة الحالية:** قد جمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه ومستوي مردوده ليساير قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد، كرفعه من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية، بعدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، ومن أجل الاستجابة متطلبات زبائنه

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

أولاً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حالياً بالتغيرات الجذرية، لجئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة بنكية كبيرة تحض باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي، حيث امتاز بـ¹ :

- يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك أول بنك في الجزائر يقدم للزبائن خدمة مستحقة ومشخصة بفضل معالجة السير وفق منظومة متطورة للإعلام الآلي منتشرة عبر ربوع البلاد.
- استعمال طريقة SWIFT للتحويل الآلي للأموال منذ العام 1991
- المعالجة الآلية لمجموع الحساب الخارجي.
- يحوز البنك على الشبكة الأكثر كثافة
- يتميز البنك بكونه بنك شاملاً يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية
- المعالجة الأوتوماتيكية للشبكة على أساس برنامج PROGICIEL خاص ومكيف هذا البنك، ثم تطويره عن طريق مهندسي البنك في مجال الإعلام الآلي.
- المعالجة في وقت حقيقي وقياسي وعن بعد العمليات البنكية بالاعتماد على آلية.
- TELE TRANSMISSION وضع الاعتمادات المستندة بصفة تطبيقية خلال 24 ساعة.
- الفحص عن بعد الحسابات من طرف الزبائن، وهذا ما جعله يحتل مكانة لا بأس بها في السوق البنكي الجزائري.

ثانياً: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية ينتهج سياسة النمو على أساس انتقالي لتطوير المنتجات والخدمات التقليدية وابتكار منتجات وخدمات جديدة لإرضاء عملائه في مختلف الأسواق واستهداف عملاء جدد، ومهامه الرئيسية تتمثل في²:

- تجهيز جميع المعاملات الائتمانية
- فتح حسابات لأي شخص بناء على طلبه

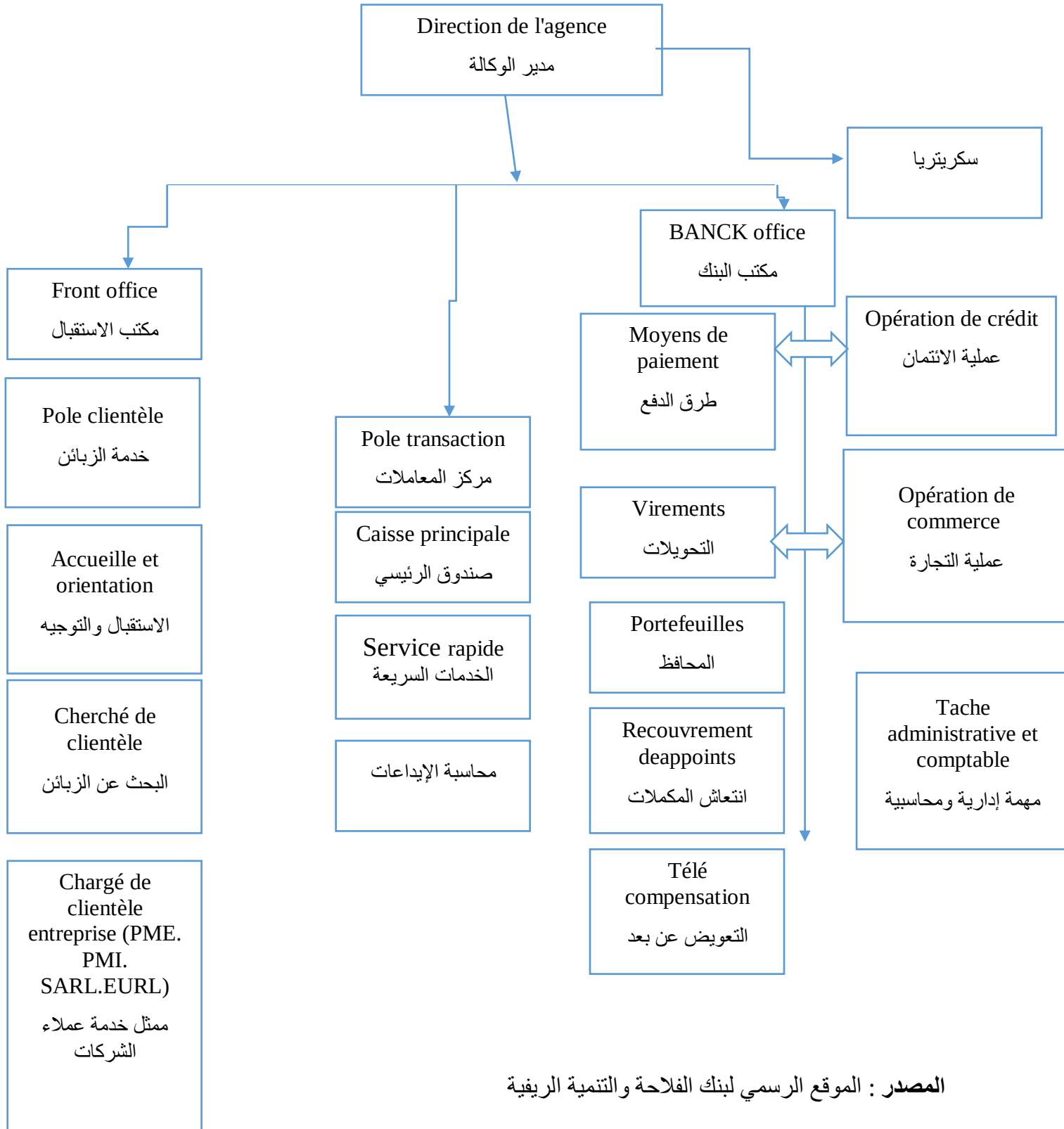
¹ زهرة من حلف، ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في حل التحولات القانونية والاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة بشار، يومي 24 و25 أفريل، سنة 2005

² شيروف فضيلة، مرجع سابق، ص 165

- تلقي الودائع.
- المشاركة في جمع الادخارات
- المساهمة في التنمية الزراعية وتطوير القطاع الزراعي
- ضمان وتشجيع الزراعة والساعات الزراعية والغذائية والزراعية والصناعية والحرفية.
- التكيف مع المنتجات الجديدة بوجود إدارة ديناميكية.
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق الإلكتروني
- ضمان التطور الجسم البنك في مجالات المتعلقة لأنشطته، مع توسيع ونشر شبكتها.
- رضا عملائها من خلال تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- تقسيم السوق البنكية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل البنكي.
- وفي إطار سياسة القروض يقوم البنك:
- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد عمولات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.
- لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياساتها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تلخصت أهم محاوره في :
- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك
- عصرية البنك (تقوية تنافسيته).
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى
- تعليم وتحسين الوضعية المالية.
- ثالثاً: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**
- من بين أهم أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية نجد:
- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة.
- تحسين العلاقات مع العملاء.

- تحسين نوعية الخدمات.
 - الحصول على أكبر حصة من السوق
 - تطوير العمل البنكي قصد تحقيق مردودية أكبر .
- بغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجونه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مساح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه:
- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
 - بتوسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات
 - التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة
- تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:
- تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.
 - إنشاء خدمات بنكية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
 - تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.
 - تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
 - تقسيم السوق البنكية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط البنكي.
- ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات بنكية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودة، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكافئ الموارد، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

الشكل رقم (03): الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية



المصدر : الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: تحليل المعطيات والنتائج

سننظر أولاً من خلال هذا المبحث إلى تحليل المعطيات بعدها سيتم استخلاص النتائج.

المطلب الأول: تحليل المعطيات

الجدول رقم (01): أصول المالية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة سنة 2020/2019

الوحدة: مليار دج

2020	2019	الأصول
204207936	431208241	مكتب النقدية، البنك المركزي، الخزنة العامة، مركز الشيكات البريدية
248	256	الأصول المالية المحتفظ بها للتداول
413426493	40162203	الأصول المالية المتاحة للبيع
523239376	419512117	قروض ومدينون من المؤسسات المالية
2117718812	2044508426	قروض ومدينون من العملاء
14043820	14043819	الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
8428662	12854579	الضرائب الحالية - الأصول
1008872	751736	الضرائب المؤجلة - الأصول
47818018	56972992	أصول أخرى
55834995	55562832	حساب تسوية
31488186	27698704	حصص في الشركات التابعة أو المشاريع المشتركة أو الكيانات المشتركة
		العقارات الاستثمارية
22 961112	22698704	صافي الأصول الثابتة الملموسة
94342	86689	صافي الأصول غير الملموسة
-	-	الشهرة
3 440 270 872	3 982 968 491	إجمالي الأصول

المصدر: ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة رقم 055، 2020/2019

تحليل المعطيات :

يمكننا التعليق على جدول أعلاه:

من خلال الجدول رقم (01) الذي يمثل تطور الأصول المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميلة، خلال الفترة 2020/2019 توصلنا لـ:

تعرف الأصول على أنها موارد لها قيمة معينة يمتلكها الفرد أو الشركة وتتطوي على فائدة اقتصادية ونفع مالي في المستقبل، أهم معطين يجب على المسير والمسؤول عن المحاسبة الانتباه لها والتركيز عليها في تحليل حسابات النتائج، بحيث:

قدرت الأصول الملموسة سنة 2019 بـ 22698704 مليار دج تقابلها سنة 2020 بـ 22 961112 مليار دج، بينما قدرت الأصول غير الملموسة سنة 2019 بـ 86689 مليار دج تقابلها سنة 2020 بـ 94342 مليار دج، وعليه فقد قدر إجمالي الأصول بـ 3 491 968 982 مليار دج لسنة 2019 و3 44 270 872 مليار دج بالنسبة لسنة 2020. ونلاحظ ان النسب متقاربة بين السنتين.

حيث عرف انخفاض ملحوظ في إجمالي الأصول ما يدل أن البنك قد تأثر بجائحة كورونا. حيث نلاحظ ان رصيد البنك لدى بنك الجزائر والخزينة العامة عرف تراجعاً سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 .

الجدول رقم (02): الخصوم المالية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة سنة 2020/2019

الوحدة: مليار دج

الخصوم	2019	2020
البنك المركزي	-	50000000
الديون للمؤسسات المالية	454327409	564645009
ديون للعملاء	2103524686	1901513860
الديون التي يمثلها عنوان	22641228	28606720
الضرائب الحالية -الخصوم	9365385	5357323
الضرائب المؤجلة -الخصوم	537603	537553
مطلوبات أخرى	139136132	109956773
حساب تسوية	1036199375	101736450
أحكام المخاطر والرسوم	32089934	33705906
منح المعدات - منح الاستثمار الأخرى		
صندوق المخاطر البنكية العامة	119836510	117796216
الديون الثانوية	207485319	205672488
رأس المال	150000000	150000000
الأقساط المتعلقة برأس المال		

احتياطي	114 406 150	123470345
انتشار التقييم	3876986	4404218
إعادة التقييم	14122289	14117206
الإبلاغ مرة أخرى (+/-)	5703139	5703139
نتيجة العام (+/-)	19064195	23047665
إجمالي الخصوم	3 491 982 968	3440270872

المصدر: ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميله رقم 055، 2020/2019

يمكننا التعليق على الجدول أعلاه:

من خلال الجدول رقم (02) الذي يمثل تطور الخصوم المالية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ميله سنة 2020/2019 توصلنا لـ:

الخصوم هي الالتزامات التي يتوجب على المنشأة سدادها كالذمم الدائنة أو حقوق مساهمين (متمثلة في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) أو الخدمات التي يتوجب على المنشأة تقديمها في المستقبل، حيث بالنسبة رأس المال سبب نشاط البنك وبقائه يقدر سنة 2019 بـ 1500000000 مليار دج تقابلها سنة 2020 نفس القيمة هذا يبين أن جائحة كورونا لم تؤثر على رأس مال البنك، أما احتياطي قدر سنة 2019 بـ 150114406 مليار دج تقابلها سنة 2020 بـ 123470345 مليار دج أما بخصوص الاحتياطي فقد تضاعف هذا يدل على قوة المركز المالي للبنك بحيث يكون لديه القدرة على مواجهة أحداث طارئة كجائحة كورونا خاصة بالبنك أو بالوضع الاقتصادي بصفة عامة ففي الأخير نلاحظ أن إجمالي الخصوم قدر سنة 2019 بـ 349982968 مليار دج تقابلها سنة 2020 بـ 3440270872 مليار دج فأن هناك تقارب في النسبتين ووجود انخفاض طفيف سنة 2020.

الجدول رقم (03): بيان الدخل الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة لسنة 2020/2019

الوحدة: مليار دج

2020	2019	
134401409	139568406	+ الفوائد والمنتجات المماثلة
-53050438	-48691575	- الفوائد والرسوم المماثلة
2241709	2153575	+ العمولات (المنتجات)
-26690	-16502	- الرسوم (المصرفيات)
-1	1	+/- صافي المكاسب أو الخسائر على الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة
1794246	723344	+/- صافي أرباح أو خسائر الأصول المالية المتاحة للبيع
2422196	339396	+ الدخل من الأنشطة الأخرى
-	-	- رسوم الأنشطة الأخرى
87782431	94076648	صافي الدخل البنكي
-20202660	-21756434	- اتهامات عامة بالاستغلال
-1530775	-1529067	- الاستهلاكات ومخصصات الاضمحلال على الأصول الثابتة غير الملموسة وغير الملموسة
66048996	70791147	إجمالي دخل التشغيل
-55185699	-87266334	لمخصصات للمخصصات، والخسائر في القيمة والديون غير القابلة للاسترداد
17284504	44844566	+ رد المخصصات وخسائر انخفاض القيمة واسترداد الذمم المدينة المطفأة
28147801	28369379	نتيجة الاستغلال
		+/- صافي المكاسب أو الخسائر على الأصول الأخرى
		+ بنود غير عادية (الدخل)
		- بنود غير عادية (مصاريف)
28147801	28369379	النتيجة قبل الضرائب
-5100136	-9305185	- الضرائب على النتائج وما يماثلها
23047665	19064194	صافي الربح

المصدر: تقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة رقم 055، 2020/2019

يمكننا التعليق على جدول أعلاه :

من خلال الجدول رقم (03) الذي يمثل بيان الدخل الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية ميله لسنة 2020/2019 توصلنا لـ:

قدر صافي الدخل البنكي سنة 2019 بـ 94076648 مليار دج وسنة 2020 بـ 87782431 مليار دج إذ نلاحظ انخفاض في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ما يدل على تأثر البنك بجائحة كورونا لكن بشكل طفيف .

أما بالنسبة لإجمالي دخل التشغيل فهو رقم محاسبي يقيس مقدار الربح المحقق من عمليات البنك، بعد خصم مصروفات التشغيل مثل الأجور، والاستهلاك، وتكلفة البضائع المباعة (COGS) إذ يقدر سنة 2019 بـ 70791147 مليار دج يقابلها سنة 2020 بـ 66048996 مليار دج، إذ نلاحظ انخفاض في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ما يدل على تأثر البنك بجائحة كورونا لكن بشكل طفيف.

أما نتيجة الاستغلال فهي العمليات الجارية فقط أي العمليات التي تدخل في إطار النشاط العادي للبنك ويدخل في حسابها إذ قدر سنة 2019 بـ 28369379 مليار دج يقابلها سنة 2020 بـ 28147801 مليار دج إذ نلاحظ النتيجة متقاربة بين السنتين مع انخفاض يكاد منعدم سنة 2020.

أما النتيجة قبل الضرائب هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة دون خصم الضرائب، إذ قدر سنة 2019 بـ 28369379 مليار دج يقابلها سنة 2020 بـ 28147801 مليار دج إذ نلاحظ النتيجة متقاربة بين السنتين مع انخفاض يكاد منعدم سنة 2020.

إما بالنسبة لصافي الربح فهو الربح الفعلي للمشروع صافي الربح أو صافي الدخل أو الأرباح هي أسماء مختلفة لمقياس ربحية البنك ما بعد احتساب جميع التكاليف والضرائب. إذ قدر سنة 2019 بـ 19064194 مليار دج يقابلها سنة 2020 بـ 23047665 مليار دج إذ نلاحظ النتيجة متقاربة بين السنتين مع زيادة طفيفة سنة 2020 ما يدل على قوة البنك في مواجهة جائحة كورونا.

الجدول رقم (04): نتائج السنة المالية للبنك خلال سنة 2020/2019

الوحدة: مليار دج

2020	2019	
3 440 270 872	3 491 968 982	إجمالي الأصول
3440270872	349982968	إجمالي الخصوم
23047665	19064194	صافي الربح

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة رقم 055 سنة 2020/2019

المطلب الثاني: تحليل النتائج

من خلال الجدول رقم (04) الذي يمثل نتائج السنة المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة لسنة 2020/2019 توصلنا للعناصر التالية :

أولاً: اثر جائحة كورونا (covid 19) على اهم المؤشرات المالية للبنك

حيث قدر إجمالي الأصول بـ 3 491 968 982 مليار دج سنة 2019 و 3 440 270 872 مليار دج سنة 2020 حيث شهدت الأصول المملوكة للبنك والتي لها قيمة اقتصادية يمكن الحصول على منافعها في المستقبل لم تتأثر بجائحة كورونا بشكل كبير، حيث نلاحظ انخفاض طفيف بالمقارنة بين النسبتين حيث يمكن القول ان البنك في وضعية جيدة هذا مما يدل على ان المؤسسة قادرة على سداد ديونها الجارية وان أصولها لم تتأثر هذا يعني أن الموارد المالية الدائمة بالنسبة للبنك تغطي بالكامل الاستخدامات المستقرة ويبقى هناك فائض يشكل هامش امان لتمويل جزء من الاستخدامات الجارية.

أما بالنسبة لإجمالي الخصوم قدر بـ 349982968 مليار دج سنة 2019 وبـ 3440270872 مليار دج سنة 2020 أي ديون تم انخفاضها انخفاض طفيف سنة 2020 تأثرا بجائحة كورونا يمكن القول أن المؤسسة في وضعية جيدة هذا مما يدل على ان المؤسسة قادرة على سداد ديونها خلال الأزمة.

أما صافي الربح فقد قدر بـ 19064194 مليار دج سنة 2019 وبـ 23047665 مليار دج سنة 2020 حيث هناك انخفاض طفيف ما يدل على قوة البنك في مواجهة جائحة كورونا وباعتباره صافي الربح من أهم النتائج التي تبين الحالة الصحية للمؤسسة أي أنها تقوم بممارسة المهام بشكل جيد في ظل هذه الجائحة covid19 يعود السبب إلى:

- توفير المؤسسة جميع وسائل الوقاية.

- توفير وسائل النقل للعمال الخاصة بالبنك وذلك في ظل التوقف التام لوسائل النقل العمومي استخراج التراخيص للسائقين والعمال للتنقل وذلك لتلبي خدمات البنك في الوقت الذي فرض فيه منع التجوال.
- المؤسسة غير معنية بالغلق الذي فرض من طرف السلطات.

ثانيا: أثر جائحة كورونا على عملية التدقيق حسابات بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة

من خلال المقابلة الشخصية مع مراجع الحسابات لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، اتضح لنا أن أعمال المراجعة والتدقيق تتم بصورة عادية حتى في ظل الجائحة، السبب وراء ذلك هو أن البنك يمارس نشاطها بشكل عادي.

ويعود سبب استمرارية البنك على توفير وسائل الحماية وكل لوازم التي تجعل العمال يقوم بتلبية خدمات البنك في الوقت الذي فرض فيه الحجر الصحي وتوقيف وسائل النقل العمومي.

حيث يمكن القول إن الجائحة لم تعود بأي تأثيرات سلبية على عملية المراجعة والتدقيق.

فلقد كان هناك تأثير ايجابي على مراجع الحسابات الذي صدر من الإدارة الجبائية حيث أنها قامت بتوفير زيادة في فترة تقديم الميزانية الختامية هذا الذي جعل المراجع يتفرغ لعملية المراجعة مما يساهم في خلو القوائم المالية من الأخطاء المحاسبية. كما أن عملية المراجعة للأعباء وكذا مراجعة عناصر القوائم المالية تثبت خلوها من أي تأثيرات سلبية على عملية المراجعة، أي يمكن القول إنها تتم بصفة عادية أكثر دقة ويعود ذلك الى التسهيلات في المقدمة من طرف السلطات المعنية.

ثالثا : أثر جائحة covid19 على عملية التدقيق

من خلال المقابلة الشخصية مع مدقق الحسابات لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع المجمع الجهوي للاستغلال ميلة 055 يتضح أن أعمال المراجعة والتدقيق تتم بصورة عادية لكن هناك تخفيض في ساعات العمل ليس بالشكل الذي ينقص من حجم الخدمات المقدمة او يعرقل سير تلك الخدمات بالإضافة إلى نظام المناوبات حتى في ظل الجائحة.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل جائحة كورونا توصلنا إلى أن كل النتائج والدراسات والمقابلات الميدانية، تشير إلى أن البنك لم يتأثر عليها تأثير سلبي كبير بل كان انخفاض طفيف بالنظر إلى الأدلة والقوائم المالية والمؤشرات المالية لسنتي 2019 و 2020.

فيمكن القول أن تأثير الجائحة كان تأثير سلبي بسيط على البنك لناخذ مثال في الأصول المملوكة لم فهي لم تتأثر بجائحة كورونا بشكل كبير نلاحظ انخفاض طفيف كذلك إجمالي الخصوم تم انخفاضها انخفاض طفيف سنة 2020 تأثرا بجائحة كورونا أما عن صافي الربح هو الآخر في انخفاض طفيف ما يدل على قوة البنك في مواجهة الجائحة.

فالبنك أخذ بعين الاعتبار فترة الغلق فالبنك محل الدراسة لم يكن معني بالغلق حيث أن البنك لم يتحمل أي أعباء مالية من الأعباء التي كان سببها الجائحة (covid 19).

من بين التأثيرات الإيجابية للجائحة ما يلي:

- تسهيلات مقدمة من طرف الإدارة الجبائية.
- تقديم تسهيلات من طرف الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر.
- اعتبار مرض أحد العمال عطلة مرضية حيث المسؤول عن العلاج هو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بخصوص عملية المراجعة والتدقيق للجائحة لم تعود بأي تأثيرات سلبية عليها فلقد كان هناك تأثير ايجابي على مراجع الحسابات حيث صدر من الإدارة الجبائية أنها قامت بتوفير زيادة في فترة تقديم الميزانية الختامية هذا الذي جعل المراجع يتفرغ لعملية المراجعة مما يساهم في خلو القوائم المالية من الأخطاء المحاسبية. أي يمكن القول أن عملية المراجعة والتدقيق تمت بصفة عادية أكثر دقة ويعود ذلك إلى التسهيلات في المقدمة من طرف السلطات المعنية.

الخاتمة

الخاتمة

وفي الأخير توصلنا إلى أن التدقيق عمل يحكمه العديد من القواعد والقوانين والتمثلة في المعايير المحاسبية العالمية والدولية حيث تجعل هذا العمل ينفرد عن كل الأعمال المحاسبية من خلال الخدمات التي يقدمها المدققون.

كما يجب أن تكون عملية التدقيق وفق هذه المعايير على البنك وان تكون هادفة ومخططة ومنظمة وموجهة نحو تحقيق مقاصدها ومنه المحافظة على الأموال العامة والخاصة وهناك أيضا اتفاق عام على ضرورة وجود علاقة منظمة بين هيئات الرقابة والمدققين المحاسبين لأهميتها في أعمال البنك، ومن خلال هذه الدراسة سنعرض مختلف النتائج والمقترحات التي تم اللجوء إليها، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا : نتائج الدراسة

توصلنا من خلال دراسة "أثر جائحة covid 19 على إجراءات عملية التدقيق لدى المدقق المالي" الى مجموعة من النتائج، يمكن عرضها فيما يلي:

النتائج العلمية :

- يلتزم المدققون الماليون بمعايير متوافقة مع المعايير الدولية للقوائم المالية الأمر الذي يعزز قدرتهم على اكتشاف الأخطاء والغش المحاسبي.
- تبين انه لا توجد أي مشاكل ومعوقات لعمل المدقق لإتمام عمله في ظل جائحة (covid 19)
- على المدقق المالي تحليل نظام الرقابة الداخلية لكي يكون بمثابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد قوائم مالية محرفة ومنه إعداد تقرير مالي احتيالي
- يساهم التأهيل العلمي المستمر في تطوير مستوى مدققي الحسابات بغية مسايرة التطورات الحديثة من خلال العمل على المعايير الدولية للتدقيق
- يتم القيام بالإجراءات التحليلية الأولية من قبل المدقق لفهم مجال عمل المؤسسة وبغرض فهم نظام الرقابة الداخلية وتقييم مخاطر التدقيق

النتائج العملية :

- ضرورة قيام المدقق بتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية منذ بداية الجائحة لتحديد درجة الاعتماد عليه في إجراء الاختبارات الأزمة

- على المدقق أخذ بعين الاعتبار تأثير جائحة (covid 19) على كيفية جمع أدلة التدقيق كافية ومناسبة لدعم رايه المهني
- ليس هناك أي تأثير سلبي على عمل التدقيق والمراجعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- ليس هناك تأثير سلبي على مؤشرات نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ثانيا : اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية والميدانية يمكن القول :
بالنسبة للفرضية الأولى: فان المدقق المالي عمله هو التحقق من صحة البيانات وفقا للمعايير، وهو نوعان تدقيق داخلي وخارجي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
بالنسبة للفرضية الثانية: أن المخاطر مست اقتصاد من جميع النواحي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

بالنسبة للفرضية الثالثة: انه ليس هناك تأثير بالغ لجائحة Covid19 على إجراءات عملية التدقيق لدى المدقق المالي وإنما تأثير طفيف. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
اما الفرضية الرابعة: نعم هناك تأثيرات إيجابية كمجموعة من التسهيلات ودعم قدمتهم الدولة للأعمال التجارية المتأثرة بانتشار الفيروس. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثالثا : التوصيات

- على مدقق الحسابات أن يناقش مع الإدارة خططها للتعامل مع الجائحة لمعرفة ما إذا كانت المنشأة مستمرة في مثل ظروف جائحة (covid 19)
- الاستثناء بالمعايير الدولية وبالتجارب المقارنة لإنجاز عمليات الرقابة في ظل الجائحة
- إيضاح الاستمرارية في القوائم المالية في مثل هذه الأزمات على مراقب الحسابات ان يأخذ في الاعتبار الصعوبات التي قد تواجهها الإدارة في إعداد التوقعات المستقبلية مع الاعتراف بالحالات غير المستقرة
- على المدقق المالي الكشف عن مخاطر الائتمان والسيولة
- على المدقق أن يتأكد من أن الإدارة تقوم بإدراج افصاحات الأحداث اللاحقة وأثر الانخفاض في قيمة الأصول.
- على مراقب الحسابات الامتثال التام للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية عند إجراء أعمال التدقيق
- إجراء تعديلات في خطة التدقيق وفقا للمعايير الدولية الإضافية والمطلوبة لتأكد من الإجراءات الاستثنائية لمواجهة الجائحة.

الفهرس

فهرس الإشكال والجداول

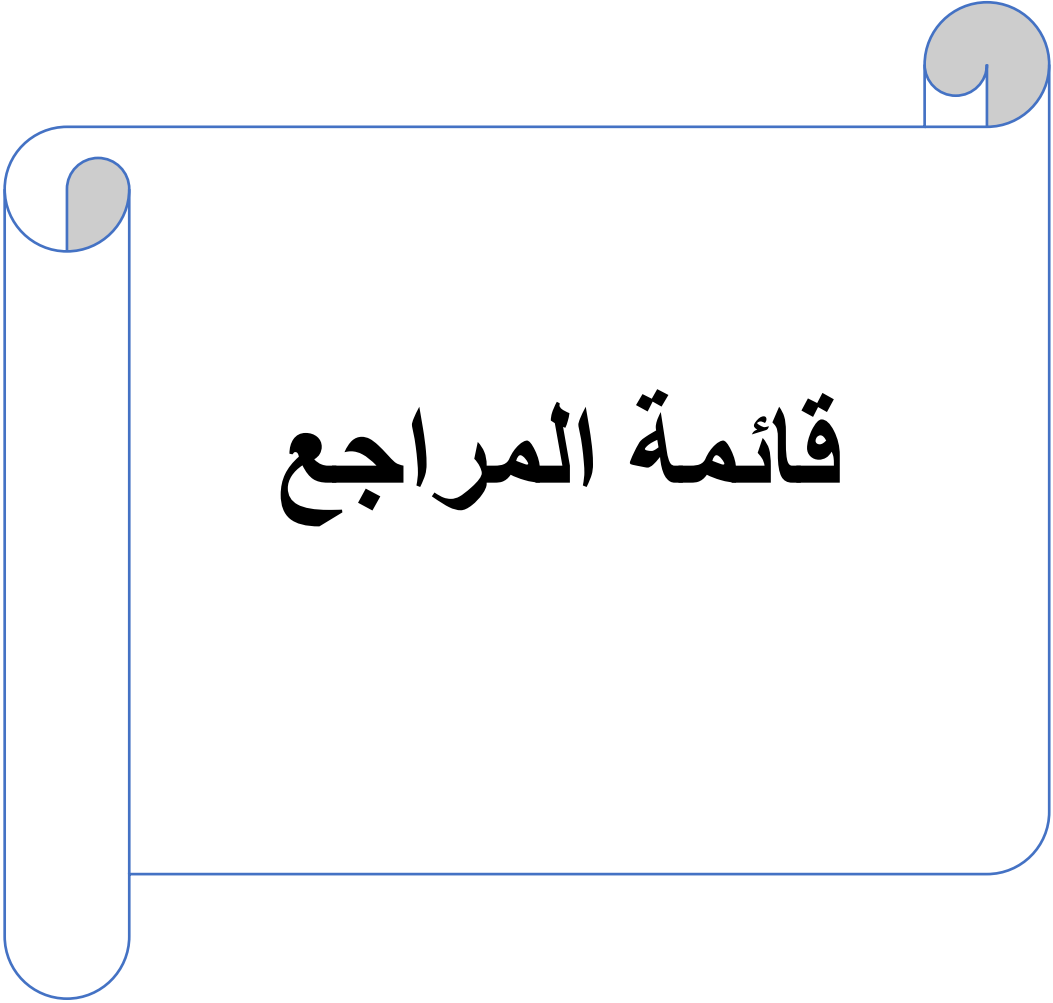
فهرس الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأصول المالية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة سنة 2020/2019	85
02	الخصوم المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة سنة 2020/2019	86
03	بيان الدخل الخاص ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة سنة 2020/2019	88
04	نتائج السنة المالية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ميلة سنة 2020/2019	90
فهرس الأشكال		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	نصائح للمدققين	61
02	مقترحات مهنية ما بعد أزمة فيروس كورونا المستجد مدقق الحسابات	69
03	خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية	84

فهرس المحتويات

الصفحة	التعيين
	التشكرات
	الاهداء
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعملية التدقيق والمدقق
03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق
03	المطلب الأول: ماهية التدقيق
05	المطلب الثاني: خصائص التدقيق
07	المطلب الثالث: أنواع التدقيق
09	المطلب الرابع: قواعد التدقيق المتعارف عليها
11	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المدقق
11	المطلب الأول: تعريف المدقق (محافظ الحسابات)
12	المطلب الثاني: أنواع مدقي الحسابات
14	المطلب الثالث: المبادئ العامة لمدقي الحسابات
16	المبحث الثالث: معايير التدقيق
16	المطلب الأول: معايير التدقيق المتفق عليها
22	المطلب الثاني: المعايير الدولية للتدقيق ISA
25	المطلب الثالث: المعايير الجزائرية للتدقيق NAA
31	الفصل الثاني: إجراءات عملية التدقيق
33	المبحث الأول: آليات سير عملية التدقيق
33	المطلب الأول: خطوات عملية التدقيق
34	المطلب الثاني: برامج عملية التدقيق
35	المطلب الثالث: منهجية التدقيق
36	المبحث الثاني: أدوات عمل المدقق والإثبات في التدقيق
36	المطلب الأول: أدوات عمل المدقق

37	المطلب الثاني: الإثبات في التدقيق
41	المطلب الثالث: التوثيق في التدقيق
43	المبحث الثالث: معايير التدقيق المعتمدة
43	المطلب الأول: الخطأ
45	المطلب الثاني: الغش
47	المطلب الثالث: الفرق بين الأخطاء والغش والتلاعب
48	المطلب الرابع: مسؤولية المدقق عن الأخطاء والغش
51	الفصل الثالث: أثر جائحة كورونا على عملية التدقيق
53	المبحث الأول: أزمة كورونا والاقتصاد
53	المطلب الأول: تداعيات أزمة كورونا
54	المطلب الثاني: تأثير جائحة فيروس كورونا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
56	المطلب الثالث: انعكاسات أزمة كورونا على المحاسبة والتدقيق
59	المبحث الثاني: المدقق وجائحة كورونا
59	المطلب الأول: آلية عمل مدقق الحسابات في البيئة الافتراضية أثناء أزمة كورونا
63	المطلب الثاني: تقرير مدقق الحسابات وجائحة كورونا
67	المطلب الثالث: سيناريوهات ما بعد الكورونا
70	المبحث الثالث: توجيهات التدقيق في ظل أزمة كوفيد 19
70	المطلب الأول: المسار التنظيمي لمهمة التدقيق في الجزائر (خطوات التدقيق المرجعية الوطنية)
73	المطلب الثاني: توجهات المرجعية الوطنية للتدقيق باستعمال المعايير الجزائرية خلال انتشار الجائحة
74	المطلب الثالث: الأحداث اللاحقة واعتبارات ومسؤوليات محافظ الحسابات حولها
77	الفصل الرابع: دراسة حالة
78	المبحث الأول: أساسيات حول البنك
78	المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
81	المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية
85	المبحث الثاني: تحليل المعطيات والنتائج

85	المطلب الأول: تحليل المعطيات
90	المطلب الثاني: النتائج
93	الخاتمة
96	الفهرس
100	قائمة المراجع
108	الملخص

A decorative graphic of a scroll with a blue outline and grey shading, featuring three rolled-up corners. The title is centered within the scroll.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية:أولاً: الكتب

1. إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
2. حسين أحمد الخليج، حسين يوسف الفاسي، مراجعة الحسابات المتقدمة، الإطار النظري والإجراءات العملية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.
3. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، عمان، الأردن، 2012.
4. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012.
5. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل، الأردن، 2015.
6. عبد الفتاح محمد الصحن، وآخرون، أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
7. على عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ظل المعايير الدولية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.
8. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
9. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة، عمان، 2006.
10. الفقي سنية، تأثيرات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية: الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2020.
11. الفين أرينز، جيمس لويك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002.
12. محمد فضل مسعد، مالك راغب الخطيب، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات، دار كلور المعرفة، الأردن، 2009.
13. محي الدين محمود، أزمات متزامنة-الانعكاسات الاقتصادية الجائحة كورونا، الملف السري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2020.
14. مصطفى كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، مكتب المجمع العربي لتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2014.

15. مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، دار الرواد، عمان، الأردن، 2014.
16. محمود السيد الناعي " المراجعة – أطار النظرية والممارسة "، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر، مصر، 1992، ص 136
17. وليم توماس، ادرسونهنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1989.

ثانياً: مذكرات

1. ان. عبد الصمد، منهجية التدقيق، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، دفعة 2013/2014.
2. احمد مقصد محمد العوادي، مسؤولية المدقق عن الاخطاء والغش، محاضرة رقم 04 ، قسم العلوم المالية و المصرفية، جامعة بابل، العراق، 2019.
3. شيروف فضيلة، أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية "دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر"، مذكرة ماجستير في التسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

ثالثاً: الموقع الالكتروني

1. el Tanashi. (2014)، أدلة الثبات في المراجعة، تاريخ الاطلاع 2022/01/15 ،التوقيت: 14.30
<https://infotechaccountants.com/topic>
2. خالد طاهر الخبابي، الغش والمراجع – دبي، تاريخ الاطلاع 2022/02/20 ، التوقيت: 18.05
<https://www.almohasb1.com/2009/10/fraud-and-auditor.html>
3. مذكرة إرشادية رقم 05-12، أحداث وباء فايروس كورونا (COVID-19) بشأن إعداد وعرض القوائم المالية لدورة سنة 2019، في موقع المجلس الوطني للمحاسبة مؤرخة يوم 12 ماي 2020.
http://www.cnc.de/fichier_regle_6331pdf.
4. المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، هذه هي خسائر أهم القطاعات الاقتصادية المتضررة من وباء كورونا، الموقع الرسمي للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، تاريخ الاطلاع: 2022/01/12.

5. سعد الزبيدي، الأخطاء والغش، تاريخ الاطلاع 2022/01/05 التوقيت 17.15

<https://www.dorar-aliraq.net/threads/51408>

6. WHO. WHO Director-**General' sopeningre marksat the media briefing on COVID-19-11** March 2020. WHO Website: Retrieved 19-01-2022

<https://www.who.int/dg/speeches/detail/who-director-generals-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19>

7. IFAC. **Seven essential crisis management planning steps for PAOS.** Website Retrieved: 25-02-2022.

<http://www.ifac.org/knowledge-gateway>

8. Mercia&Podcast,**COVID-19 and audit report implications. Mercia In corporating Swat.:** Website Retrieved: 25-02-2022

www.mercia-group.com

9. Pascal F, **Advocating for transparency in corporate financial reporting responses to coronavirus Word Bank Blogs** Web site Retrieved: 22-02-2022

<https://blogs.worldbank.org/governance/advocating-transparency-corporate-financial-reporting-responses-coronavirus>

10. Guide des banques et des établissements financiers en Algerie. 2012 KPMG
Algérie SPA, **membre algérien du réseau KPMG constitué de cabinets indépendants adhérents de KPMG International Coopérative, une entité de droit suisse.** Tous droits réservés. Imprimé en Algérie, édition 2012, consulte le 25/02/2022 à 22:00

<http://www.usebanking.com/en/banque-de-lagriculture-et-du-developpement-rural/>

رابعاً: المجالات والدوريات

1. ساكر مريم، درحمون هلال، دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في معالجة المشاكل المحاسبية المستجدة إثر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19، المجلد 12، العدد 04، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020.
2. عبد الله على، مال الله محمد، عبد الواحد غازي، موقف المنظمات المهنية المحاسبية من تأثيرات جائحة كورونا covid-19 "الآثار المحملة جائحة كورونا على الموازنة العامة للدولة ومهنة المحاسبة والتدقيق"، العدد 02، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2020.
3. نافع زينب، شعباني معبد، الحكومة الالكترونية: السبيل الأمثل في زمن جائحة كورونا المستجد، المجلد 07، العدد 03، مجلة المالية والأسواق، مخبر الديناميكية الاقتصادية الكلية والتغيرات الهيكلية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020.

خامساً: التقارير والمراسيم

1. صوان محمد عبد الله، تقرير مدقق الحسابات والأثر المحاسبي للجائحة كورونا، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين ISACA، الأردن، 2020.
2. القانون التجاري الكتاب الخامس في الشركات التجارية، الفصل الثالث شركات المساهمة، القسم السابع مراقبة شركات المساهمة، الجزائر، 2007.
3. القرار الوزاري رقم 1994 SPM/103 معايير الأداء المهني والعمل الميداني لينة محافظ الحسابات"، في إصدار المصف الوطني للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، الجزائر، الصادر يوم 02 فيفري 1994.
4. المرسوم التنفيذي رقم 20-58، "يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته" في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 15، مؤرخ يوم 21 مارس سنة 2020.
5. المرسوم التنفيذي رقم 20-70، يتعلق بالتدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 16، مؤرخ يوم 24 مارس سنة 2020.
6. المقرر رقم 002، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، المؤرخ في 04/02/2016.
7. المقرر رقم 150، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، المؤرخ في 11/10/2016.

8. المقرر رقم 23، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، المؤرخ في 15/03/2017.
9. المقرر رقم 77، المعايير الجزائرية للتدقيق، المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية، الجزائر، المؤرخ في 24/09/2018
10. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد -19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها، SOCPA، المملكة العربية السعودية، 2020.
11. الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2010.
12. مرسوم رقم 82-106، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، المؤرخ في 13 مارس 1982.
13. القانون 08-91. تنظيم هيئة الخبير المحاسب محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 20 مورخ يوم 27 أبريل 1991
14. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 المتعلق بـ: مهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمدة الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، الجزائر، الصادر بتاريخ 11/07/2010.
15. قانون رقم 07-11 "يتضمن النظام المحاسبي المالي في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 47 مؤرخ يوم 25 نوفمبر 2007.
16. المرسوم التنفيذي رقم 01-155، يتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11 بخصوص قواعد مسك الحسابات والتقييم في الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 27 مؤرخ يوم 26 ماي 2008.
17. المرسوم التنفيذي رقم 11-24، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره في الجريدة الرسمية الجزائرية ، 2011.
18. المرسوم التنفيذي رقم 11-25، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 117 مؤرخ يوم 27 يناير 2011

خامسا: ملتقيات ومؤتمرات وندوات

1. زهرة من حلف، ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في حل التحولات القانونية والاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية، جامعة بشار، يومي 24 و25 افريل، سنة 2005.

المراجع باللغة الاجنبية

1. AAS8. A, **Auditor Reporting in the Current Evolving Environment-Audit Considerations for the impact of COVID-19.** IFAC GUIDANCE FOR AUDITORS DURING THE CORONAVIRUS PANDEMIC, May 1-12 2020
2. Albitar K., Gerged A. M. Kikhia H. & Hussainey K . **Auditing in times of social distancing: The effect of COVID-19 on auditing quality.** International Journal of Accounting and Information Management 2020
3. Farrukh R., & Sohail M, **Preparation of Financial Statement under the COVID-19 Circumstances,** Journal of The Institute of Chartered Accountants of Pakistan, April 2020
4. ISCA. **Accounting implications arising from COVID-19 for entities with 31 December 2019 financial reporting date** Journal of Institute Of Singapore Chartered Accountants, December 2019.
5. Joshi P. L. **Covid-19 and Financial Reporting Issues and Challenges.** International Journal of Auditing and Accounting Studies, India, 2020.
6. Memento pratique, **AUDIT et commissariat aux comptes 2015-2016,** Edition FRANCIS LEFEBVRE, France, 2014
7. Messekddji C, **Cours d'audit financier la mission du CAC.** EDITION HOUMA, Alger, 2019
8. Ministère de la santé de la Population et de la Reforme Hospitalière, **activités du MSPRH ,Alger,2020**
9. Mohktar BELAIBOUD. **Pratique de l'audit,** Edition BERTI, Alger.2011
10. Rizaev, N. K., Temirxanova, M. J., & Li S. **Improving the intangible Assets Accounting: In a Pandemic Period,** Psychology and Education, Uzbekistan, 2021.

11. Robert OBERT Marie-Pierre Mairesse, **Comptabilité et Audit**, 20 édition. Dunod, Paris, 2009
12. Zeman Z. & Lentner C. **The changing role of going concern assumption supporting management decisions after financial crisis**, Polish Journal of Management Studies, Budapest. 2018.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير جائحة كورونا على عمل المدقق وعلى البنك. ولقد تم التطرق في هذه الحالة الى حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة ومدى تأثير فيروس كورونا على عمل المدقق ، حيث أنه في ظل هذه الجائحة و القوانين الصارمة التي شلت جميع القطاعات إلى أنها لم تأثر بشكل كبير جدا سواء على عمل البنك أو المدقق .

كلمات مفتاحية : فيروس كورونا ، المدقق المالي ، ، الخصوم المالية ، الأصول المالية ، الدخل الخاص، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Résumé :

Cette étude vise à connaître l'ampleur de l'impact de la pandémie de Corona sur le travail de l'auditeur et de la banque.

Dans ce cas, le cas de la Banque de l'agriculture et du développement rural - Agence Mila et l'étendue de l'impact du virus Corona sur le travail de l'auditeur a été abordé, à la lumière de cette pandémie et des lois strictes qui paralysaient tous les secteurs , ils n'ont pas affecté de manière très significative le travail de la banque ou du commissaire aux comptes.

Mots-clés : Virus Corona, auditeur financier, passifs financiers, actifs financiers, revenus privés, Banque de l'agriculture et du développement rural